إقـــــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان: **أَثَرْ مُؤَشِرَاتْ الحُكْمْ الرَشِيدْ وَالْفَسَادْ عَلَى العَوَائِدْ اَلضَرِيبِيَة "دراسة قياسية لحالة فلسطين للفترة (1996-2013)"**

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification

Student's name: Marwa Atif Abu Auda

اسم الطالب: مروة عاطف أبوعودة

Signature:

التوقيع:

Date: 01/11/2015

التاريخ: 2015/11/01

الجامعـة الإسلامية بغزة
عمادة الدراسـات العليـا
كليـــة التجـارة
قسـم اقتصاديات التنمية

Islamic University- Gaza
Faculty Of Commerce
Development Economy Department

أَثَرْ مُؤَشِرَاتْ الحُكْمْ الرَشِيدْ وَالْفَسَادْ عَلَى العَوَائِدْ اَلضَرِيبِيَة

دراسة قياسية لحالة فلسطين للفترة (1996-2013)

The Effect of Governance and Corruption on Tax Revenues
"Econometrics Case Study on Palestine (1996-2013)

إعداد الباحثة

مروة عاطف أبوعودة

إشــراف الأستاذ الدكتور

محمــد إبراهيم مقــداد

قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاديات التنمية
من كلية التجارة في الجامعة الإسلامية بغزة
1436هـ - 2015م

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية – غزة
The Islamic University - Gaza

مكتب نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا هاتف داخلي 1150

الرقم.....ج.س.غ/35/..... Ref

التاريخ.....2015/06/13م..... Date

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحثة/ مروة عاطف علي أبو عودة لنيل درجة الماجستير في كلية *التجارة*/ قسم اقتصاديات التنمية وموضوعها:

أثر مؤشرات الحكم الرشيد والفساد على العوائد الضريبية
دراسة قياسية لحالة فلسطين للفترة (1996-2013)

The Effect of Governance Indicators and Corruption on Tax Revenues Econometrics Case Study on Palestine (1996-2013)

وبعد المناقشة العلنية التي تمت اليوم السبت 26 شعبان 1436هـ، الموافق 2015/06/13م الساعة الواحدة والنصف ظهراً بمبنى اللحيدان، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

أ.د محمد إبراهيم مقداد	مشرفاً و رئيساً	.....
د. وائل حمدي الداية	مناقشاً داخلياً	.....
د. بهاء الدين أحمد العريني	مناقشاً خارجياً	.....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحثة درجة الماجستير في كلية *التجارة*/قسم اقتصاديات التنمية.

واللجنة إذ تمنحها هذه الدرجة فإنها توصيها بتقوى الله ولزوم طاعته وأن تسخر علمها في خدمة دينها ووطنها.

والله ولي التوفيق ،،،

مساعد نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا

أ.د. فؤاد علي العاجز

P.O. Box 108, Rimal, Gaza, Palestine fax: +970 (8) 286 0800 فاكس Tel: +970 (8) 286 0700 هاتف ص.ب. 108 الرمال، غزة، فلسطين
public@iugaza.edu.ps www.iugaza.edu.ps

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ فَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ وَمَن تَابَ مَعَكَ وَلاَ تَطْغَوْا إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ(112)، وَلاَ تَرْكَنُواْ إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَالَكُم مِن دُونِ اللهِ مِنْ أَولِيَاءَ ثُمَّ لاَ تُنصَرُونَ(113)، وَأَقِمِ الصَّلَوةَ طَرَفَي النَّهَارِ وَزُلَفاً مِّنَ الَّيْلِ إِنَّ الحَسَنَتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئاتِ ذَلِكَ ذِكْرَى للذَّاكِرِينَ(114)، وَاصْبِرْ فَإِنَّ اللهَ لاَ يُضِيعُ أَجْرَ المُحْسِنِينَ(115)، فَلَولاَ كَانَ مِنَ القُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُوْلُواْ بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الفَسَادِ فِي الأَرْضِ إِلاَّ قَلِيلاً مِّمَّنْ أَنجَيْنَا مِنْهُمْ وَاتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُواْ مَا أُتْرِفُواْ فِيهِ وَكَانُواْ مُجْرِمِينَ(116)، وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَى بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ(117)﴾ صدق الله العظيم.

(سورة هود، الآية 112-117)

الإهداء

أهدي هذه الدراسة إلى أحبةٍ لم يُغادروني يوماً ،،،

وتذرف عيناي خِيفةَ فُراقِهم ،،،

أمي وأبي، ثم أمي وأخوتي، ثم أمي ومن تحمل في قلبها ،،،

ولمن ذرفت وتذرف عيوننا على فراقهم، من استقروا في جوف الأرض شهداء ومن ذاقوا ويلات الحصار والعدوان على سطحها الذي تغيرت مَلامِحُهُ ظُلماً ،،،

إلى بيتي الثاني المؤسسة التي أعتز بالعمل فيها وأراها الصرح الأول وبيت الخبرة في مكافحة الفساد، زملائي اللذين لا يألون جهداً من أجل فلسطين خالية من الفساد وأفتخر بالعمل معهم لتحقيق رسالتنا في الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)

إلى كُل مَن عَلَّمَنِي حَرْفاً جَازَاهُ اللهُ خَيْراً

الشكر والتقدير

الحمد لله ذي المن والفضل والإحسان، حمداً يليقُ بجلاله وعظمته، وصَلِّ اللهم على خاتم الرسل، من لا نبي بعده، صلاةً تقضي لنا بها الحاجات، وترفعنا بها أعلى الدرجات، وتبلّغنا بها أقصى الغايات من جميع الخيرات، في الحياة وبعد الممات، ولله الشكر أولاً وأخيراً، على حسن توفيقه، وكريم عونه، وعلى ما منَّ وفتح به عليَّ من إنجاز لهذه الأطروحة، بعد أن يسّر العسير، وذلّل الصعب، وفرَّج الهم، وعلى تفضُّله عليَّ بمُشرفٍ كريمٌ طيب ذو حكمةٍ عالية وعطاء زاخر الأستاذ الدكتور/ محمد إبراهيم مقداد الذي تفضل بالإشراف على هذه الدراسة وقدم لي النصح والإرشاد طيلة فترة الإعداد لها فله مني كل الشكر والتقدير وأمنياتي له بأن يجعل الله دعمه لي مقاماً يزيدُ من أجره، وآمل أن تحظى هذه الأطروحة مقاماً محترماً يليق بإشرافه على إعدادها وتأخذ مكانتها بين حصاده العلمي وتؤسس لي طريق العنان في البحث العلمي الهادف.

كما يُسعدني أن أتقدم بالشكر والعرفان لكل من الدكتور/ بهاء الدين العريني والدكتور/ وائل الداية اللذان تفضلا بمناقشة هذه الدراسة وازدت شرفاً بتكرمهم لإغناء دراستي بملاحظاتهم وإضافة خبرتهم العلمية بالسؤال وسعةِ صدرهم ورحابتهم لرأيي ودفاعي عن دراستي ونتائجها، فأتقدم بشكري الجزيل لكم أساتذتي الموقرين في لجنة المناقشة رئاسة وأعضاء لتفضلكم عليَّ بقبول مناقشة هذه الرسالة، فأنتم أهلٌ لسد خللها وتقويم معوجها وتهذيب نتوآتها والإبانة عن مواطن القصور فيها، سائلةً الله الكريم أن يثيبكم عني خيراً وإحساناً وعلماً نافعاً.

مُلخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى قياس أثر مؤشرات الحُكم الرشيد على العوائد الضريبية وتحقيق تنميتها من خلال مكافحة الفساد والالتزام بتطبيق معايير الحكم الرشيد، وبالتالي تطرقت للتعرف على واقع الحكم الرشيد ومكافحة الفساد وتطور العوائد الضريبية في فلسطين، ودراسة العلاقة بين مكافحة الفساد ومؤشرات الحكم الرشيد وبين العوائد الضريبية خلال الفترة (1996 – 2013) وذلك بالاعتماد على بيانات البنك الدولي المنشورة حول مؤشرات الحكم الرشيد.

وقد تم بناء نموذج قياسي يبين مدى تأثير تلك الحاكمية على العوائد الضريبية باستخدام الانحدار الخطي البسيط لكل متغير، والذي أكدت نتائجه ما تم استنتاجه من حيث وجود تأثير للحكم الرشيد على حجم العوائد الضريبية وتم تفسير علاقة التأثير والتأثر بين مؤشرات الحكم (منفردة): مكافحة الفساد، المساءلة والمشاركة، فعالية الحكومة، جودة التشريع وبين العوائد الضريبية في عدد من النتائج.

وتوصلت الدراسة إلى ما يلي: –

- حصيلة العوائد الضريبية مرتبطة ارتباط طردي وثيق بمستوى الحكم الرشيد وبالتالي فإن ضعف مستوى المشاركة والشفافية الضريبية زاد من وتيرة التهرب الضريبي.
- يؤثر مؤشر مكافحة الفساد وكل من فعالية الحكومة والمساءلة في حجم حصيلة العوائد الضريبية، وأن ضعف مؤشرات الحكم الرشيد يدل على ضعف الهيكل السياسي للسلطة.

وفي نهاية الدراسة تم التوصل إلى عدد من التوصيات أهمها:

- إعادة تفعيل المجلس التشريعي ليأخذ دوره التشريعي والريادي في بناء منظومة الحكم الصالح.
- اعتماد أنظمة الجودة الشاملة وتطبيق مبادئ الحكم الرشيد ومتطلبات الحاكمية في كافة المؤسسات العامة.

Abstract

The study aims at measuring the effect of governance and corruption on tax revenues and ensuring development through efforts to control of corruption and to development as ideal methods of managing the revenue in a Palestinian context. And revenue to fighting corruption and taxation between (1996- 2013) depending on information provided by World Bank publicized on good governance indicators, and an assessment model was formed to measure governing on taxation and to follow the flow of simple regression of each study indictors.

The study emphasizes the results of what has resulted on direct effect on the good governance to amount on the taxation, it has explained to reason and result on simple regression and good governance (Separately), and control of corruption and governing effectiveness, participation, accountability, and regularity quality and taxation revenue **according resulting the following:**

- Taxation revenue is strongly bounded to level of good governance, and weakness on participation and accountability increase level of escape to taxation
- Control of corruption, government effectiveness and accountability controls are bounded to level to taxation revenue, and weakness of control of corruption and government effectiveness indicate weaknesses of political frame for an authority.

Recommendations:

- Reactivation of the legislative council would make a major contribution to good governing.
- Preparation of quality assurance systems and implementing good governing approach and governing effectiveness would enable this system to be implement in all public organizations.

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الآية القرآنية	أ
إهداء	ب
شكر وتقدير	ج
ملخص الدراسة	د
Abstract	هـ
قائمة المحتويات	و
قائمة الجداول	ط
قائمة الأشكال	ي
قائمة الملاحق	ك
الفصل الأول : الإطار العام للدراسة	
مقدمة	1
أهمية الدراسة	2
أهداف الدراسة	4
مشكلة الدراسة	5
فرضيات الدراسة	6
متغيرات الدراسة	6
منهجية الدراسة	9
مصادر البيانات	10
حدود ومجال الدراسة	11
تعريف بالمصطلحات	11
الدراسات السابقة	13
التعليق على الدراسات السابقة وبيان الفجوة البحثية	22

الفصل الثاني: المراجعة النظرية لمؤشرات الحكم الرشيد والفساد والضريبة	
مقدمة	24
الخلفية النظرية للحكم الرشيد	24
مؤشرات البنك الدولي للحكم الرشيد	27
منهجية البنك الدولي في بناء مؤشرات الحكم الرشيد العالمية	29
الخلفية النظرية للفساد	31
مناهج دراسة الفساد	32
أشكال الفساد	34
أسباب تفشي ظاهرة الفساد	35
الفساد في النظرية الاقتصادية	37
المفاهيم والمبادئ المضادة للفساد	41
علاقة الفساد بالمفاهيم والمبادئ المؤسسة للحكم الرشيد	44
الآثار المترتبة على الفساد	45
استراتيجيات مكافحة الفساد	47
الخلفية النظرية للضريبة	49
أهداف النظام الضريبي	50
القواعد التي تحكم الضريبة	51
طرق تقدير الوعاء الضريبي	53
أنواع الضرائب	55
الفساد الضريبي	57
علاقة التهرب الضريبي بالفساد	60
آثار التهرب الضريبي	61
الشفافية الضريبية	64
الفصل الثالث: واقع الحكم الرشيد ومكافحة الفساد في فلسطين وعلاقتها بالعوائد الضريبية	
مقدمة	68
واقع الحكم الرشيد	69

واقع الفساد في فلسطين	77
واقع الاقتصاد الفلسطيني	82
واقع الضريبية في فلسطين	87
واقع المقاصة في فلسطين	91
واقع تجارة الأنفاق في قطاع غزة	96
الفصل الرابع : قياس وتحليل العلاقة الاقتصادية بين مؤشرات الحكم الرشيد والعوائد الضريبية	
مقدمة	99
مصادر بيانات النموذج	100
المنهج القياسي والأساليب الإحصائية المستخدمة	100
التحليل الوصفي والتقدير القياسي للنموذج	103
الاختبار القياسي لفرضيات الدراسة	109
تفسير اختبار فرضيات الدراسة	122
الفصل الخامس : مُلخص النتائج والتوصيات	
مقدمة	124
مُلخص النتائج	124
توصيات الدراسة	127
المراجع	128
الملاحق	ا

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1.3	مؤشرات الحكم الرشيد في فلسطين 1996-2013	72
2.3	نسبة أكثر اشكال الفساد في فلسطين	79
3.3	يوضح الأفراد 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب أهم سمات القوى العاملة والمنطقة، (2011- 2013) حسب معايير منظمة العمل الدولية	91
1.4	المقاييس الإحصائية الوصفية للمتغيرات	108
2.4	نتائج اختبارات جذور الوحدة للمتغير التابع TR	116
3.4	نتائج اختبارات جذور الوحدة للمتغير التابع CORR	117
4.4	نتائج اختبارات جذور الوحدة للمتغير التابع VA	117
5.4	نتائج اختبارات جذور الوحدة للمتغير التابع GOVE	118
6.4	نتائج اختبارات جذور الوحدة للمتغير التابع RQ	119
7.4	نتائج اختبارات جذور الوحدة للمتغير التابع IMG	119
8.4	اختبار العلاقة السببية	122

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1.2	مبادئ الحكم الرشيد	27
2.2	استراتيجية مكافحة الفساد المتعددة الأوجه	48
1.3	التسلسل الزمني لمتغير مكافحة الفساد 1996-2013	74
2.3	التسلسل الزمني لمتغير المساءلة والمشاركة 1996-2013	75
3.3	التسلسل الزمني لمتغير فعالية الحكومة 1996-2013	75
4.3	التسلسل الزمني لمتغير جودت التشريع 1996-2013	76
5.3	أكثر اشكال الفساد في فلسطين	80
6.3	الناتج الإجمالي المحلي ونصيب الفرد منه	85
7.3	التجارة الخارجية الفلسطينية	89
8.3	إيرادات المقاصة	100
1.4	التسلسل الزمني لمتغير العوائد الضريبية خلال الفترة (1996-2013)	109
2.4	التسلسل الزمني لمتغير مكافحة الفساد خلال الفترة (1996-2013)	110
3.4	التسلسل الزمني لمتغير المساءلة والمشاركة خلال الفترة (1996-2013)	111
4.4	التسلسل الزمني لمتغير فعالية الحكومة خلال الفترة (1996-2013)	112
5.4	التسلسل الزمني لمتغير جودت التشريع خلال الفترة (1996-2013)	112
6.4	التسلسل الزمني لمتغير الانفتاح الاقتصادي خلال الفترة (1996-2013)	113

قائمة الملاحق

رقم المُلحق	الملحق	رقم الصفحة
1	يوضح نسب مؤشرات الحكم الرشيد لفلسطين منذ عام 1996 – 2013	I
2	يوضح سلسلة بيانات الدراسة	II
3	يوضح المؤشرات الاقتصادية منذ العام 1996 وحتى العام 2013	III
4	يوضح نسبة البطالة منذ العام 1996 وحتى العام 2013	IV
5	مخرجات إختبار أثر مؤشر فعالية الحكومة على العوائد الضريبية	V
6	مخرجات إختبار أثر مؤشر جودت التشريع على العوائد الضريبية	V
7	مخرجات إختبار أثر مؤشر المساءلة والمشاركة على العوائد الضريبية	V
8	مخرجات إختبار أثر مؤشر الانفتاح على العوائد الضريبية	VI
9	مخرجات إختبار مؤشر مكافحة الفساد على العوائد الضريبية	VI

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1. مقدمة

2.1. أهمية الدراسة

3.1. أهداف الدراسة

4.1. مشكلة الدراسة

5.1. فرضيات الدراسة

6.1. متغيرات الدراسة

7.1. منهجية الدراسة

8.1. مصادر البيانات

9.1. حدود ومجال الدراسة

10.1. تعريف بالمصطلحات

11.1. الدراسات السابقة

12.1. التعليق على الدراسات السابقة والفجوة البحثية

1.1. المقدمة Introduction

تُعد العوائد الضريبية من أهم أدوات السياسة المالية للدولة باعتبارها مصدر مالي تُعبر به الدولة عن خدماتها ومشاريعها، وتُعبر عن مستوى المشاركة المُجتمعية والمواطنة والعدالة في الاستفادة من الخدمات والمشاريع والبرامج وكل ما تقدمه الدولة ومؤسساتها من منجزات وفعاليات ولهذا لا نجد دولة لا تعتمد على الضرائب كمصدر من مصادر إيراداتها الرئيسية.

إن وُجود علاقة قوية ومتبادلة بين البناء الاقتصادي ومنظومة الحكم في الدولة، يعكس تأثر كافة مؤشرات النمو الاقتصادي والتنمية بمستوى حاكمية الدولة واستعدادها لدرء كافة مظاهر الفساد من خلال التحوط بالتدابير الوقائية واعتناق الحكم الرشيد نهجاً لها.

يُعد مقياس نجاح النظام الاقتصادي في اقتصاد ما، هو قدرته على تحقيق نتائج ايجابية تتمثل في زيادة النمو الاقتصادي وتسريع التنمية الاجتماعية ورفع مستويات المعيشة وتحقيق العدالة الاجتماعية، إلا أن التنمية في حاجة إلى موارد لتحقيقها كالضرائب، الرسوم، إيرادات أملاك الدولة، القروض، والتمويل بالعجز، وللضرائب أهمية كبيرة حيث أن زيادة عوائدها تُحفز وتُسرع النمو الاقتصادي.

كما أنه في المقابل إن أي انخفاض لحصيلة الضرائب يؤثر على تحقيق التنمية الاقتصادية، ومن الأسباب المهمة التي تؤدي إلى انخفاض حصيلة الضريبة في الدول، مظاهر الفساد التي تشوب النظام المالي والإداري، تلك المظاهر الناجمة عن ضعف البُنية القانونية وفعالية الحكومة في تحصيل الضرائب من جانب وضعف مشاركة المواطن في الرقابة على الخدمات والتعبير عن رأيه بمساءلة الدولة من جانب آخر، وهذه المظاهر مُجتمعة أو منفردة تُؤدي إلى سهولة التهرب من دفع الضريبة أو ضعف تحصيلها لعدم كفاءة السلطة المالية وضعف أدائها في الرقابة وسد الثغرات أمام الممول وكذلك لقلة الوعي الضريبي.

وبالرغم من إقرار المُشرع الفلسطيني للقوانين الناظمة للضرائب، إلا أن نسبة تحصيلها منخفضة ويرجع هذا الانخفاض في نسبة مساهمة عوائد الضريبة في إجمالي الايرادات إلى زيادة نسبة الفساد الضريبي لعدم سيطرة الجانب الفلسطيني على نحو 60% من أراضي الضفة التي يتحكم بها الاحتلال، بالإضافة إلى عدم السيطرة على المعابر والنقاط الحدودية لجانبي الضفة والقطاع، وكذلك خرق اسرائيل للاتفاقيات الموقعة معها بعدم تحويلها عائدات بعض الضرائب وبخاصة أموال الضرائب التي تُجبَى من العمال الفلسطينيين العاملين في إسرائيل وحصيلة ضرائب المقاصة.

وبالتالي تتعرض هذه الدراسة لإحدى الجدليات الأساسية المتصلة بتطبيق مفهوم الحكم الرشيد وعلاقته بتنمية العوائد الضريبية، وذلك من خلال استكشاف مدى تطبيق وتأثير هذا المفهوم في فلسطين وقياس العلاقة بين مؤشراته وحجم العوائد الضريبية وتُعتبر هذه الدراسة من النوع التقديري القياسي الذي يسعى إلى التنبؤ بمدى مساهمة جاهزية الدولة لتطبيق مؤشرات الحكم الرشيد في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال تنمية العوائد الضريبية.

2.1. أهمية الدراسة: Research Importance

تواجه الإيرادات العامة عملية استلاب وإهدار تؤثر على جميع جوانبها ولا يقتصر التأثير على تشويهها ولكنه يعمل على تقليصها وتعطيل قدرات المجتمع لا سيما تحجيم العوائد الضريبية وبالتالي ضعف قدرة الحكومة على توظيفها في الخدمات العامة لضمان تشجيع المكلفين بدفع الضريبة، ما يُؤدي إلى زيادة حدة الاستقطاب الاجتماعي بسبب تدهور عدالة توزيع الدخل والثروة، الأمر الذي يقلل من الكفاءة المجتمعية وفرص التنمية.

وهذا ما يؤكد أهمية دراسة أثر مؤشرات الحكم الرشيد ومظاهر الفساد على تنمية العوائد الضريبية والتي تظهر في الجهات المستفيدة التالية:

1. بالنسبة للمجتمع:

- تُساهم الدراسة في خدمة الاقتصاد الوطني باعتبار أن زيادة الوعي بمحاربة الفساد وأهمية تبني مبادئ الحكم الرشيد تساهم في حفظ المال العام وتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية.
- تكتسب الدراسة أهمية كبيرة كونها تناقش موضوعاً مؤثراً في المجتمع الفلسطيني إذ تُعتبر العوائد الضريبية من أهم الإيرادات العامة حيث تُمثل 60% من إجمالي الناتج المحلي. (تقرير وزارة المالية،2010، ص7)
- تُقدم الدراسة مساعدة للجهات المختصة في التحصيل الضريبي من خلال تحديد مقدار الفساد في الضريبة لمحاولة الحد منه من خلال سياسات واستراتيجيات مكافحة الفساد وتعزيز مؤشرات الحكم الرشيد.
- تُزود المهتمين بتنمية العوائد الضريبية بالمعلومات والمؤشرات التي تخدمهم ومن خلال النتائج والتوصيات التي تعرضها الدراسة التي من شأنها أن تساعد القائمين على رسم السياسات والخطط لتحسين الأداء المستقبلي.

2. بالنسبة للجامعة:

- تُعتبر هذه الدراسة إضافة جديدة لقائمة المراجع والأبحاث العلمية الهادفة في مكتبة الجامعة والتي تتمني الباحثة أن يستفيد منها الباحثين الآخرين.
- تُساهم في تعزيز التنوع في قائمة الدوريات في المكتبة العامة كونها متخصصة في ظاهرة الفساد وأثره على العوائد الضريبية وتنتهي بتوصيات لإعداد دراسات بحثية متخصصة في قياس أثر الفساد على مؤشرات التنمية الاقتصادية.

3. بالنسبة للباحثة:

- تثري وتعزز معلومات الباحثة العلمية وخاصة في مجال تخصصها وعملها.
- تمكنها من تطبيق الاختبارات الاقتصادية القياسية لقياس أثر الفساد على أي من مؤشرات التنمية أو العدالة الاجتماعية خلال عملها في مؤسسة أمان "شفافية فلسطين".

3.1. أهداف الدراسة: Research Objectives

إن وجود منظومة نزاهة مالية وإدارية يُديرها الحكم الرشيد تكفل مكافحة الفساد في إدارة الضريبة وتنمية عوائدها بما يكفل تحقيق تقدم في النمو الاقتصادي وتحسين لملامح التنمية المحلية بزيادة العوائد الضريبية تمهيداً للاستغناء عن المساعدات الخارجية لسد عجز التمويل، يعتبر هدف رئيسي تترتب عليه أهداف محددة للدراسة تتمثل فيما يلي:

1. التعرف على واقع الفساد في فلسطين والاستراتيجيات الملائمة لمكافحته ومدى تطبيق مبادئ الحكم الرشيد التي تكفل تحقيق التنمية الاقتصادية.
2. التطرق لواقع تطور العوائد الضريبية الفلسطينية والاستراتيجيات الملائمة لتنميتها.
3. دراسة العلاقة بين مؤشرات الحكم الرشيد والعوائد الضريبية كمَؤشِر تنمية اقتصادية وذلك من خلال بناء نموذج اقتصادي يقيس أثر كل مؤشر على تنمية العوائد الضريبية.
4. تحليل نتائج العلاقة التقديرية للنموذج وتقديم توصيات عملية في ضوء نتائج الدراسة واقتراح سياسة اقتصادية فعَّالة لمكافحة أشكال الفساد في الضريبة وتعزيز منظومة النزاهة والحكم الرشيد فيها.

4.1. مشكلة الدراسة: Research Problem

في الوقت الذي تُعتبر الضريبة مال عام نجد الكثير من المواطنين يسعون إلى التهرب من دفعها بشتى الوسائل، ويقف وراء ذلك أسباب متنوعة منها أشكال الفساد ما بين المحاباة والرشوة والواسطة بغرض التهرب من دفع الضريبة، وهذه المظاهر تنشأ بسبب ضعف مستوى الحكم الرشيد وتنتشر في فلسطين منذ أعوام حيث بين استطلاع رأي المواطنين الفلسطينيين حول الفساد لعام 2014 بأن 54% من الجمهور الفلسطيني يعتقدون أن مستوى انتشار الفساد قد ازداد، حيث أن 56.3% من المستطلعة آرائهم عام 2013 توقعوا ارتفاعه في الأعوام القادمة، و58% منهم يرون بأن الجمارك والضريبة من الخدمات العامة الأكثر تعرضاً للفساد، و82% من الجمهور أقروا بأن شكل الفساد الأكثر انتشاراً في تقديم الخدمات العامة هو الواسطة والمحسوبية والمحاباة في تقديم الخدمات العامة بما فيها الجمارك والضريبة والتي تقدمها –الوزارات– الجسم الرسمي الأكثر تعرضاً لتلك الأشكال ويرى 74% منهم بأن وزارة المالية هي أكثر المؤسسات العامة تعرضاً لأشكال الفساد (أمان،2013: 6) وإن توقع المواطنين باستمرار ازدياد الفساد يُرجع لعدة أسباب أهمها ضعف أنظمة المساءلة والمحاسبة والرقابة، الذي يعود بالأساس تعطل المجلس التشريعي الفلسطيني، وضعف أدوات عمل ديوان الرقابة المالية والإدارية، إضافة إلى ضعف النيابة العامة والقضاء، وإطالة أمد محاسبة كبار الفاسدين (أمان،2014: 6)

وتتمثل المشكلة الرئيسية للدراسة في السؤال التالي: ما مدى تأثُر العوائد الضريبية للسلطة الفلسطينية بمؤشرات الحكم الرشيد والفساد وفي فلسطين؟

5.1. فرضيات الدراسة: Hypothesis of the Research

من خلال مُشكلة الدراسة والتساؤل الرئيسي لها يمكن صياغة الفرضيات التالية:

1. كُلما ازدادت قدرة الدولة على مكافحة الفساد كلما ازدادت حصيلة العوائد الضريبية.
2. كلما ازدادت نسبة المساءلة والمشاركة من المواطنين حول الخدمات العامة كلما كانت الدولة أكثر قدرة على إحداث تنمية في حصيلة العوائد الضريبية.
3. كُلما ازدادت فعالية الحكومة في تقديم الخدمات بجودة عالية وأكثر استقلالية عن الضغوطات السياسية، كلما ازدادت حصيلة العوائد الضريبية.
4. كلما اتسمت نوعية الأنظمة والقوانين بالقدرة على تطوير القطاع الخدماتي والقطاع الخاص أي كلما تحسن مستوى جودة التشريع كلما ارتفعت حصيلة العوائد الضريبية.
5. كلما ارتفعت درجة الإنفتاح الاقتصادي بازدياد المعاملات المالية مع الخارج كلما ارتفع إجمالي حصيلة العوائد الضريبية.

6.1. متغيرات الدراسة Research Variables

1. المتغير التابع Dependent Variable

نسبة العوائد الضريبية إلى إجمالي الناتج المحلي وسيتم حسابه بقسمة إجمالي العوائد الضريبية على إجمالي النتاج المحلي، وهو متغير كمي نسبي يُعبر عن سلسلة زمنية من عام 1996 وحتى 2013 تقاس بشكل سنوي تمثل سلسلة زمنية مُكونة من 18 مشاهدة.

2. المتغيرات المستقلة Independent Variable

جميع المتغيرات المستقلة هي مؤشرات كمية مركبة لسلسة زمنية تعبر عن 18 عام بعضها محسوبة من قبل فريق البنك الدولي لفلسطين، وتُعتبر جميعها متغيرات تَحكُمية حيث أنها تتحكم مُجتمعة وعلى المدى الطويل بتحقيق الزيادة أو إحداث النقصان في العوائد الضريبية، وتمثلت منهجية البنك الدولي في احتساب كل من مؤشر مُكافحة الفساد، مؤشّر المشاركة والمساءلة، مؤشر فاعلية الحكومة، مؤشر نوعية الأنظمة والقوانين، من قبل فريق البنك الدولي وعدد من معاهد البحث العلمي والمنظمات غير الحكومية والدولية ومؤسسات القطاع الخاص بإجراء استطلاعات مسحية كبرى تُلخص وتعكس مشاهدات كمية على نوعية الحكم الرشيد ومؤشراته من خلال استطلاع ومسح آراء عدد كبير من المواطنين، خبراء البحث والمؤسسات في الدول الصناعية والدول النامية، بالإضافة إلى مؤشر الانفتاح والذي تم احتسابه من قبل الباحثة وتم جمع بياناته التي تشمل إجمالي الواردات والنتاج المحلي الإجمالي من قبل قاعدة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وفيما يلي تعريف المتغيرات المستقلة: (World Bank, WGI Data Sources,2013 : 7)

1. مؤشر مكافحة الفساد (Control of Corruption): وهو المؤشر الذي يعكس قدرة الدولة على مكافحة الفساد وعدم التردد في كشف حالات الفساد في الدولة وتحويلها للقضاء وكشف حالات الفاسدين.
2. مؤشّر المساءلة والمشاركة (Voice & Accountability): ويعني مشاركة جميع أفراد المجتمع في اتخاذ القرار وذلك من خلال قنوات مؤسسية تُمكن المجتمع من التعبير عن رأيه في صنع القرار، والتي تضمن حرية الرأي والتعبير والمعايير الأساسية لحقوق الإنسان، وأن يكون جميع المسؤولين ومُتخذي القرار في الدولة خاضعين لمبدأ المُحاسبة أمام الرأي العام ومؤسساته دون استثناء.

3. مؤشر فاعلية الحكومة (Government Effectiveness): أي فاعلية إدارة مؤسسات الدولة، ومدة كفاءتها في توظيف الموارد الوطنية بطريقة سليمة وواضحة تخدم المجتمع، وقدرة الدولة على في خدمة الصالح العام، وتتضمن إدارة الأموال العامة والقدرة على إدارة الموارد وتنفيذ السياسات بفعالية.
4. مؤشر جودة التشريع (Regulatory Quality): وهو منظومة التشريعات القانونية التي تُحدد من خلالها علاقة الدولة بالمجتمع، وتضمن سلامة وحقوق الأفراد مهما كانت ألوانهم وتوجهاتهم وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص، وتطبيق القوانين المشرعة بما يضمن إرساء قواعد العدالة بين أفراد المجتمع، وهذا يشمل وجود قوانين وأنظمة وتشريعات ولوائح متداولة ومتعارف عليها وشفافة.
5. مؤشر الانفتاح (Openness): يقصد بالانفتاح الاقتصادي درجة انفتاح الاقتصاد مع العالم الخارجي ومدى ارتباطه به، ويدل على حجم التسهيلات أو القيود المفروضة على التجارة الخارجية (زيرا وآخرون، 2009: 363)

ويقاس مؤشر الانفتاح الاقتصادي عادة بنسبة التجارة الخارجية(الواردات + الصادرات) من إجمالي الناتج المحلي، ونظراً لاعتماد الاقتصاد الفلسطيني بشكل كبير على الاستيراد من الخارج بسبب ضعف الصناعة والجهاز الإنتاجي، وهيمنة الواردات على هيكل التجارة الخارجية الفلسطينية خاصة الواردات من إسرائيل فسيتم في هذه الدراسة بناء المؤشر بأخذ نسبة إجمالي الواردات من إجمالي الناتج المحلي، لأنه سيعطي فكرة أفضل عن حجم الإيرادات الضريبية الناتجة عن التعاملات التجارية مع إسرائيل (فواتير المقاصة).

3. شكل النموذج القياسي: Regression

سيتم اختبار الفرضيات وتقدير العلاقة بين المتغيرات أعلاه من خلال النموذج القياسي التالي:

$$\mathbf{TR} = f(\mathbf{CORR, VA, GOVE, RQ, IMG}).$$

حيث أن:

المتغير التابع / TR	تُعبر عن المتغير التابع وهو حصيلة العوائد الضريبية محسوبة بحاصل قسمة الإيرادات الضريبية على إجمالي الناتج المحلي.	
رمز المتغير المستقل	**نوع العلاقة**	**تفسير علاقة المتغير المستقل بالتابع**
CORR	(+)	مؤشر مكافحة الفساد ويُؤثر طردياً على تنمية العوائد الضريبية
VA	(+)	مؤشر المساءلة والمشاركة ويؤثر طردياً على العوائد الضريبية
Gove	(+)	مؤشر فاعلية الحكومة ويؤثر طردياً على العوائد الضريبية
RQ	(+)	مؤشر جودة التشريع ويُؤثر طردياً على العوائد الضريبية
IMG	(+)	مؤشر الانفتاح ويؤثر طردياً على العوائد الضريبية

7.1. منهجية الدراسة: Research Methodology

في ضوء تحديد المشكلة والعلاقة بين المتغيرات إن الأساس المستخدم في دراسة هذا الموضوع هو المنهج الوصفي والمنهج التحليلي القياسي.

- المنهج الوصفي فيتعلق بالخلفية النظرية للعوائد الضريبية والفساد، ويقوم بالتركيز على بُنية وتطور واقع العوائد الضريبية الفلسطينية ومظاهر الفساد التي تشوبها.
- المنهج التحليلي القياسي رجوعاً للنظرية الاقتصادية والدراسات السابقة التي تخصصت في هذا المجال والتي أظهرت وجود علاقة عكسية بين حجم الفساد والناتج المحلي وهذه الدراسة تختص في دراسة العلاقة بين مؤشرات الحكم الرشيد بما فيها مكافحة الفساد وبين العوائد الضريبية باعتبارها أحد أهم ركائز التنمية

الاقتصادية في فلسطين، فسوف تعتمد الدراسة تحديد اتجاه العلاقة السببية بين كل من المتغيرات المستقلة وحصيلة العوائد الضريبية من خلال طريقة التكامل المشترك على برنامج الاقتصاد القياسي EViews.

8.1. مصادر البيانات: Data Sources

قسمت مصادر البيانات إلى أولية وثانوية، تمثلت فيما يلي:

1. المصادر الأولية:

- بيانات سلاسل زمنية منشورة من قبل البنك الدولي لمُعظم المتغيرات المستقلة لحدود الدراسة الزمنية من عام 1996 وحتى 2013.
- بيانات لسلاسل الزمنية الصادرة من التقارير الدورية التي تصدرها وزارة المالية إضافة إلى الإحصائيات الرسمية التي يصدرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) خلال الفترة (2002– 2013).

2. المصادر الثانوية:

- الرسائل الجامعية والمطبوعات الرسمية التي تناولت الموضوعات ذات العلاقة بموضوع الدراسة والدراسات والتقارير الصادرة عن مؤسسة أمان.
- الكتب والمراجع العربية والأجنبية المطبوعة.
- صفحات الانترنت للمؤسسات المتخصصة والمقالات والدوريات.

9.1. حدود ومجال الدراسة: Research Scope

- حدود الدراسة المكانية تتمثل في قطاع غزة والضفة الغربية والتي تتمثل في مجتمع الدراسة ومكانها، وحدود الدراسة الزمنية تتمثل في الفترة ما بين (1996– 2013).

- مجال الدراسة: تقتصر الدراسة في تحديد أثر مؤشرات الحكم الرشيد والفساد على حفظ وتنمية العوائد الضريبية، ولذلك يتم التركيز على هذه الناحية، دون التطرق إلى المتغيرات التي تؤثر على التنمية بشكل عام.

10.1. تعريف بالمصطلحات: Definitions

- **الحكم الرشيد:** التقاليد والمؤسسات التي من خلالها تتم ممارسة السلطة في الدول من أجل الصالح العام، بما يشمل عملية اختيار القائمين على السلطة ورصدهم واستبدالهم وقدرة الحكومات على إدارة وتنفيذ السياسات السليمة بفاعلية واحترام كل من المواطنين والدولة والمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية فيما بينها (The World Bank,1992). وكذا مُنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي تعرف الحكم الرشيد بأنه "استخدام السلطة والرقابة في المجتمع فيما يخص إدارة موارد الدولة بهدف تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية" (OECD, 1995).
- **الفساد:** كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة (أمان،2010، ص30).
- **الفساد الاقتصادي:** ويعرفه Johnston بإساءة استخدام الأدوار " تقصيد الوظائف " العامة أو الموارد العامة بغرض المنفعة الخاصة (Johnston ,1977).
- **الجرائم الاقتصادية:** كل فعل أو امتناع يقع مخالفا للتشريع الاقتصادي إذا نص على تحريمه قانون العقوبات العام أو القوانين الخاصة بخطط التنمية الاقتصادية والصادرة من السلطة المختصة لمصلحة الشعب ولا يجوز أن يكون محل جزاء غير ما نص القانون على خطره والمجازاة عنه (السراج،1987،ص14)، وهو ما يجعل الجرائم الاقتصادية مرتبطة بالإضرار بالاقتصاد والسياسات والخطط العامة للدول والمجتمعات.

- **اختلاس المال العام:** يُعتبر أخطر جريمة يمكن أن يتعرض لها المال العام نظراً لعدم ارتباط بعض الموظفين بأخلاقيات المهنة، فيقوم المختلس بصرف شيكات بإمضاءات مزورة من خزينة السلطة العامة، ووضعها في أيدي مجرمين متواطئين معهم ليستثمروا هذه الأموال في مشاريع لا تُحقق التنمية المستديمة، وقد يتصرف المختلس في المال العام بصفة مؤقتة دون صرف شيكات، فيعطل المستفيدين من المال العام بحيث يستعمل أساليب الكذب والمماطلة حتى يجني أرباحاً من تلك الأموال (جرادة،2013، ص198).
- **نظام النزاهة الوطني:** يُعبر عن رؤية شاملة لتعزيز مناعة جميع المُركّبات المُجتمعية لمواجهة الفساد، من خلال إصلاح الأطر القانونية، وأداء العاملين فيها، ويقوم هذا النظام على منهج تدريجي، ويتم من خلال مشاركة مُجتمعية تشمل مؤسّسات المُجتمع المدني، وسائل الإعلام، والمؤسسات الدينية، كمل يقوم على برنامج إصلاح كلي، يشمل جميع القضايا والمجالات المتّصلة بنظام الحكم، التي تشمل كُلاً من: الإطار المُؤسسي (الأجهزة والإدارات الحكومية) والتشريعات التي تحمي المواطن من تعسُّف السلطة وتمنع انتشار الفساد، والسياسات العامة (إستراتيجيات تنمية تأخذ بالحسبان مصالح الجمهور بكل فئاته). (النظام الوطني للنزاهة، أمان، 2013، ص2).
- **التهرب الضريبي:** محاولة تخلص المكلف كلياً أو جزئياً من أداء الضريبة دون نقل عبئها إلى غيره مما يؤثر في حصيلة الدولة من الضريبة ويضيع عليها حقها (الخطيب، 2000، 160).

11.1. الدراسات السابقة Previous Studies

من خلال مسح الدراسات السابقة تبين أن هناك عدد قليل من الدراسات تناولت جزء من الظاهرة موضع البحث وهي كالآتي:

أولاً: الدراسات المحلية:

▪ **شاهين (2012): بعنوان "واقع نظام الرقابة الداخلية في الدوائر الضريبية في فلسطين وأثر ذلك على التهرب الضريبي"** تناولت الدراسة تحديد مفهوم أنظمة الرقابة الداخلية وهدفت إلى تقييم واقع نظام الرقابة في الدوائر الضريبية المختلفة وهي (ضريبة الدخل، ضريبة الأملاك، ضريبة القيمة المضافة، ضريبة الجمارك ووزارة المالية) مستخدمةً المنهج الوصفي التحليلي في الوصول للنتائج.

وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج كانت أهمها أن مستوى نظام الرقابة الداخلية في الدوائر الضريبية في فلسطين بلغ 79.6% وهي نسبة مُرتفعة، كما أن مستوى أثر نظام الرقابة على التهرب الضريبي بلغ 83%، ما يوضح الأثر الكبير لنظام الرقابة على التهرب الضريبي.

وأوصت الدراسة بإصدار دليل عمل يتضمن الإجراءات التفصيلية لكل عملية رقابية بحسب أنواع ومجالات عمل الجهات الخاضعة لهذه الرقابة وتطبيقها بصورة فعلية، بالإضافة إلى استخدام أساليب جديدة لعملية تقييم الأداء والمهام الموكلة لموظفي الدوائر لمعرفة نقاط القوة والضعف وإمكانية تصحيحها.

▪ **حسين (2010م): بعنون "مدى التزام الفاحص الضريبي الفلسطيني بمعايير المراجعة الدولية وأثر ذلك في الحد من والكشف عن حالات التهرب الضريبي"** تناولت الدراسة مفهوم التهرب الضريبي والضريبة بشكل عام، وأوجه الشبه بين كل من قانون ضريبة الدخل وقانون مزاولة مهنة التدقيق الفلسطيني ومعايير التدقيق

الدولية، وهدفت للتعرف على مدى التزام الفاحص الضريبي الفلسطيني بمعايير المراجعة الدولية وأثر ذلك في الحد من والكشف عن حالات التهرب الضريبي، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي لتحقيق الأهداف والإجابة على التساؤلات.

وجاءت أهم نتائج الدراسة بأن التأهيل العلمي الجيد والخبرة الطويلة في مجال الفحص الضريبي وعدد الدورات الكافية في مجال الضرائب والتدقيق والتخصص يؤثرون على مدى التزام الفاحص الضريبي بمعايير التدقيق الدولية في مجال الحد من والكشف عن حالات التهرب الضريبي.

وأوصت الدراسة بتطوير مستوى التعاون والتنسيق بين مدققي الحسابات والإدارة الضريبية وغيرها من الجهات ذات العلاقة، وتبادل المعلومات عن أداء المحاسبين القانونيين بهدف الارتقاء بمستوى أداء المهنة وتطوير مساهمتها في رفد المصلحة ببيانات مالية موثوقة عن الأوضاع المالية للمكلفين ونتائج أعمالهم، بالإضافة لضرورة إعطاء معلومات صحيحة عن المكلفين، وتقارير مالية دقيقة للعاملين في مصلحة الضرائب، لمد جسور الثقة بين المواطن والضريبة، والتعامل بشفافية، وبسلوك أخلاقي عالٍ.

- **لبادة (2006م): بعنوان "حماية المال العام ودين الضريبة"** هدفت هذه الدراسة إلى بيان الواقع القانوني في حماية المال العام والمال الضريبي، لما لذلك من أهمية عُظمى تعود على الدولة للقيام بواجباتها اتجاه المجتمع والمواطن، ولما لتلك الحماية من أهمية كبيرة في حياة الدولة التي تتمثل في بناء قيم النزاهة ومحاربة الفساد الذي أصبح آفة عصرية، وقد بيَّنت الدراسة سُبل هذه الحماية من ناحية قانونية، مفسرةً في دراسة مقارنة كافة الجوانب المتعلقة بالمال العام ودين الضريبة، من حيث التعريف أو سُبل الحماية القانونية من خلال توضيح الإجراءات القانونية والإدارية ورأي الفقهاء في ذلك، واستخدم الباحث المنهج الوصفي الميداني لاستخلاص النتائج وتحقيق الأهداف وجاءت أهم النتائج بأن عوامل الخلل الجوهري في القانون نفسه حصلت

على أعلى نسبة بالموافقة مقارنة بالعوامل الأخرى تليها عوامل الخلل في الإجراءات، وأخيراً عوامل الخلل في المستويات الإدارية المسؤولة عن دين الضريبة، كما وجدت موافقة بشكل قليل على أن هناك رقابة دورية ومشددة على الذمة المالية لمأموري ومستشاري الضرائب العاملين في إدارة الضريبة وعلى أن المحاكم الحالية مؤهلة بكفاءة المنازعات ذات العلاقة بالدين الضريبي.

وأوصت الدراسة بتحسين أداء وسائل المؤسسات الضريبية المتعددة وإطلاق يد السلطة القضائية المختصة في هذا المجال لكي تقوم بالواجب الملقى على عاتقها بوساطة التشريع نفسه، بالإضافة إلى إيجاد سلطة البحث والتحري عن الجرائم الاقتصادية بشكل عام، والضريبة بشكل خاص.

- **الخطيب (2006 م): بعنوان "دور الضريبة في تمويل الموازنة العامة في فلسطين"**

تحدث الباحث في الدراسة عن الآثار السلبية المترتبة على قلة الإيرادات الضريبية وانعكاساتها السلبية على دعم الموازنة العامة لتمويل الإنفاق العام وتمثلت أهداف الدراسة في التعرف على أهم ملامح النظام الضريبي المطبق في فلسطين منذ استلام السلطة الصلاحيات المالية سنة 1994، وعلى حجم الإيرادات الضريبية ومكوناتها ودورها في تمويل النفقات العامة خلال الفترة 1996 – 2003، واستخلاص أهم التوجهات في السياسة الضريبية وأثرها على الاقتصاد الفلسطيني من خلال تمويل الإنفاق العام. ولتحديد الأهداف المرجوة اعتمد الباحث منهجية إجراء التحليلات لعناصر الموازنة العامة بإجراء مراجعة شاملة لأدبيات المالية العامة كإطار نظري للتحليلات الكمية لبنود الموازنة العامة وإجراء التحليل الإحصائي للإيرادات العامة والنفقات العامة مع التركيز على الإيرادات الضريبية خلال السنوات 1996 –2003. ومن أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة، أنه لزيادة ضريبة الدخل لا بد من العمل على توسيع قاعدة دافعي الضرائب لتشمل بالإضافة إلى مستخدمي القطاع الخاص والمشتغلين في القطاع الخاص في كافة المناطق الفلسطينية

عن طريق نشر الوعي وزيادة كفاءة الإدارة الضريبية وتفعيل القضاء ومنح الثقة للمكلفين وإيجاد جهاز تكون من مهامه جمع المعلومات الوافية عن المكلفين لأن هذه الأمور تتيح للسلطة زيادة الإيرادات من هذا البند ويضمن عدالة في تحمل الأعباء الضريبية، ولا بُد من إعادة النظر في شرائح ضريبة الدخل في قانون ضريبة الدخل رقم 17 لسنة 2004 لتحقيق العدالة، بالإضافة إلى أنه يجب العمل على تقنين المصاريف التشغيلية، وذلك يتم عن طريق فرض رقابة على هذه المصاريف بحيث يتم استخدامها فقط لتسيير شؤون الوزارات والمؤسسات.

- **موسى (2005 م): بعنوان "التهرب الجمركي وأثره في الإيرادات الجمركية الفلسطينية"**

تحدث فيها الباحث عن ظاهر التهرب الجمركي الضريبي وأثره على الانفاق العام وعلى تحسين الخدمات والذي يؤثر على إمداد الخزينة المالية العامة بالأموال اللازمة لتلك الخدمات شارحاً أسباب هذا التهرب وأثاره على الإيرادات العامة وهدفت الدراسة للتعرف على إيرادات السلطة الفلسطينية ونسبة الجمارك من الموازنة العامة ومصادر الإيرادات العامة وللتعرف على الجمارك الفلسطينية والتهرب الجمركي، وأثر الاتفاقيات الدولية على الإيرادات الجمركية، واعتمد الباحث منهجية الدراسة الوصفية التحليلية معتمداً على مصادر جمع المعلومات الأولية وتحليل الدراسات والأدبيات ذات العلاقة. وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج أهمها أن الإيرادات الجمركية تُشكل جزءاً كبيراً من الإيرادات العامة للسلطة الفلسطينية، وبما أن معظم المستوردات الفلسطينية هي سلع استهلاكية يتم استيرادها عن طريق تجار إسرائيليين، فإن الإيرادات الجمركية المحصلة على هذه المستوردات تعود للخزينة الإسرائيلية، تؤدي إلى خسارة كبيرة للسلطة الفلسطينية، بالإضافة إلى أن غياب سيطرة السلطة الفلسطينية على المعابر الدولية الخارجية والداخلية، أدى إلى الاعتماد الكبير على

إســـرائيل في مجال التجارة الخارجية، وأثر ذلك على الإيرادات الجمركية، وأن غياب التشـــريعات الجمركية والضريبية الفلسطينية بسبب الحصار الإسرائيلي للمناطق الفلسطينية.

وأوصت الدراسة بالاهتمام بالإصلاح القانوني الشامل وتسريع تحضير قانون الجمارك الفلسطيني، والبدء في تفعيل المحاكم الفلســطينية، وإيقاع عقوبات جدية للمتهربين، بالإضـــافة إلى إعادة تصـــميم الفاتورة الموحدة "المقاصـة" بحيث تظهر بوضوح المنشأ الأصلي للبضاعة المشتراة من تجار إسرائيليين حتى تتمكن السلطة من المطالبة بالإيرادات بالجمركية على هذه البضاعة.

- **منصور (2004 م): بعنوان "العقوبات الضريبية ومدى فاعليتها في مكافحة التهرب من ضريبة الدخل في فلسطين"** تناولت الدراسة العلاقة بين ظاهرة التهرب الضريبي والقوانين العقابية الخاصة به، وأثر التشابك الاقتصادي بين الاقتصادين الفلسطيني والإسرائيلي وما ينتج عنه من تهرب ضريبي.

وتمثلت الأهداف الرئيسية لها في دراسة وفحص العقوبات التي أوجدها المُشرع للحد من هذه الظاهرة، وهل هذه العقوبات كافية أم لا، وتحديد الآثار الســلبية التي تنتج على الصـــعيد الاقتصـــادي والاجتماعي نتيجة التهرب الضريبي، واعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي واستند إلى المصادر الثانوية في جمع المعلومات واستبانة تحليلية في جمع البيانات ومن أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة، العمل من قبل الدوائر الضريبية على تطبيق العقوبات الضريبية على المتهربين من دفع ضرائب الدخل في فلسطين دون الاقتصـــار على التهديد بالعقاب دون المعاقبة فعلاً مما يؤدي بالمكلفين إلى التمادي في تهربهم من دفع الالتزامات الضريبية المستحقة عليهم، بالإضافة إلى ضرورة تشديد الرقابة على عمل المحاسبين وضرورة تفعيل دور هذا القطاع ليكون عاملاً مســـاعداً في مكافحة ظاهرة التهرب من الضـــريبة وليس العكس وذلك يكون من خلال الرقابة على عمل المحاسبين من خلال نظام خاص يوضع لينظم عمل هذه الفئة.

ثانياً: الدراسات العربية:

▪ **كاظم (2012 م): بعنوان " مُكافحة التهرب الضريبي ضرورة مُلحة في الحد من الفساد"**

تحدث الباحث فيها عن أهمية مواجهة التهرب الضـريبي وأسـبابه وطرق مكافحته وركز على الآثار السـلبية الاقتصادية التي تنتج عن التهرب الضريبي وتمثلت الأهداف الرئيسية للدراسة في التعرف على ماهية التهرب من الضريبة وأسبابه وطرق تجنب الآثار السلبية المترتبة عليه والتي من شأنها تدمير اقتصاد البلد، ومعايير الشفافية الضريبية، واعتمد الباحث على المنهج الوصفي في جمع البيانات واستقرائها وتحليلها

وتوصـــل إلى عدد من النتائج والتوصـــيات تمثلت أهمها أن أغلب دول العالم تســـتخدم شـــبكة المعلومات "الإنترنت" لتعريف المواطنين بحقوقهم وواجباتهم تجاه الضريبة حيث يمكن للمواطنين أن يحصلوا على طلبات لخدمات ضـــريبية متنوعة من خلال هذه الخدمة، وعليه نوصـــي باســـتخدام هذه التقنية في العراق لتعريف المواطنين بحقوقهم وواجباتهم الضريبية، كما أنه على الإدارة الضريبية بناء نظام رقابي فعَّال يأخذ على عاتقه الحفاظ على حقوق المكلف والســـلطة المالية على الســـواء، كما أنه يجب أن تتميز القوانين والإجراءات الضـــريبية بالوضـــوح والشـــفافية لغرض تقوية الرقابة الخارجية (الشـــعبية، منظمات المجتمع المدني. إلخ)، وضرورة وضع معايير صارمة لمكافحة الرشوة والفساد في الهيأة العامة للضرائب.

▪ **حبو (2011 م): بعنوان "التهرب الضريبي الدولي"** تناولت الباحثة دراسة مدى التزام أو تهرب الشركات متعددة الجنسيات بالقوانين الضريبية في مختلف الدول مستندة إلى فرضية أن الشركات العملاقة تسعى لتعظيم أرباحها والتخفيف من أعبائها بالاستفادة من الثغرات القانونية وأن الاتفاقيات الدولية تقلل من التهرب الضريبي الدولي، وهدفت الدراسة إلى تعريف ظاهرة التهرب الدولي ومحاولة التفرقة بين التهرب الداخلي والتهرب الضريبي الدولي واعتمدت الباحثة المنهج التحليلي الوصفي.

ومن أهم التوصيات التي توصلت إليها الباحثة ضرورة تأسيس شبكة عالمية متكاملة للضرائب هدفها المساعدة التقنية في جباية الضرائب، وتعيين لجنة من الخبراء الماليين من قبل الأمين العام للأمم المتحدة لغرض تأسيس منظمة عالمية لفرض الضرائب لها مهمات عديدة منها تقديم المساعدة التقنية للدول وتأمين اجندة لتطوير المعايير للضرائب والحد من المزاحمة والمنافسة الضريبية غير المنطقية الهادفة إلى استقطاب الشركات متعددة الجنسيات.

- **المجرن (2009 م): تناولت هذه الدراسة "سياسات الإصلاح الضريبي في دولة الكويت"** تحدث فيها الباحث عن أهمية الاستحقاقات الضريبية لإصلاح البرنامج الاقتصادي وتمثل هدفها الرئيسي في دراسة إقرار مشروع قانون الدخل الكويتي كمشروع إصلاحي وتحديد أثاره الاقتصادية المحتملة واتبع الباحث المنهجية الوصفية في إعداد الدراسة متعمداً على المجموعة المركزة لخبراء اقتصاديين جمع المعلومات من خلال مناقشتهم، ومن أهم النتائج والتوصيات التي توصل إليها الباحث، أن المشروع يضم العديد من الثغرات والتناقضات نظراً لاعتماده على الاستشارات الأجنبية فقط وعدم ملاءمة عدد من بنوده مع واقع دولة الكويت وأنه كان من المستحسن الاعتماد على خبراء محليين أكثر إلماماً بخاصيات الدولة، وأن الضريبة التي يقترح المشروع تطبيقها لإحداث الإصلاح لا تمثل سوى 3.5 % من إيرادات الدولة بسبب ضعف الوعاء الضريبي، كما أن تخفيض نسبة الضريبة على الشركات الأجنبية لتساوي الضريبة على الشركات المحلية خطوة إصلاحية ايجابية وجاءت تجاوباً مع متطلبات المنظمة الدولية للتجارة، أن إقرار قانون الضريبة بهدف الإصلاح يُؤسس على فكرة تحسين الخدمات اعتماداً على عوائد الضرائب والذي يضمن المساواة والعدالة في التوزيع لأفراد المجتمع.

- **عبد الحميد والكعبي (2008 م): بعنوان "شـفافية الضـريبة وآفاق تطبيقها في الهيئة العامة للضـرائب"**

ركز الباحثان على التحديات التي تواجهها الهيئة العامة للضـــرائب في تطبيق مفهوم الشـــفافية الذي يتطلب الوصول إليها العديد من الإجراءات الإدارية والقانونية والمالية.

وهدف البحث إلى دراسة واقع الشفافية في الهيئة العامة للضرائب والآثار المترتبة عن غياب هذا المفهوم مع مفهوم الإفصاح في تعاملات الهيئة مع المكلفين وتعامل المكلفين مع الهيئة وبيان الدور الإيجابي الذي يمكن أن يلعباه هذين المفهومين في الحد من الفساد الإداري والمالي وإعطاء المصداقية لعملية التحاسب الضريبي ولتحقيق أهداف البحث اعتمد الباحثان المنهج الوصفي التحليلي في جمع البيانات وتحليلها من خلال استبانة مطبقة على عينة نخبوية، وإن أهم النتائج التي توصـــل إليها الباحثان تمثلت في: عدم فاعلية الإعلام الضريبي في الهيأة العامة للضرائب وهذا واضح من خلال عدم إطلاع المكلفين على المنشورات والكتيبات والبرامج التي من المفروض أن يعدها قســـم الإعلام في الهيأة، كما أنه ليس هناك نشـــر للتقارير الدورية والسنوية عن إجمالي الإيرادات الضريبية وأوجه إنفاقها، بالإضافة لعدم استخدام شبكة المعلومات (الانترنت) لتعريف المواطنين بحقوقهم وواجباتهم تجاه الضريبة.

وأوصت بأنه يجب أن تتميز القوانين والإجراءات الضريبية بالوضوح والشفافية لغرض تقوية الرقابة الخارجية (الشعبية، منظمات المجتمع المدني. إلخ) وأنه على الإدارة الضريبية بناء نظام رقابي فعَّال يأخذ على عاتقه الحفاظ على حقوق المكلف والسلطة ال مالية على السواء، وأنه يجب أن تتجه أنظار الهيأة العامة للضرائب إلى قسم الإعلام لما له من دور كبير في الملية الضريبية.

ثالثاً: الدراسات الأجنبية:

- **Bin Dong, (2011) "THE CAUSES AND CONSEQUENCES of CORRUPTION''**

هدفت دراسة "أسباب وآثار الفساد" إلى تحليل شامل لأسباب الفساد وآثاره في عدة دول مع التركيز بشكل خاص على الصين واستخدمت منهجية الاقتصاد القياسي من خلال اختبار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، ولأن الفساد بيئة صعبة القياس والتحليل تم استخدام تحليل الحساسية لضمان مصداقية الدراسة لمجتمع الدراسة المتمثل في محافظات ومدن الصين وتمثلت النتائج والتوصيات للدراسة في أن هناك علاقة إيجابية بين التنمية الاقتصادية والفساد بالتوازي مع وجود اهتمام سياسي للحد من الفساد كما أن الفساد يشوه النفقات العامة في الصين وأن التفاعل الاجتماعي يلعب دوراً هاماً في الحد منه.

- **Ajaz, Tahseen ,(2011) "The Effect of Corruption and Governance on Tax Revenues**

هدفت دراسة "أثر الفساد والحكم الصالح على العوائد الضريبية" إلى زيادة كفاءة الإدارة الضريبية والحد من الفساد والتهرب الضريبي الحد من الدخل المنخفض الناتج عن عدم الاستقرار السياسي واستخدمت الدراسة منهجية التحليل القياسي اختبار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ لتحديد العوامل المؤثرة على العوائد الضريبية في عدد من الدول النامية، من 1990 –2005، وتلخصت النتائج التي توصلت اليها الدراسة في أن الفساد له أثر سلبي وكبير على تحصيل الضرائب، في حين يساهم الحكم الرشيد في تحسين دوائر التحصيل الضريبي، هناك علاقة إيجابية بين الحكم الرشيد والنظام الضريبي وبالتالي الناتج المحلي الإجمالي ومن وأهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة أن نقطة الانطلاق تبدأ من خلال إدخال تحسينات على الهيئات الضريبية لتطبيق

الحكم الرشيد، وسيادة القانون من خلال نظام قضائي مستقل وفعَال بالإضافة لضرورة السماح لدافعي الضرائب للتعبير بحرية عن آرائهم حول النظام الضريبي.

- **Pieroni, L. and d'Agostino، G (2009),"Corruption and the effects of economic freedom".**

هدفت دراسة "أثر الفساد على الحرية الاقتصادية" لتحليل مكونات الفساد التي تحد من الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي واتبعت الدراسة المنهجية الوصفية مستخدمةً النماذج الاحتمالية متعددة المستويات، وذلك باستخدام البيانات الرُبعية لسبعة وستون دولة من الدول المتقدمة والنامية، بمتوسط مئة منشأة تمت مقابلتها من خلال استخدام اختبار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ.

وتمثلت أهم نتائج الدراسة في أن زيادة التدخل الحكومي في القطاع الخاص يؤدي إلى الفساد وتقليل الحرية الاقتصادية، وأن دخول القطاع الحكومي في منافسة مع القطاع الخاص في البلدان الأقل نمواً أحد أهم الأسباب للحد من الفساد، كما أن الفساد يرتبط بدرجة كبيرة بتراجع التنمية الاقتصادية في الدول النامية وتوصلت الدراسة إلى عدد من التوصيات أهمها ضرورة وجود نموذج لحماية حقوق الملكية، ودعم سياسة المنافسة بين القطاع الخاص والقطاع الحكومي، بالإضافة إلى الحد من التدخلات الحكومية داخل الشركات.

12.1.التعليق على الدراسات السابقة وبيان الفجوة البحثية:

على الرغم من وجود اختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة في عدة نقاط إلا أنها تتفق معها في الحديث حول أن التهرب الضريبي يعتبر أحد العقبات التي تواجه التنمية الاقتصادية كما اتفقت مع الدراسات

الأجنبية في أن الفساد المالي والإداري الذي ينعكس على الدول النامية نتيجة ضعف مقومات الحكم الرشيد وعدم الاستقرار السياسي يعتبر من أكثر محددات التنمية.

وبناءاً على نقاط الاتفاق والاختلاف بين الدراسات أعلاه والدراسة الحالية تظهر الفجوة البحثية التي تعمل الدراسة الحالية على معالجتها ألا وهي مدى تأثر العوائد الضريبية بمؤشرات الحكم الرشيد، وذلك من خلال تطوير نموذج قياسي اقتصادي يقيس العلاقة بين مؤشرات الحكم الرشيد بما فيها مكافحة الفساد وغيره من مؤشرات مضادة للفساد وبين أحد أهم مؤشرات النمو الاقتصادي في فلسطين وهو العوائد الضريبية باعتبارها أهم إيراد محلي يغذي الموازنة العامة ويدعم عجلة التنمية المحلية فسوف تعمل الدراسة على قياس نسبة الانخفاض في العوائد الضريبية نتيجة مظاهر الفساد وضعف مقومات الحكم الرشيد.

الفصل الثاني

الإطار النظري لمؤشرات الحكم الرشيد والضريبة

1.2. مقدمة

2.2. المراجعة النظرية لمؤشرات الحكم الرشيد والفساد والضريبة

3.2. الخلفية النظرية للحكم الرشيد

4.2. الخلفية النظرية للفساد

5.2. الخلفية النظرية للضريبة

1.2. مقدمة

يُعتبر الحكم الرشيد أحد توجهات العصر في عالم السياسة والاقتصاد وإدارة الأعمال، وإنه مفهوم واسع يُبنى على ركائز أساسية تتمثل في المساءلة والمشاركة، الشفافية وسيادة القانون، والفاعلية ومكافحة الفساد وجودة التشريع والأنظمة ومن المؤكد أن توفير هذه الركائز لا يكتمل إلا بمشاركة المجتمع المدني وفسح المجال أمامه لمراقبة أجهزة الحكم ومؤسساته وتقويمها ومحاسبتها، كما أن الحكم الرشيد لا يعني تخفيف دور الدولة وإنما تغيير دورها بحيث تُصبح أكثر قدرة على إدارة الاقتصاد والمال والأعمال وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وبما أن تنمية العوائد الضريبية أحد أهم مؤشرات النمو الاقتصادي ومصدر أساسي للمال العام فإن مقومات الحكم الرشيد تعزز الممارسات الفُضلى في تحصيلها وتجسر الفجوات التي تشكل مدخلاً لممارسة الفساد في الضريبة.

يستعرض هذا الفصل الخلفية النظرية للدراسة مقسمة لثلاثة أجزاء: الجزء الأول الخلفية النظرية للحكم الرشيد من حيث تحديد مفهوم الحكم الرشيد وتحليل خصائصه ومبادئه وعناصره وأشكاله ومؤشراته وآلياته، والعلاقة بين الحكم الرشيد والتنمية المُستدامة، والجزء الثاني الخلفية النظرية للفساد من حيث تحديد مفهومه ومناهج دراسته وأنواعه والمفاهيم المرتبطة بهِ وعلاقة الفساد بالمفاهيم الأخرى.

أما الجزء الثالث من الفصل فيستعرض الخلفية النظرية للضريبة من حيث تعريفها وأهدافها والقواعد التي تحكمها وأنواعها، ويتطرق إلى الفساد الضريبي وعلاقة الفساد بالتهرب الضريبي وآثاره على العوائد الضريبية.

2.2. الخلفية النظرية للحكم الرشيد

إن الحكم الرشيد أو الحاكمية هي مجموعة القواعد الطموحة الموجهة لإعانة ومساعدة الحكومة للالتزام بالحكم الشفاف في إطار يهدف للمساءلة على أساس قاعدة واضحة المعالم وغير قابلة للانتقاد أحيانا، وقد أصبح

الحكم الرشـيد الكلمة المحورية للتنمية الدولية وهي مطبقة في كل القطاعات وقد ظهر هذا المصـطلح بشـكل واضح في عقد الثمانينيات أي في الوقت الذي بدء فيه بالتطبيق الميداني لبرامج التعديل الهيكلي والتي تهدف إلى خلق النمو الاقتصـادي، إلا أن ذلك لم يتحقق في كثير من البلاد النامية، بمعنى ظهور صـعوبات كثيرة حالت دون تطبيق هذه البرامج، وقد تم تشـخيص هذه الصـعوبات فتبين أن هناك أخطاء في تسـيير الأعمال العمومية والتي مردها عدم الترجيح الاحصـائي والميداني وكذا عنصـر الأبوية المطلقة ونقص الشـفافية لدى الحكومات. (العبد، 2004)

1. تعريف الحكم الرشيد:

عرف البنك الدولي (1992) الحكم الرشـيد بأنه الطريقة التي يمارس بها السـلطة لأجل زيادة كفاءة الموارد الاقتصـادية والاجتماعية لأي بلد من أجل التنمية، أما البنك الدولي فيرى أن الحكم الرشـيد مرادف التنمية الاقتصادية الفعالة. (تقرير البنك الدولي، 1992)

اقترحت لجنة الحاكمية الإجمالية (1995) تعريفاً أكثر عمومية بموجبه أشير إلى أن الحكم الرشيد هو مجموع الطرق المتعددة لتسيير الأعمال المشتركة من طرف الأفراد والمؤسسات العمومية والخاصة. (كريم، 2004)

عرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) بشـكل سـياسـي ويشـير إلى "ممارسـة السـلطة الاقتصـادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، ويشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبّر المواطنون والمجموعات عن مصـالحهم ويمارسـون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون الوساطة لحل خلافاتهم"(Weiss, 2000).

عرف كاتو وآخرون الحكم الرشيد بأنه أسلوب ممارسة السلطة في إدارة موارد الدولة الاقتصادية والاجتماعية بهدف تحقيق التنمية، والدول ذات الحكم الرشـيد تُمارس السـلطة بموجب قوانين، من الممكن توقعها من قِبل

العامة، من خلال مؤسسات الدولة ومنظماتها الخاضعة للمحاسبة والمسألة، بكل شفافية، وبمشاركة الناس في عملية التنمية وإعداد السياسات (Kato et al., 2000).

وبحسب تقرير التنمية الإنسانية العربية (Arab Human Development Report, 2002) فإن الحكم الرشيد موضوع إنساني وهو "الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحُرِّياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويسعى إلى تمثيل كافة فئات الشعب تمثيلاً كاملاً وتكون مسؤولة أمامه لضمان مصالح جميع أفراد الشعب" (تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2002).

2. معايير الحكم الرشيد

إن أي حكم رشيد لا يمكن اعتباره كذلك ما لم نتعرف الى الحكم السيء، ويعد الحكم سيئاً إذا كان هناك أحد العوامل التالية:

غياب القانون وعدم تطبيقه، وعدم كونه عادلاً مع الجميع وبالتالي تحكّم فئة قليلة بالسلطة وموارد الدولة، بالإضافة الى إدارة غير شفافة، واتخاذ القرارات بدون الفصل بين السلطات والمصالح العامة والخاصة، وإساءة استخدام الموارد المتاحة. (النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، أمان، 2013، 44).

تتضمن المتطلبات الأساسية للحكم الرشيد عدة أمور من أهمها:

1. سيادة القانون: وتعني اعتبار القانون مرجعية للجميع وضمان سيادته وتطبيقه على الجميع دون استثناء، الامر الذي يتطلب وجود صيغة حكم مستقرة واستقرار سياسي وسلم اهلي.
2. تحقيق حاجات الجمهور: مدى تلبية حاجات الجمهور في المشاريع والاعمال المنفذة والالتزام بالاستخدام الأمثل للموارد الوطنية والرشد في ضل معايير اقتصادية.
3. المساواة: توفير الفرص للجميع لتحسين رفاهية المجتمع وتوفر العدل الاجتماعي للجميع.

4. المصلحة العامة: يتطلب وجود اجماع واسع حول ماهية مصلحة الجميع، بالإضافة الى التوسط بين المصالح.

5. حسن الاستجابة: للتمكن من خدمة الجميع لابد من وجود إطار زمني ملائم ووجود درجة تفاعلية بين ردة فعل المجتمع وسرعة التفاعل مع التغذية الراجعة.

6. الرؤية الاستراتيجية: هنا لابد من توحيد النظرة للحكم والتنمية الإنسانية ومتطلباتها.

7. المشاركة: حق التصويت للجميع، وابداء الرأي اما مباشرة او من خلال المجالس المنتخبة.

8. الفصل بين السلطات: ضرورة الفصل بين السلطات الثلاث (التشريعية، القضائية، التنفيذية) واستقلالها نسبيا عن بعضها.

معايير الحكم الرشيد

شكل رقم (1.2): معايير الحكم الرشيد

المصدر: من إعداد الباحثة.

3. مؤشرات البنك الدولي للحكم الرشيد:

نظراً لاختلاف مفهوم الحكم الرشـــيد بين الجهات المختلفة تتباين معاييره باختلاف أهدافه، فتقرير التنمية الإنسانية العربية يركز على المعايير الإنسانية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يركز على المعايير السياسية،

والبنك الدولي يركز على المعايير الاقتصـــادية، ومنظمة التعاون الاقتصـــادي والتنمية تركز على المعايير الإدارية. (العجلوني، 2013، ص4)

حدد البنك الدولي طرق قياس الحكم الرشيد بستة معايير على مستوى دول العالم، وهي على النحو الآتي:

1) مكافحة الفساد (Control of Corruption):

وتعني عدم التردد في كشف حالات الفساد في الدولة وتحويلها للقضاء وكشف الفاسدين ومحاسبتهم.

2) المسألة والمشاركة (Voice and Accountability):

وتعني مشـــاركة جميع أفراد المجتمع في اتخاذ القرار وذلك من خلال قنوات مؤســـســـية تمكن المجتمع من التعبير عن رأيه في صنع القرار، والتي تضمن حرية الرأي والتعبير والمعايير الأساسية لحقوق الإنسان، وأن يكون جميع المسئولين ومتّخذي القرار في الدولة خاضعين لمبدأ المحاسبة أمام الرأي العام ومؤسساته دون استثناء.

3) فاعلية الحكومة (Government Effectiveness):

أي فاعلية إدارة مؤسسات الدولة، ومدى كفاءتها في توظيف الموارد الوطنية بطريقة سليمة وواضحة تخدم المجتمع، وقدرة الدولة على العمل في خدمة الصـــالح العام، وتتضـــمن إدارة الأموال العامة والقدرة على إدارة الموارد وتنفيذ السياسات بفاعلية.

4) جودة التشريع:(Regulatory Quality)

وتتضمن منظومة التشريعات القانونية التي تحدد من خلالها علاقة الدولة بالمجتمع، وتضمن سلامة وحقوق الأفراد مهما كانت ألوانهم وتوجهاتهم وتحقيق مبدأ تكافؤ الفُرص، وتطبيق القوانين المشرعة بما يضمن إرساء

قواعد العدالة بين أفراد المجتمع، وهذا يشمل وجود قوانين وأنظمة وتشريعات ولوائح متداولة ومتعارف عليها وشفافة.

5) الاستقرار السياسي وغياب العنف :(Political Stability and Absence of Violence)

وتعني استقرار النظام السياسي وقبول جميع أطراف الدولة به، بما في ذلك المعارضين لسياسات الحكومة، كما يتضمن هذا المعيار حجم العنف المُعبر عن عدم الرضا السياسي من بعض الأطراف سواء من الموالين للحكومة أو المعارضين لها.

6) سلطة القانون (Rule of Law):

يعني أن الجميع، حكّاماً ومسؤولين ومواطنين، يخضعون للقانون ولا شيء يسمو عليه، ووجود أطر قانونية وآليات النزاع القانوني وضمان حق التقاضي، واستقلال القضاء، وأن تطبّق الأحكام والنصوص القانونية بصورة عادلة وبدون تمييز بين أفراد المجتمع في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وأن تكون هذه القوانين متفقة مع معايير حقوق الإنسان وتكون ضمانة لها ولحريّات الإنسان. ويجب أن تكون كافة الأطراف واثقة من احترام هذه القواعد ومن تطبيقها.

4. منهجية البنك الدولي في بناء مؤشرات الحكم الرشيد العالمية:

المؤشرات العالمية لإدارة الحكم جاءت نتاج مشاريع بحثية طويلة الأمد لتطوير مؤشرات الحكم الرشيد عبر الدول، تتكون من 6 مؤشرات مركبة من قاعدة واسعة تشمل الحكم في أكثر من 200 دولة منذ عام 1996، وتستند هذه المؤشرات على بضعة مئات من المتغيرات التي تم الحصول عليها من 31 مصدر بيانات مختلفة، والتي تم الحصول فيها على تصورات حول الحكم من قبل المشاركين في الاستطلاعات، المنظمات غير الحكومية، مصادر المعلومات الخاصة بالأعمال ومنظمات القطاع العام حول العالم.

وتم استخدام منهجية إحصائية معروفة باسم (Unobserved Components Model) من خلال:

(1) توحيد البيانات من المصادر المختلفة إلى وحدات يمكن المقارنة فيما بينها.

(2) بناء مؤشر كلي للحكم كمتوسط للمصدر الأساسي للمتغيرات.

(3) بناء هوامش الخطأ والتي تُعبر عن عدم الدقة التي لا يمكن تَجنُبها في قياس الحكم.

وتم توضيح آراء محللين على مستوى وكالات التنمية متعددة الأطراف (البنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية، بنك التنمية الأفريقي، بنك التنمية الآسيوي، والبنك الدولي)، والتي تعكس مدى خبرتهم، بالإضافة إلى بعض تقييمات الخبراء المزودة من قبل وزارة داخلية الولايات المتحدة، وزارة المالية الفرنسية، وزارة الصناعة الفرنسية ووزارة العمل الفرنسية، وتضمنت مصادر البيانات عدد من المنظمات غير الحكومية، مثل مراسلون بلا حدود، بيت الحرية، ومؤسسة برتلسمان، بالإضافة إلى مصادر البيانات من قبل مقدمي المعلومات الخاصة بالشركات التجارية، مثل وحدة الذكاء الاقتصادي، البصيرة العالمية، وخدمات الخطر السياسي، وترتكز مصادر البيانات الخاصة بآخر فئتين من مقدمي البيانات على شبكة عالمية من المراسلين ذي خبرة واسعة النطاق في مجال البلدان التي يتم تقييمها وعددها مئتين وثمانون دولة.

(World Bank, The Worldwide Governance Indicators,2013)

2.2. الخلفية النظرية للفساد

تعد ظاهرة الفســـاد ظاهرة قديمة قدم المجتمعات الإنســـانية، فقد ارتبط وجود هذه الظاهرة بوجود الأنظمة والتنظيم السياسي، وهي ظاهرة لا تقتصر على شعب دون آخر أو دولة أو ثقافة دون أخرى.

وتتفاوت ظاهرة الفســـاد من حيث الحجم والدرجة بين مجتمع وآخر، وبالرغم من وجود الفســـاد في معظم المجتمعات السياسية إلا أن البيئة التي ترافق بعض أنواع الأنظمة السياسية كالأنظمة الاستبدادية الدكتاتورية تشـــجع على بروز ظاهرة الفســـاد وتَغلغُلِها أكثر من أي نظام آخر، بينما يقِلُ حجم هذه الظاهرة في الأنظمة الديمقراطية التي تقوم على أسس من احترام حقوق الانسان وحرياته العامة وعلى الشفافية والمساءلة وسيادة القانون، وبالرغم من أن الأسباب الرئيسية لظهور الفساد وانتشاره متشابهة في معظم المجتمعات إلا أنه يمكن ملاحظة خصـوصـية في تفسـير الفسـاد بين شـعب وآخر تبعاً لاختلاف الثقافات والقيم السـائدة، كما تختلف النظرة إلى هذه الظاهرة باختلاف الزاوية التي ينظر إليها من خلالها ما بين رؤية ســياســية أو اقتصــادية أو اجتماعية، وهو ما يبرر الاختلاف في تحديد مفهوم الفساد. (أمان، الفساد، 2006، ص3)

إن مكافحة الفساد تستدعي تحديداً لهذا المفهوم كما تستدعي بياناً لأسباب انتشاره في المجتمع، وتوضيح أبرز صوره وأشكاله، والآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية المترتبة عليه، وسبل مكافحته، وبلورة رأي عام مضاد له وبناء إرادة سياسية لمواجهته، وتبني استراتيجيات لذلك تتناسب وطبيعة كل مجتمع.

1. تعريف الفساد:

هناك توجهات متنوعة في تعريف الفســاد فهناك من يعرفه بأنه خروج عن القانون والنظام (عدم الالتزام بهما) من أجل تحقيق مصـالح سـياسـية أو اقتصـادية أو اجتماعية لفرد أو لمجموعة معينة، ويوسـع البعض مفهوم الفساد بحيث يشمل كل سلوك يجافي المصلحة العامة.

وهناك اتفاق دولي على تعريف الفساد كما حددته منظمة الشفافية الدولية بأنه "كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة ذاتية لنفسه أو لجماعته. (Ross & other, 2009, P135)

وعرفه المجلس التشـريعي الفلسـطيني في تقريره حول الفسـاد عام 1997 بأنه "خروج عن أحكام القانون أو الأنظمة الصادرة بموجبه، أو مخالفة السياسات العامة المعتمدة، من قبل الموظف العام بهدف جني مكاسب له أو لآخرين ذوي علاقة أو استغلال غياب القانون بشكل واعٍ للحصول على هذه المنافع. (الشفافية الدولية، نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد،2009، ص5).

2. مناهج دراسة الفساد:

1) المنهج القديم (القيمي) لأنصاره Caiden & Dobel. (هلال، 2010، 22)

- يرى أن الفساد هو نتيجة لانحراف قيمي يتخذ سلوكيات منحرفة عن النظام العام بهدف إبعاده عن هدفه الحقيقي لتحقيق مصالح شخصية.
- يُنتقد عليه أن مفهوم القيم مفهوم نسبي غير ثابت يصعُب التحقق منه وحدوده غير واضحة ويمكن الانحراف عنه.
- يُعرف الفساد لديهم: أنه القصور القيمي عند الأفراد اللذين يجعلهم غير قادرين على تقديم الالتزامات الذاتية المجردة التي تخدم المصلحة العامة.

2) منهج المعدّلين (العمليين) أنصاره Naomi Caiden & Gralde Caiden(البشري، 2007، 38)

- يُعرف الفساد بأنه السلوك المنحرف عن الواجبات الرسمية محاباة لاعتبارات خاصة كالأطماع المالية والمكاسب الاجتماعية أو ارتكاب مخالفات ضد القوانين لاعتبارات شخصية، وهنا يعتبر الفساد ظاهرة إيجابية.

- يرون أن الفساد حالة مرحلية تدمر نفسها بنفسها، فهو يظهر في مرحلة النضوج الأول للمجتمع ويزول عند اكتماله بالنضوج والتطور.

وانتقد المنهج في عدة نقاط منها:

- ليس القصور والنواقص في عمل الأجهزة الإدارية هو السبب الوحيد في الفساد بيَّن هنا الجوانب القيمية وحالات الفساد المنظم.
- لا يرتبط الفساد بالحوافز غير المشروعة المقدمة للموظف بل لدوافع شخصية ومصالح خاصة.

الفساد ليس حكراً على الدول النامية فقط بل موجود في الدول المتقدمة ولكنه بنسبة أقل.

3) المنهج المعاصر (ما بعد المعدلين) (هلال، 2010، 22)

- وهنا عودة للمنهج القديم باعتبار الفساد ظاهرة سلبية ويضعون استراتيجية متعددة الاتجاهات للتعامل مع الفساد أساسها زيادة الوعي المجتمعي العام وخلق جو من العدالة المجتمعية.
- يرون أن الفساد ليست ظاهرة فردية فقط وإنما ممكن أن تكون جماعية منظمة وتصنف الفساد إلى ثلاثة مجموعات:

أ. وتعتمد على الإدارة العامة لمركز الفساد ويعد من خلال انحراف الواجبات الإدارية والقانونية الثابتة للحصول على فوائد شخصية ومكاسب آنية.

ب. وتعتمد على السوق كمركز له ويعتبر الفساد وحدة ونوع خاص من أنواع التجارة التي يقول بها رجال الأعمال بتقديم مكاسب مالية وفقاً لمبدأ العرض والطلب.

ج. وتعتمد على الاهتمامات الإدارية كمركز له وهو نوع من التضليل الإداري القائم على تقديم المصلحة الخاصة على المصلحة العامة.

3. أشكال الفساد:

- استخدام المنصب العام من قبل الشخصيات المتنفذة (وزراء، حكومة، مستشارون) للحصول على امتيازات.
- غياب النزاهة والشفافية في طرح العطاءات الحكومية، كإحالة عطاءات بطرق غير شرعية على شركات ذات علاقة بالمسئولين.
- المحسوبية والواسطة والمحاباة في التعيينات الحكومية، على حساب الكفاءة والمساواة في الفرص.
- تبذير المال العام من خلال منح تراخيص أو اعفاءات ضريبية لأشخاص أو شركات بدون وجه حق بهدف مصالح متبادلة مما يؤدي إلى حرمان الخزينة العامة من أهم مواردها.
- سرقة الأموال أو الممتلكات العامة كسرقة أموال الضرائب أو توزيع أموال وخدمات على مؤسسات وهمية.
- استغلال المنصب العام لتحقيق مصالح سياسية مثل تزوير الانتخابات أو شراء أصوات الناخبين، أو التمويل غير المشروع للحملات الانتخابية وشراء ولاء الأفراد والجماعات (أمان، الفساد وأسبابه،2006، ص8).

أما الأشكال الأكثر انتشاراً وأثراً على المال العام فمنها:

أ. الرشوة:

الحصول على أموال أو أية منافع أخرى من أجل تنفيذ عمل أو الامتناع عن تنفيذه مخالفةً للأصول (أمان، النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، 2013، 24)، وتُعتبر الرشوة مقدمة للكسب غير المشروع، فإن قام الموظف بالحصول على مال بطريق الرشوة وأدخله في ذمته المالية، فقد قامت بحقهِ جريمتان، الرشوة والكسب غير المشروع، فإن اكتُشِف أمره منذ بداية تلقيه الرشوة حوكم عليها، وإن لم يُكتشف حوكم عنها وعن جريمة الكسب غير المشروع أيضاً. (جرادة،2007، 20).

ب. التهرب الضريبي:

هو تخلص المُكَّلف من دفع الضريبة المتوجبة عليه كلياً أو جزئياً وذلك لتحقيق مصالح شخصية (طاقة والعزاوي، 2010، ص 180).

ج. المحاباة:

استخدام للعلاقات، القرابة أو العلاقات العشائرية أو العائلية أو الحزبية أو الجهوية أو الطائفية لغرض اكتساب مصلحة أو تسهيل مهمة أو التهرب من مسؤولية ليست من حق المنتفع أو لتجاوز أنظمة وقوانين محددة (سالم،2003).

د. اختلاس المال العام:

أي استيلاء الموظف العام أو من في حكمه على المال العام لنفسه وفيه يستغل الموظف أنه مؤتمن على المال العام فيختلسه لنفسه، ويتم ذلك بتغيير الموظف نيته من نية حيازة أمين إلى نية حيازة مالك (أمان، النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، 2013، ص 24).

4. أسباب تفشي ظاهرة الفساد:

تتعدد الأسباب الكامنة وراء بروز ظاهرة الفساد وتفشيها في المجتمعات وتختلف الأهمية النسبية لتلك الأسباب من بلد لآخر وبشكل عام يمكن إجمال هذه الأسباب كما يلي: (أمان الفساد وأسبابه،2006، ص9)

- انتشار الفقر والجهل ونقص المعرفة بالحقوق الفردية، وسيادة القيم التقليدية والروابط القائمة على النسب والقرابة.
- عدم الالتزام بمبدأ الفصل المتوازن بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية في النظام السياسي وطغيان السلطة التنفيذية على التشريعية.

- ضعف أجهزة الرقابة في الدولة وعدم استقلاليتها.
- حداثة وعدم اكتمال البناء المؤسسي والإطار القانوني الذي يوفر بيئة مناسبة للفاسدين، كالانتقال من مرحلة الاحتلال إلى مرحلة الدولة في الحالة الفلسطينية.
- ضعف الإرادة لدى القيادة السياسية لمكافحة الفساد.
- ضعف وانحسار المرافق والخدمات والمؤسسات العامة التي تخدم المواطنين، مما يشجع على التنافس بين العامة للحصول عليها ويعزز من عدم استعدادهم لسلوك طرق مستقيمة للحصول عليها كممارسة الواسطة والمحسوبية وتقبل الرشوة.
- تدني رواتب العاملين في القطاع العام وارتفاع مستوى المعيشة مما يشكل بيئة ملائمة للرشوة.
- غياب قواعد العمل والاجراءات المكتوبة ومدونات السلوك للموظفين في قطاعات العمل الثلاث.
- عدم الإفصاح عن المعلومات وغياب حرية الرأي العام.
- ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني والخاصة في الرقابة على الأداء الحكومي أو عدم تمتعها بالحياد في عملها.
- غياب التشريعات والأنظمة التي تكافح الفساد وتفرض العقوبات على مرتكبيه.
- الأسباب الخارجية للفساد والتي تنتج عن وجود مصالح وعلاقات تجارية نع شركاء خارجيين أو منتجين من دول أخرى، واستخدام وسائل غير قانونية من قبل شركات خارجية للحصول على امتيازات واحتكارات داخل الدولة، أو قيامها بتصريف بضائع فاسدة.

5. لماذا يحتل الفساد هذه الأهمية؟

الفساد يضُر بالمجتمع بعدة طرق، فهو يُشكل خطراً جدياً على استقرار وأمن المجتمعات، مما يقوض مؤسسات وقيم الديموقراطية، والقيم الأخلاقية والعدالة، ويُعرض التنمية المستدامة وسيادة القانون للخطر، وحين ينتشر الفساد في بلد ما فإن آثاره السلبية تُصبح ملموسة بمختلف الطرق من قبل العديدين في المُجتمع، من رجال الأعمال إلى المُعلمين ونزلاء المستشفيات.

- **يتسبب الفساد بالضرر بعدة طرق:**

1. يتسبب الفساد بالفقر ويخلق العوائق أمام التغلب عليه

الفُقراء هم أكثر من يتضرر نتيجة للفساد حيث أنهم الأضعف في المُجتمع، وهم يضمون عادة النساء والأطفال وكبار السن والذين يعانون من أمراض مزمنة، وبدون وجود موارد متاحة لهم فإن لديهم بكل بساطة خيارات أقل لمواجهة العقبات أمام حصولهم على الخدمات العامة الأساسية وغيرها من الموارد، كما أنهم يميلون لأن يكونوا الأكثر تضرراً من سوء توزيع الموارد العامة، وما ينتج عنه من تعثر في النمو الاقتصادي وتجدر الإشارة إلى أن برامج مكافحة الفقر تتضرر كثيراً بسبب الفساد، وبالتالي تفقد فعاليتها.

2. الفساد ينتهك حقوق الإنسان

ينتهك الفساد الحقوق السياسية والمدنية من خلال تشويه طريقة عمل المؤسسات والعمليات السياسية أو جعلها عديمة الفائدة، ويقوض أداء القضاء وأجهزة تطبيق القانون، كما ينتهك الفساد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية من خلال الحرمان من المساواة في توفير الخدمات العامة كالرعاية الصحية والتعليم، ووضع عقبات أمام كسب المعيشة في القطاع العام أو الخاص، وتحريف عمليات اتخاذ القرارات بشأن تخصيص الموارد.

3. الفساد يُقوض الديموقراطية:

في الدول ذات نظام التمثيل النيابي المنتخب، فإن الفساد يجعل الأفراد أو المؤسسات الغنية تمارس نفوذاً غير متناسب في السياسات على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي، يمكن أن يكون ذلك نتيجة لشراء أصوات المواطنين في الانتخابات أو شراء أصوات الممثلين في البرلمان بشأن أمور كالضريبة أو توزيع الموارد العامة أو تنظيم التجارة والأعمال أو حتى السياسة الخارجية.

4. الفساد يشكل عائقاً أمام النمو الاقتصادي:

يعمل الفساد كعائق أمام التنمية من خلال تجريف أغراض الإنفاق العام، وتقويض الكفاءة وإعاقة الاستثمار والنمو، كما أن الفساد يُحبط جهود القطاع الخاص للاستفادة من فرص الأعمال والنمو ويقوض التنافس الاقتصادي.

5. الفساد يتسبب بالضرر البيئي

يُسهل الفساد الإساءة للبيئة ويؤدي إلى سوء استغلال الموارد الطبيعية، وهو يحرم المواطنين من حقهم بالعيش في محيط نظيف خال من السموم، إلى جانب حرمانهم من حصتهم من عائدات الموارد.

6. الفساد أداة من أدوات الجريمة المنظمة.

الفساد هو أحد وسائل الجريمة المنظمة لتسهيل الإتجار بالمخدرات والأسلحة، إضافة إلى تهريب الأفراد وتجارة الأعضاء. (اتفاقيات مكافحة الفساد في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الشفافية الدولية، 2007، ص3)

- **ويتنامى الاهتمام بقضايا الفساد في الدول النامية لعدة أسباب، من أهمها:**

1. الكساد واختلال الميزان الاجتماعي بسبب سياسات الإصلاح الهيكلي في غالبية الدول النامية.

2. ظهور شريحة اجتماعية غنية في العقد المنصرم استفادت من التحولات في السياسات الداخلية للدول النامية والدول التي تمر بمرحلة التحول وانفتاح هذه الدول على العالم، بعد أن كانت مجتمعات منغلقة.
3. انتشار الفساد في الأوساط السياسية، وخاصة منهم أصحاب المناصب الرفيعة في تلك الدول.
4. ظهور قوى معارضة في الدول النامية تدعو إلى مكافحة الفساد.
5. الاهتمام الدولي المتزايد بهذه الظاهرة وخاصة من قبل المنظمات ومؤسسات التمويل الدولية، التي تربط تقديم قروضها بتبني الدول المقترضة لسياسات وبرامج محاربة الفساد في مجتمعاتها (عبد الفضيل، 1999)

6. الفساد في النظرية الاقتصادية:

من الوجهة النظرية يتسبب الفساد عن انحراف في سلوك المتغير الاقتصادي عندما يضعه خارج سياق القانون الموضوعي أو أنه لا يخضع في حركته للقانون المحدد فيترك آثاره السلبية على المتغيرات الأخرى، وما عدا ذلك سينصرف الفساد في جملة معانيه الى الوصف القانوني والاداري وهو وصف يجد له ارتباطاً قوياً بعلم الاقتصاد إلا أنه لا يقوم على أصول نظرية محددة.

وعليه فإنه يمكن القول بأن كل نشاط يحقق للقائم به عائداً خارج ما يسمح به القانون هو فساد سواء أكان هذا الفساد مارسه شخص داخل هيئة حكومية أم كان خارجها، فيبدأ قانون تزايد الغلة بالعمل، إذ يتزايد العائد كلما تضاءلت مستويات احترام القوانين وآليات عمل الاقتصاد، أو كلما انخفضت درجات الانضباط العام مما يؤدي إلى تدني مستويات المخاطرة الناجمة عن النشاط الفاسد لنأخذ الرشوة مثلا فهي نشاط فاسد لا جدال في ذلك وليست ظاهره عابرة أو عرضية إنما ظاهرة مؤثرة في متغيرات الاقتصاد الكلي، ومؤذية يتحمل المجتمع بسببها كلفة إضافية تتمثل في تكاليف تداول السلعة أو الخدمة على نحو يؤدي إلى سوء تخصيص الموارد وتدهور مستوى الكفاءة الإنتاجية والتوزيعية ومثل هذه الحالة نجدها في أنظمة التدخل الحكومي، وهي أكثر ظهورا في

نظام المنافسة الاحتكارية ذلك أن الاحتكار يجبر المستهلك على تغيير أولويات سلوكه الاقتصادي فيدفع سعراً أعلى من سعر التكلفة ولكن السعر الأعلى لا يذهب للمنتجين بل الى طرف آخر نجم عن تصرفه بسبب تزايد الحاجة للسلعة أو الخدمة في السوق في ظل ظروف الندرة، فيضطر الباحث عن السلعة إلى ترتيب أوضاعه بشكل يحصل فيه على ما يريد مقابل زيادة يدفعها بالضرورة لطرف قرر نوع علاقة التبادل.

وقد ذهب مناصرو فلسفة الاقتصاد الحر إلى الجزم بأن للفساد فضيلة عندما يعمل على تسهيل التبادل وتنشيطه للدورة السلعية بما يؤدي إلى خفض مستويات البيروقراطية غير أن مثل هذا الادعاء يرمي إلى ايصال فكرة مفادها أن المؤسسة الخاصة الأكثر ديناميكية تحصل بوساطة العائد على المدخلات اللازمة لتطوير كفاءتها التشغيلية ومن ثم الانتاجية، مما يمكنها بالتالي من اقصاء المؤسسات الأقل كفاءة وجدارة (اكرمان، 2000، ص68).

وقد اختلفت النظريات المختلفة في تفسير أسباب الفساد على النحو التالي:

تُرجِع النظرية الاقتصادية الفساد إلى البحث عن العائد، وهذا ما يراه أنصار نظرية الاختيار العام، والتي يُرجئ أنصارها أسباب الفساد إلى التفاعل بين الزبائن، سواء كانوا قطاعاً عائلياً أو مواطنين عامين أو سياسيين أو رسميين عموميين، وأفراد آخرين يتصفون بالفساد، وأما علماء السياسة فقد تباينت وجهات نظرهم، فمنهم من يرى أن الفساد دالةٌ لنقص المؤسسات السياسية الدائمة وضعف وتخلف المجتمع المدني. (الجابري، 1976) وهناك فئة من السياسيين ترى أن الفساد وسيلة للمحافظة على هياكل القوى القائمة الفاسدة ونظم السيطرة السياسية، ولهذا فإنهم يشككون في الفاعلية المحتملة للإصلاحات السياسية والهيكلية، وعلاوة على ذلك فإن تلك الآراء اعتمدت في تحليلها للفساد على نموذج بسيط مبالغ في تحديده كما في نظرية الاختيار العام، أو على تقسيمات وصفية تنتشر في مجال العلوم السياسية، وهناك مدخل بديل تأصل في الاقتصاد السياسي

يتماشى مع الخطوط الفكريـــة التي طورها، حيث يركز على الفروق في القوة السياسية بين المجموعات، الفروق في الموارد المخصصة بواسطة الدولة للمجموعات كمتغيرات تفسيرية.

وتركز مداخل مقاومة الفساد في نظرية الاختيار العام على الإصلاحات الاقتصادية والدولة كطريق رئيسي للإصلاح، بينما مدخل الاقتصاد السياسي يحبذ التدخل السياسي الواعي كأداة أساسية لجهود مقاومة الفساد.

ولكن المداخل التي تستمد جذورها من نظرية الاختيار العام والمدخل الجماعي تميل إلى قصر تحليلها على دول ومؤسسات معينة متجاهلة دور القوة الفاعلة الدولية في تشكيل شكل الفساد ومحتوى الممارسات الافسادية على المستوى القومي. (ساموبلسون وآخرون، 2006، 316)

7. المفاهيم والمبادئ المضادة للفساد:

أ. الحكم الصالح:

يشير إلى ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية لإدارة شؤون بلد ما على جميع المستويات بطريقة محددة وتتصـف بأنها صـالحة وبمعنى أدق، ينصـرف مفهوم الحكم الصـالح إلى منظومة الحكم التي تعزز وتدعم وتصـون رفاه الإنسـان وتقوم على توسـيع قدرات البشـر وخياراتهم وفرصـهم وحرياتهم الاقتصـادية والاجتماعية والسـياسـية، لا سـيما بالنسـبة لأكثر أفراد المجتمع فقراً وتهميشـاً. (مصـطلحات الفسـاد، أمان، 2000، ص12)

ب. النزاهة:

النزاهة هي البعد عن الشر، ونزيه كريم إذا كان بعيداً عن اللؤم وهو نزيه الخلق. والنزاهة تعني ما تأصل لدى الفرد من قواعد وتشمل الصدق والأمانة وعدم الإضرار بالأخرين وهي عكس الفساد (مصطلحات الفساد، أمان، 2000، ص12).

ج. المساءلة:

عرفت المساءلة بأنها حق من حقوق المواطنين تجاه السلطة كأحد الضمانات الاساسية لتعزيز الديمقراطية في المجتمع وتهدف الى خدمة مصالح المواطنين على اختلافها وخاصة حقهم في الاطلاع على عمل السلطة التي انتخبوها واكتسبت وتستمر في اكتساب شرعيتها.

فالمساءلة تعني قدرة أجهزة الدولة على محاسبة(مساءلة) الأشخاص الذين عهدت إليهم بالوظائف في حالة الإخلال بوظائفهم أو محاسبة المسؤول في وحدة ما عن الأعمال التي يقوم بها الموظفون الذين هم تحت مسؤوليته. وهي كلمة تشمل جميع من يتحملون مسؤولية سواء كانت عامة أم خاصة والفرق بينهما أن المسؤولية العامة تكون اعم حيث يمكن للمجتمع من مساءلة الشخص الذي وكله بأمر ما ولا يمكن للمجتمع أن يسآءل من يخل بتربية أبنائه مثلا (السكارنة، 2011، 208).

د. الشفافية:

عرفها صندوق النقد الدولي الشفافية في النسخة المعدلة لدليل الشفافية المالية العامة بأنها اطلاع الجمهور على هيكل القطاع ووظائفه والآليات التي تستند اليها السياسات المالية العامة، حسابات القطاع العام والتوقعات الخاصة بالمالية العامة (تقرير صندوق النقد الدولي، 2014)

2-مبادئ تطبيق الشفافية:

اقرت اللجنة المؤقتة لمجلس محافظي صندوق النقد الدولي في اجتماعها الخمسين الذي عقد في واشنطن في 16 – 4 – 1998 ميثاق الممارسات السليمة في مجال شفافية المالية العامة، والذي يعد الوثيقة الوحيدة التي حددت مفهوم الشفافية والممارسات السليمة التابعة لها في مجال المالية العامة.

ويعد الميثاق الوثيقة الوحيدة التي حددت الممارسات السليمة فيما يخص

1. أنشطة الميزانية والانشطة خارج الميزانية.

2. الضرائب.

3. المعايير الاخلاقية للسلوك.

وعلى الرغم من كونها الوحيدة في المجالات أعلاه إلا أن تطبيقها يتحدد بالآتي:

1. إن تنفيذ الميثاق يتم على أساس طوعي.

2. تعد الشفافية في مجال المالية العامة أحد جوانب الإدارة المالية الجيدة.

3. تتباين الدول في خلفيتها والقوانين والقيود مما يؤدي إلى تحسين ممارسات الإدارة المالية.

4. تقديم الضمان للجمهور على أن هناك وصفا" تاما" لهيكل القطاع الحكومي.

5. تحسين الشفافية المالية يتطلب تقييما "مفصلا" لنظام الادارة المالية والوقوف على نقاط القوة والضعف، وبالتالي تحديد الخطط والسبل اللازمة لعملية التحسين.

وقد تم وضع المبادئ الأساسية التي يقوم عليها الهيكل التنظيمي للميثاق وهي:

أ– وضوح الأدوار والمسؤوليات ب – إتاحة المعلومات للجمهور

ج – علانية إعداد الموازنة وتنفيذها والإبلاغ بنتائجها د –ضمانات صحة المعلومات

وبالتالي تعني الشفافية توفير بيئة عمل جذابة يسهل من خلالها التنبؤ بالتغييرات الحاصلة فيها وبالتالي تحديد اتجاهاتها المستقبلية.

8. علاقة الفساد بالمفاهيم والمبادئ المؤسسة للحكم الرشيد:

أ. علاقة الشفافية بالفساد:

1- إن غياب الشفافية وتكريس الضبابية في العمل الإداري هي إحدى أهم الأسباب التي تؤدي لظهور الفساد واستشرائه.

2- إن العلاقة ما بين الفساد والشفافية هي علاقة عكسية فكلما زاد الفساد قلت الشفافية وكلما زادت معايير الشفافية في العمل الإداري قلت نسبة الفساد (السكارنة، 2011، 206).

ب. علاقة الشفافية بالمساءلة

1- الشفافية لا يمكن أن تكون هدفاً بحد ذاته وإنما هي وسيلة تساعد في عملية المحاسبة والمساءلة.

2- كما ان المساءلة والمحاسبة لا يمكن ان تتم بصورة مناسبة وفاعلة دون ممارسة الشفافية.

علاقة النزاهة بالشفافية:

1- النزاهة تعزز مفهوم الشفافية من خلال الحد من الفساد الاداري والمالي.

2- النزاهة تنمي القدرة لدى الاشخاص على الوضوح والشفافية.

وبناءاً على ما تقدم فإن العلاقة بين هذه المفاهيم علاقة عكسية فكلما ازداد الفساد الإداري وانعدمت المساءلة والنزاهة انخفضت نسبة الشفافية والعكس صحيح، فقد لا تكون المساءلة هي محاسبة أو مساءلة السلطة للفرد بل قد تكون مساءلة أو محاسبة الفرد لنفسه فهي قيم أخلاقية كالنزاهة يتربى عليها الفرد من خلال المجتمع الذي يعيش فيه أو من خلال الوازع الديني الذي ينتهجه " لذلك فإنه يجب أن تؤخذ القواعد الانسانية في الحسبان في بناء أي نظام للشفافية.

9. الآثار المترتبة على الفساد:

للفساد نتائج مكلفة على مختلف نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويمكن اجمالها على النحو التالي:

1. يؤثر الفساد على أداء القطاعات الاقتصادية فهو يضعف النمو الاقتصادي ويؤثر على استقرار المناخ الاستثماري ويزيد من تكلفة المشاريع ويُضعف الأثر الإيجابي لمضاعف الاستثمار.

   فعندما يطلب الموظفون الرشاوى من المستثمرين لقبول مشاريعهم أو يطلبون نصيباً من الأرباح يُعد ذلك ضريبة ذات طبيعة ضارة ومُعوِقة للاستثمار حيث ترفع من تكلفة الاستثمار مع تخفيض العائد عليه (الشمري وآخرون، 2011، 76).

2. يُضعف الفساد من جودة الخدمات والأنشطة المقدمة.
3. يشارك الفاسدون في الأرباح دون المشاركة في النشاط الإنتاجي.
4. ضعف قدرة الحكومة على توفير الخدمات أو الاستثمار نتيجة لانخفاض الإيرادات.
5. تغيير تركيبة عناصر الانفاق الحكومي حيث يتجه الانفاق إلى المشاريع الاستثمارية المقدمة للرشوة وينخفض على الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم.
6. يُؤثر على الدوافع السلوكية بحيث تسود نوع من الأنشطة غير الإنتاجية الساعية إلى الربح السريع وإهدار الطاقات المحتملة لملاحقة الفساد والفاسدين.
7. يؤدي إلى زيادة حجم المديونية الداخلية والخارجية لسد العجز.
8. تحميل المواطن أشكال جديدة من الضرائب تُثقل كاهل الطبقات الدُنيا في المجتمع وذلك لسد العجز في الإيرادات.

9. سوء توزيع الثروة وزيادة في معدلات الفقر والبطالة.

10. ظهور اقتصاد الظل غير الرسمي (سوزان وآخرون، 2003، 53).

ويؤثر الفساد على عدة نواحي يمكن اجمالها كما يلي:

1. أثر الفساد على النواحي الاجتماعية: حيث يؤدي إلى خلخلة القيم الاجتماعية والاحباط وانتشار اللامبالاة والسلبية بين أفراد المجتمع وبروز التعصب والتطرف وانتشار الجريمة.

2. تأثير الفساد على التنمية الاقتصادية: يقود الفساد إلى العديد من النتائج السلبية على التنمية الاقتصادية منها:

- الفشل في جذب الاستثمارات الخارجية، وهروب رؤوس الأموال المحلية، فالفساد يتعارض مع وجود بيئة تنافسية حرة التي تشكل شرطاً أساسياً لجذب الاستثمارات المحلية والخارجية على حد سواء، وهو ما يؤدي إلى ضعف عام في توفير فرص العمل ويوسع ظاهرة البطالة.
- هدر الموارد بسبب تداخل المصالح الشخصية بالمشاريع التنموية العامة، والكلفة المادية الكبيرة للفساد على خزينة الدولة كنتيجة لهدر الايرادات العامة.
- الفشل في الحصول على المساعدات الأجنبية، كنتيجة لسوء سمعة النظام السياسي.
- هجرة الكفاءات الاقتصادية نظراً لغياب التقدير وبروز المحسوبية والمحاباة في إشغال المناصب العامة.

3. تأثير الفساد على النظام السياسي: يؤثر على النظام الأساسي برمته سواء استقراره أو سمعته كما يلي:

- يؤثر على مدى تمتع النظام بالديمقراطية وقدرته على احترام حقوق المواطنين الأساسية وفي مقدمتها الحق في تكافؤ الفرص كما يحد من شفافية النظام وانفتاحه.

- يؤدي إلى حالة يتم فيها اتخاذ القرارات العامة حتى المصيرية منها طبقاً لمصالح شخصية دون مراعاة المصالح العامة.
- يقود لصراعات الكبيرة إذا ما تعارضت المصالح بين مجموعات مختلفة ومتنفذة في النظام السياسي.
- يؤدي إلى خلق جو من النفاق السياسي كنتيجة لشراء الولاءات السياسية.
- سيئ إلى سمعة النظام السياسي وعلاقاته الخارجية خاصة مع الدول المانحة، بشكل يجعل الدول المانحة تضع شروطا تضر وتقيد سيادة الدولة لمنحها مساعدات.
- يضعف المشاركة السياسة نتيجة لغياب الثقة بالمؤسسات العامة وأجهزة الرقابة والمساءلة.

(أمان، سلسلة مكافحة الفساد،3،2007، ص10)

10. استراتيجيات مكافحة الفساد:

تتمثل الاستراتيجية الشاملة لمكافحة الفساد في بناء نظام النزاهة الوطني، والذي لا بد أن يقوم على عدة أسس تتمثل في قيم النزاهة وتعزيز المحاسبة والمساءلة العمودية والأفقية، واستخدام وسائل شاملة ومتنوعة سياسية وقانونية وجماهيرية وقيمية وهناك عدة أسس لتعزيز بناء نظام النزاهة وتحتاج إلى تطوير الوعي بها ومنها:

1.المحاسبة: وهي خضوع اللذين يتولون المناصب العامة للمساءلة القانونية والإدارية والأخلاقية إزاء قراراتهم.

2.المساءلة: وهي واجب الموظفين العامين سواء كانوا منتخبين أم معينين وتقديم تقارير دورية عن نتائج أعمالهم للتأكد من مطابقتها مع معايير القانونين.

3.النزاهة: وهي منظومة القيم المتعلقة بالصدق والأمانة والإخلاص في العمل.

4.الإفصاح عن المعلومات وتعزيز حق المواطن في الحصول على المعلومات الازمة عن أعمال الإدارات العامة والإجراءات المتبعة في تقديم الخدمة للمواطنين.

5.اعتماد مدونات سلوك ومواثيق شرف أو أخلاقيات العمل في إطار المؤسسات العامة، تحدد للعاملين مجموعة القيم والمعايير التي يجب اتبعها أثناء العمل، وهو ما يعزز قيم النزاهة وثقافة محاربة الفساد. (أمان، استراتيجية مكافحة الفساد،2007، ص12).

استراتيجية مكافحة الفساد المتعددة الأوجه شكل رقم (2.2)

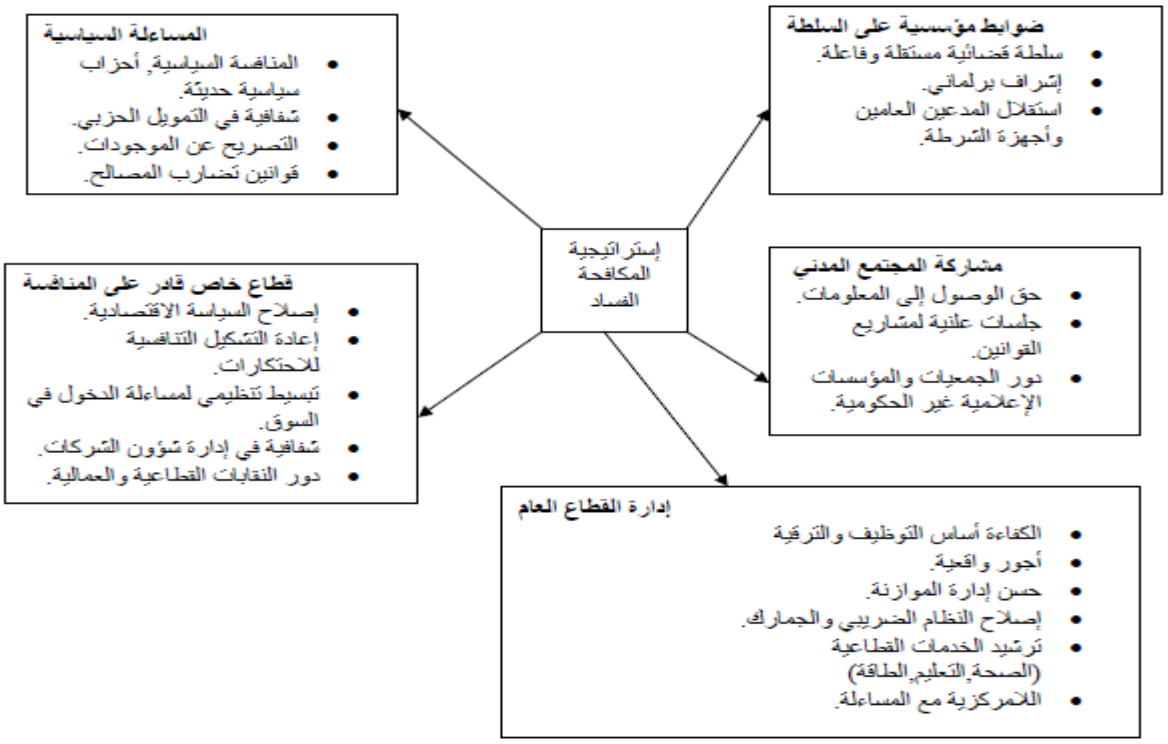

المصدر: برلمانيون ضد الفساد، دليل البرلمان العربي، ص6

تعزز هذه العناصر المختلفة بيئة النزاهة والقيم الأخلاقية في الحياة العامة، التي ينبغي أن تدعم بأحكام قانونية تحد من مظاهر الفساد الظاهرة الأكثر تكلفة وعبء على الموازنة العامة والاقتصاد، ويوضح الشكل رقم (2-2) المبادئ والأطراف الناظمة لبناء نظام النزاهة الوطني واستراتيجية مكافحة الفساد (برلمانيون ضد الفساد، دليل البرلماني العربي، ص7)

3.2. الخلفية النظرية للضريبة

1. الضريبة مفهومها وأهدافها "الضريبة هي ما ندفعه ثمناً لمجتمع محتضر"

على الحكومات أن تُنفق على برامج وتأتي الأموال بشكل رئيسي من الضرائب، وأي عجز يحدث يتم تسديده بالاقتراض من الشعب، وفي الاقتصاد تحتاج الدولة إلى ما هو أبعد من تدفق أموال الضرائب، كالمصادر الاقتصادية النادرة، من أرض وعمال ورأس مال، فعند حدوث حرب فإن الدولة تبدو وكأنها تفرض ضرائب لدفع نفقاتها، وعندما تعطي الحكومة منحة لبحثٍ علمي فكأنها أعطت قطعة أرض كان من الممكن استخدامها لمكاتب تحولت إلى مختبر.

بفرض الضرائب تقرر الحكومة كيف ستُأخذ الموارد الضرورية من الأسر وقطاعات الأعمال لوضعها في خدمة الاستهلاك والاستثمار العام والأموال التي تُجبى من الضرائب هي، العربة التي تتحول بواسطتها الموارد الحقيقية من سلعة خاصة إلى سلع عامة. (ساموبلسون وآخرون، 2006، 336).

تعريف عام: الضريبة هي فريضة مالية تستوفيها الدولة وفقاً لقواعد تشريعية مقررة بصورة إلزامية ونهائية، وتفرض على المكلفين تبعاً لمقدرتهم على الدفع ولغاية توفير الأموال اللازمة لتغطية نفقات الدولة ولتحقيق أهداف مالية واقتصادية واجتماعية. (طاقة والعزاوي، 2010، 90)

تعريف محاسبي: وعرفها الخبراء بأنها الضريبة المحسوبة على قيمة الأجور + الأرباح المضافة للسلعة ويتم احتسابها كما يلي: (القيسي، 2010، 45)

ضريبة القيمة المضافة = الضريبة على الأجور أو العمالة + الضريبة على الأرباح

أو ضريبة القيمة المضافة = الضريبة على المخرجات –الضريبة على المدخلات

أو ضريبة القيمة المضافة = الضريبة على المخرجات الخاضعة –الضريبة المدفوعة عليها " كافة المشتريات"

تعريف اقتصادي: هي ضريبة تمثل الفرق بين سعر البيع الخاص للسلع والخدمات وبين تكلفة شراء المواد وعناصر الإنتاج الداخلة في تصنيع السلعة أو تأدية الخدمة.

أي هي الزيادة في قيمة السلعة أو الخدمة نتيجة تحويلها إلى منتج أخر أو نتيجة إعادة بيعها في مراحل التوزيع المختلفة (جمله ـ تجزئه). (خصاونة، 2010، 95)

1. أهداف النظام الضريبي:

تختلف أهداف النظام الضريبي وفقاً لتباين النظم الاقتصادية وأيضاً وفقاً لمرحلة التطور الاقتصادي التي يمر بها المجتمع.

أ- أهداف النظام الضريبي وفقاً لتباين النظام الاقتصادي:

1.الهدف في الدول الرأسمالية:

يتمثل الهدف في تلك النظم في تحقيق الهدف المالي أي الحصول على موارد لسد احتياجات الإنفاق العام فكان هدف وفرة الحصيلة الضريبية وعدالة توزيع العبء الضريبي هما المعبرين في هدف النظام الضريبي إلا أنه بتطور ظروف النظام الرأسمالي وتزايد الإحساس بضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بدأت النظم الضريبية وضع هدف جديد وهو الحد من التفاوت في توزيع الدخول والثروات.

2. الهدف في الدول الاشتراكية:

يستخدم النظام الضريبي كأحد أدوات التوجيه والتخطيط الاقتصادي الذي تتبعه الدولة فتستخدم الضرائب في توجيه الاستهلاك وتخطيط الأسعار وتعديلها وفقاً لحسابات الخطة وقياس الكفاية الانتاجية والرقابة على تنفيذ خطط الانتاج.

ب-أهداف النظام الضريبي وفقاً لمرحلة التطور:

يختلف الهدف من النظام الضريبي باختلاف مراحل التطور في الدول:

1. فيختلف النظام الضـــريبي في الدول النامية عن النظام الضـــريبي في الدول المتقدمة فالأولى إنتاجها منخفض ومحدود ومن ثم يكون النظام الضـــريبي لها غير كفء وإمكانياته محدودة أما الثانية فنشـــاطها الإنتاجي متسع ومتعدد وتحتاج إلى نظام ضريبي كفء.

2. كذلك خلال مراحل التطور يختلف الهدف باختلاف الظروف الســياســية والاجتماعية فمنح امتيازات مثلاً للأجانب بعدم فرض ضـرائب عليهم كما كان يحدث في مصـر قبل الثورة كان يحتم على الدولة القيام بفرض ضرائب بطريقة غير مباشرة لتحصيل إيرادات تعينها على مهام إدارة الدولة. (قدي، 2011، ص158)

2. القواعد التي تحكم الضريبة:

لتنفيذ أهداف الضريبة فقد وضع لها ومنذ أكثر من مائتي عام قواعد محددة يجب أن يأخذها المشرع الضريبي بعين الاعتبار حين وَضـعُه للنظام الضـريبي، حيث تُشكِل هذه القواعد الأسـاس التقليدي للضـريبة، وقد وضَـع هذه القواعد الاقتصادي الإنكليزي آدم سميث في كتابه الشهير "ثروة الأمم" وجوهر هذه القواعد ما يلي:

1. قاعدة العدالة أو المساواة في المَقدرة:

وتتطلب العدالة توزيع أعباء تمويل الإنفاق العام على المواطنين بحسب مقدرتهم التكليفية على تحمل الأعباء، وهناك مفهومان يرتبط ذكرهما بهذا المبدأ وهما:

1.1. العدالة الأفقية: وتعني معاملة ذوي الدخول المتماثلة معاملة متســـاوية حيث يفترض ألا يؤدي فرض ضـريبة ما إلى تحميل فئة مهنية أو اجتماعية تتمتع بنفس مسـتوى الدخل بتحمل عبء أكبر من فئات أخرى (أي معاملة ذوي الدخول المتساوية معاملة متساوية).

1.2. العدالة الرأســـية: وتتطلب الحد الأدنى من الفوارق في مســـتويات الدخول عن طريق تحميل الأغنياء حصة أكبر في تمويل النفقات العامة (أي معاملة ذوي الدخول المختلفة معاملة مختلفة).

ولتحقيق مبدأ عدالة الضريبة لا بد من توافر الشروط التالية:

1. عمومية الضريبة، أي فرض الضريبة على جميع أنواع الدخول بدون استثناء لأن تغطية النفقات العامة يجب أن يُساهم فيها جميع أفراد المجتمع.
2. تصاعد سعر الضريبة.
3. الاعتدال في سعر الضريبة.
4. إعفاء الحد الأدنى اللازم للمعيشة لحماية الأسر ذات الدخل المحدود من الضريبة.
5. وجود إعفاءات الأعباء العائلية والظروف الاجتماعية.

2. قاعدة الوضوح:

بحيث تكون الأحكام القانونية المتعلقة بتحديد وعاء الضـريبية واضـحة لدى المكلفين لكي يسـهّل تعاملهم مع أحكام القانون وتنفيذه بطريقة سليمة.

3. قاعدة الملاءَمة:

بحيث يتم مراعاة الظروف المادية والنفسـية لدافعي الضـرائب لكيلا تُصـبح الضـريبة معوقاً للإنتاج ومحبطاً لنشاط الأشخاص.

4. قاعدة الاقتصاد في النفقات:

بحيث تكون نفقات الإدارة الضـريبية في تحقق الضـريبة وفرضـها وجبايتها في حدود المعقول مقارنة بالمردود الضريبي (طاقة والعزاوي، 2010، 90).

3. التنظيم الفني للضريبة:

أولاً: الوعاء الضريبي:

ويعرف بأنه المصدر الذي ستستقطع منه الضريبة، ويعد تحديده من أهم قضايا الضريبة وكذلك الآثار المترتبة عليه.

وهناك نوعان من الأوعية الضريبية الأول هو الفرد وما يملِكُه من دخل وثروة وكان الأكثر شيوعاً في السابق ولكن لعدم عدالته وعدم مناسبته لتحقيق أهداف المالية العامة تم اللجوء للنوع الثاني الذي يتمثل في الموارد الاقتصادية من أموال مكتسبة ومملوكة وأموال منفقة.

ويتم تحديد الوعاء الضريبي بأسلوبين هما النوعي والكمي، فالنوعي أي تحديد القدرة التكليفية للمكلف بعد خصم تكلفة الحصول على الدخل والأعباء العائلية، أما التحديد الكمي فيتم تحديد الوعاء بدقة ووضوح بالاعتماد على مصادر معلومات دقيقة لتحديده. (العمر، 2002، 39)

4. طرق تقدير الوعاء الضريبي:

ومن أهم هذه الطرق:

1. التقدير التقريبي: ويدخل في هذا النوع طريقة التقدير على أساس المظاهر الخارجية، وطريقة التقدير الجزافي.

2. التقدير على أساس المظاهر الخارجية:

في هذه الحالة يتم تحديد الوعاء الضريبي على أساس عدد من المظاهر الخارجية التي يسهُل الوقوف عليها، وتعتبر معبرة عن ثروة المكلف، وهنا لا تفرض الضريبة على المادة الخاضعة لها وإنما على أساس المظاهر الخارجية.

3. طريقة التقدير الجزافي:

في هذه الطريقة القيمة الخاضعة للضريبة (الوعاء الضريبي) تُقدر تقديراً جزافياً على أساس القرائن التي يُحددها المشرع الضريبي والتي تعبر عن دخل المكلف وتختلف هذه الطريقة عن سابقتها، في أنها عادة ما يكون العنصر الذي يرتكز عليه في التقدير الجزافي ذا علاقة مباشرة بالثروة أو الدخل الخاضع للضريبة مثل الصائغ، ولهذا فإنه في التقدير الجزافي لا تفرض الضريبة على المظاهر الخارجية وإنما على المادة.

4. التقدير التحديدي:

وتُبنى هذه الطريقة على أساس تقدير تحديدي أو حقيقي مباشرة كما في الواقع على أساس إقرار من المكلف أو من الغير وعلى أساس طريقة التقدير الإداري.

5. الإقرار من الممول:

ففي هذه الحالة، يقوم نوع من التقارب بين المكلف والإدارة، بمقتضاه تطلب الإدارة المالية من المكلف تقديم إقرار عن ثروته أو دخله أو عن المادة الخاضعة للضريبة –بصفة عامة – وتعتمد الإدارة هنا على حسن نية المكلف وأمانته ولكنها تحتفظ لنفسها بالحق في مراقبة الإقرار، أو تعديله إذا ما بُنِيا على غش أو خطأ.

6. طريقة الإقرار من الغير:

في هذه الحالة يقوم شخص آخر غير المكلف بتقديم إقرار إلى الإدارة يحدد فيه دخل المكلف الأصلي الخاضع للضريبة، والأصل هنا أن يكون هذا الغير مديناً للمكلف بمبلغ ضمن الدخل الخاضع للضريبة.

7. طريقة التقدير الإداري:

في هذه الحالة تلجأ إدارة الضرائب إلى كافة الأدلة التي تكشف عن مقدار دخل المكلف، ومنها مناقشة المكلف نفسه، وتجد هذه الطريقة تطبيقها الأساسي في تقدير دخل الملكية العقارية، أراضي زراعية أو أبنية سكنية لأن

المصدر هنا أموال ظاهرة ولا يمكن إخفاؤها من جهة، كما أنه من السهل نسبياً معرفة ما تديره من دخل من جهة أخرى. (العمر، 2002، 50)

5. أنواع الضرائب

تصنف الضرائب وفق أسس مختلفة من أهمها:

1. حسب الطبيعة الاقتصادية لوعاء الضريبة:

نميز هنا بين الضريبة على رأس المال (الضريبة العقارية ريع رؤوس الأموال المتداولة)، والضريبة على الدخل (ضريبة دخل الأرباح وضريبة الرواتب والأجور)، والضريبة على الاستهلاك (الضريبة على المبيعات والضريبة على القيمة المضافة والضريبة على الإنفاق الكمالي).

2. ضرائب مباشرة وضرائب غير مباشرة:

فالضريبة المباشرة تستقر على المكلف ولا يستطيع نقل عبئها، ويتم تحققها بشكل اسمي بموجب جداول تحقق بالمكلفين وتفرض حين حصول المكلف على الدخل أو رأس المال ومنها: الضريبة على دخل الأرباح، الضريبة على المبيعات العقارية وضريبة ريع رؤوس الأموال المتداولة.

أما الضرائب غير المباشرة فهي الضريبة التي يدفعها مكلف ثم ينقل عبئها إلى شخص آخر، وتفرض على واقعة معينة دون إمكان تحديد المكلف، كما أنها تفرض عند استعمال الثروة ومنها: ضريبة الإنتاج، الضرائب الجمركية وضرائب الاستهلاك.

وتُعدُّ الضريبة على القيمة المضافة من أهم الضرائب غير المباشرة وتم تطبيقها بأكثر من مئة دولة وبأشكال مختلفة، وتشكل هذه الضريبة في فرنسا (على سبيل المثال) ما يزيد عن 50% من إجمالي الموارد الضريبية، كما إنها طبقت في العديد من الدول النامية ضمن سياسة الإصلاح الاقتصادي ومن بين هذه الدول: مصر،

الأردن، المغرب وتونس، وبالتالي يمكننا القول بأن التوجه الحديث في مجال الضرائب هو: "تخفيض الضرائب على مصادر تمويل الدخل والتركيز على أوجه استخدامات الدخل من خلال الضريبة على القيمة المضافة أو الضريبة على المبيعات" مع مراعاة مبدأ العدالة الضريبية ما أمكن من خلال زيادة الإعفاءات الشخصية والاجتماعية لذوي الدخل المحدود عند فرض ضريبة الدخل، وكذلك عن طريق إعفاء السلع الضرورية أو إخضاعها لسعر منخفض خلال تطبيق الضريبة على الاستهلاك (الخطيب وشامية، 2002، 175).

3. الضرائب النوعية والضريبة الموحدة على الدخل:

يعتمد نظام الضرائب النوعية على أساس التمييز بين الدخول وفقاً لمصادرها، ثم إخضاع كل مصدر من مصادر الدخل إلى ضريبة نوعية مستقلة لها وعاء وسعر خاص بها، أما نظام الضريبة الموحد فيعتمد على تجميع الدخول الصافية للمكلف من كافة مصادرها في وعاء واحد ثم فرض ضريبة تصاعدية على مجموع هذه الدخول دون تمييز بين طبيعة أو مصدر هذه الدخول واتباع إجراءات موحدة في التحقق والتحصيل، وذلك بعد استبعاد مبالغ معينة لمراعاة الظروف الشخصية للمكلف، وتتميز الضريبة الموحدة بمراعاتها للمقدرة التكليفية للمكلف بشكل أفضل من الضرائب النوعية، وتطبق الضريبة الموحدة على الدخل في العديد من دول العالم المتقدم وبعض الدول النامية (عبد الحميد، 2005، 257).

6. الفساد الضريبي

وينشأ الفساد الضريبي على مستوى محلي أو دولي لعدة أسباب من أهمها الازدواج الضريبي والذي يعتبر مدخل أساسي للتهرب من الضريبة ذلك المظهر الذي يعتبر من أكثر أشكال الفساد انتشاراً وفيما يلي توضيح ماهية الازدواج الضريبي والتهرب الضريبي.

1. الازدواج الضريبي:

الازدواج الضريبي ناجم عن المنافسة بين أكثر من سيادة ضريبية على الوعاء الضريبي ومن الممكن أن يكون هذا الازدواج محلياً أو دولياً. (طاقة والعزاوي، 2010، 115)

- الازدواج الضريبي المحلي:

وذلك عندما يخضع المكلف لضريبة أكبر لكونه خاضعاُ لعدد من السلطات السياسية ولا يعني خضوع الدخل لتكرار الريبة أكثر من مرة ولتوافر الازدواج الضريبي لابد من وجود عدد من الشروط:

1. أن يكون المكلف واحد.
2. أن تكون المادة الخاضعة للضريبة واحده.
3. أن تكون الضرائب من نوع واحد أو متشابه على الأقل.
4. أن تكون المدة التي يدفع عنها واحده.

تفادي الازدواج الضريبي المحلي، هناك عدة طرق لتفادي الازدواج الضريبي من أكثرها استخداماً:

1. خصم إيراد من إيراد: وذلك بطرح الإيراد الخاضع للضريبة من الإيراد الكلي للمكلف.
2. خصم ضريبة من ضريبة: وذلك بطرح الضريبة الخاضعة للإيراد الأول من ضريبة الإيراد الثاني.

3. خصم ضريبة من إيراد: ويعتبر المشرع أن الضريبة المدفوعة هي عباره عن تكلفة يتكبدها المكلف وبالتالي يجوز أن تخصم كتكلفة من الإيراد الكلي.

- الازدواج الضريبي الدولي:

ويحصُل نتيجة لممارسة كل دولة على حدا حقوق سيادتها الضريبية، ويمكن حل مشكلة الازدواج الضريبي الدولي من خلال:

1. العادات والعرف الدوليان.
2. الاجتهاد الفقهي الدولي.
3. المعاهدات والاتفاقيات الدولية.

2. التهرب الضريبي:

هو محاولة المكلف الخاضع للضريبة عدم دفع الضريبة كلياً أو جزئياً متبعاً في ذلك طُرقاً وأساليب مخالفة للقانون وتحمل في طياتها طابع الغش، ويجب التمييز في هذا المجال بين التهرب الضريبي التجنب الضريبي والذي يقصد به تجنب الواقعة الضريبية عن طريق امتناع الشخص عن النشاط الذي يؤدي إلى خضوعه للضريبة عن طريق الاستفادة من الثغرات القانونية وعدم إحكام صياغة التشريعات الضريبية للتخلص من دفع الضريبة حيث يستطيع المكلف أن ينفذ من إحداها ويجد لنفسه مخرجاً قانونياً يتجنب الضريبة أو يخفف من وعائها.

والتجنب الضريبي يعد أمراً مشروعاً لا يؤاخذ عليها القانون، أما التهرب الضريبي فهو من الجرائم الاقتصادية التي فرضت كافة قوانين الضرائب في العالم عقوبات جنائية ومدنية تجاهها.

التهرب الضريبي من الظواهر الشائعة في معظم دول العالم وفي مختلف العصور وإن كانت نسبته في الدول النامية أعلى بكثير من الدول المتقدمة. ومن خلال إحصائية صادرة عن الاتحاد الأوربي تبين أن نسبة التهرب الضريبي محسوبة كنسبة الناتج القومي بلغت على مستوى الاتحاد الأوربي بـ 16% وتراوحت بين دول الاتحاد بين 4% في فنلندا و35% في اليونان، أما في البلدان النامية فلا يوجد إحصائيات خاصة بها، وقد قدر أحد خبراء الضرائب في مصر أن الفاقد الضريبي بسبب التهرب الضريبي في مصر يقدر بـ 20 مليار جنيه مصري؛ اي ما نسبته 40% من اجمالي الايرادات المتوقعة. (الحاج، 2009 ، 84)

- **أسباب التهرب الضريبي** هناك أسباب نوجزها فيما يلي:
  - ضعف الوعي الضريبي.
  - عدم عدالة النظام الضريبي.
  - سوء استخدام حصيلة الضرائب.
  - عدم كفاءة الإدارة الضريبية.
  - ضعف الجزاء على المتهربين.
  - فقدان المرونة في تطبيق النظام الضريبي.
  - فقدان الثقة بين الدوائر المالية والمكلف.

ويمر التهرب الضريبي بعدة مراحل: (حماد، 2005، 137).

1. تحديد الوعاء: وهنا يحاول إنكار وجود الوعاء الضريبي لديه أو محاولة تقليل القيمة الحقيقية لديه.
2. مرحلة التسديد: وهنا يحاول إخفاء بعض أمواله عن المحصل الضريبي.
3. مرحلة المساومة: وهنا يقوم بمحاولة دفع رشاوي للمحصل الضريبي ومساومته على تخفيض التقدير.

الإعفاءات الضريبية الهادفة إلى تشجيع الاستثمار وتوجيهه:

يستطيع المشرع الضريبي من خلال التحكم بالضريبة على الدخل واستخدامها بصورة مدروسة جيداً أن يؤثر في عملية الاستثمار بما ينسجم مع خطة التنمية الاقتصادية في البلد، ويلاحظ حالياً وجود توجه كبير في الدول النامية نحو استخدام الضريبة لتقديم المزايا والمحفزات الضريبية التي من شأنها أن تحفز الاستثمار وتوجهه وذلك في إطار قوانين خاصة لتشجيع الاستثمار وتعود أسباب هذا التوجه إلى العوامل التالية (قدي، 2011، 235):

1. الجات، والشروط الحالية للانتساب عليها.
2. برامج الإصلاح الهيكلي وسياساته في الدول النامية.
3. الاستثمارات الدولية والشركات متعددة الجنسية.
4. التكتلات الاقتصادية العالمية.

وقد أصدرت بعض الدول العربية قوانين تشجيع الاستثمار كالسعودية ومصر والأردن، منها ما اعتمد على الإعفاء الجزئي، أي نسبة من الإيراد ومنها ما اعتمد على الإعفاء الكلي لمدة محدودة، وقد راعت هذه القوانين المناطق التنموية في هذه الإعفاءات، وأدخلت عدة تعديلات على هذه القوانين لمعالجة الثغرات التي ظهرت خلال التطبيق، إعفاء أرباح الشركات الصناعية المساهمة التي تستخدم 50 عاملاً فأكثر من الضريبة على الأرباح لمدة خمس سنوات.

علاقة التهرب الضريبي بالفساد:

ليس المكلف وحده الذي يبحث عن أسباب التهرب وإنما الموظف نفسه ربما يبحث له عن دخل إضافي من خلال الرشاوى لمساعدة المكلف من التهرب من الضريبة وذلك بحكم السلطة التقديرية الممنوحة لديه والتي من

الممكن استخدامها لزيادة مدخولاته هو المكلف على حساب الإيراد الحكومي، ويعزى هذا التصرف إلى تدني مستوى الأجور التي يتقاضاها الموظف العام بما لا يتلاءم مع متطلبات الحياة أو غلاء المعيشة (البطريق وآخرون، 1978، 157).

آثار التهرب الضريبي:

للتهرب الضريبي كما هو معروف آثار سلبية على الاقتصاد الوطني وعلى المجتمع، من أهمها ما يلي (معبد، 2012، 80):

1. تخفيض حصيلة الموارد العامة وبالتالي اللجوء إلى اتباع سياسة مالية من شأنها تقليص حجم النفقات العامة، وهذا يؤدي إلى انخفاض الاستثمارات من جهة وتدني مستوى الخدمات التي تقدمها الدول مكن جهة أخرى.
2. رفع سعر الضرائب الموجودة أو فرض ضرائب جديدة لتعويض الحكومة عن نقص الحصيلة الناتج عن التهرب.
3. اضطرار الحكومة لتغطية العجز المالي عن طريق الإصدارات النقدية أو الحصول على قروض داخلية أو خارجية وهذا يؤدي بدوره إلى خلق مشكلة تتعلق بسداد القروض وفوائدها.
4. الإخلال بقاعدة العدالة الضريبية بحيث يتحمل عبء الضريبة المكلفون الذين لا يستطيعون التهرب منها وينجو منها آخرون حسب مراكز قواهم.
5. الضرر الأخلاقي لانتشار الفساد وانعدام الأمانة.

➢ **الآثار الاقتصادية للتهرب:**

ويمكن إجمالها فيما يلي:

- انخفاض حجم الإيرادات الحكومية وبالتالي انخفاض الإنفاق الحكومي على الاستثمارات وعرقلة مشاريع التنمية.
- قيام الحكومة برفع سعر الضريبة لسد العجز الحاصل في الإيرادات.
- لجوء الحكومة للاقتراض سواء قروض محلية أو خارجية لسد العجز الحاصل في الإيرادات.
- انتفاء العدالة الضريبية فهناك من يدفعها وهنا من يتهرب من دفعها.
- ضعف الجانب الأخلاقي كالفساد وانعدام الأمانة والنصب والاحتيال.
- تأثيره على الميزة التنافسية بين الشركات حيث أن من لا يدفع أو يتهرب من الضريبة تقل التكلفة عليه مقارنة بمن يدفع الضريبة مما يُعجل لها ميزة تنافسية على حساب غيرها.
- يُساهم في ظهور الاقتصاد الخفي الذي يعمل خارج سيطرة القانون (النقاش، 2003، 160).

الآثار العامة للضرائب على الاقتصاد القومي:

الأثر على الاستهلاك والادخار:

إن فرض الضرائب عادةً يؤدي بشكل عام إلى تخفيض الاستهلاك وبخاصة ذوي الدخل المحدود وذلك لأن اقتطاع جزء من الدخل كضريبة ما هو إلا اقتطاع جزء من القوة الشرائية لديه.

أما الأثر على الادخار فيعاني منه طبقة الأغنياء حيث أن اقتطاع جزء من الدخل على شكل ضريبة إنما يوجه للجزء المُعد للادخار لديهم، أما في حالة الطبقة الفقيرة فيُعد الادخار ضعيف بالنسبة لهم وبالتالي لا يكون هناك أي تأثير لديهم. وبالنسبة للسلع وضرائبها غير المباشرة فتعتمد على نوعية السلعة فالسلع الكمالية يكون

التأثير عليها متدني لأنها في الأصل طلبها متدني أما السلع العادية فيكون التأثير عليها محدود لأن الفرد اعتاد على استهلاكها (النقاش'2001، ص161).

الأثر على الإنتاج:

يرى البعض أن فرض الضرائب يكون حافز على زيادة الإنتاج وبالتالي الناتج والدخل القومي وذلك لأن العمال يقومون بزيادة جهودهم للعمل والانتاج بشكل أكبر لكي تزيد دخولهم وبالتالي تغطية أعباء الضريبة، أما المنتج فيزيد إنتاجه ليُحافظ على مستوى الربح لديه أو زيادته لتغطية أعباء الضريبة.

فيما يرى البعض أن فرض الضريبة يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك وبالتالي الانتاج الاستهلاكي ما يتبعه انخفاض الانتاج الاستثماري كذلك، فإن الضريبة تعني زيادة التكلفة وانخفاض أرباح المستثمر وبالتالي انخفاض الإنتاج والبحث عن إنتاج أكثر ربحاً (البحيصي،1994، ص114).

الأثر على المستوى العام للأسعار:

إن فرض ضرائب جديدة في المدى القصير يؤدي إلى انخفاض المستوى العام للأسعار لأن الطلب يقل على الأسعار مع زيادة الضرائب عليها وبالتالي تقل الأسعار.

ولكن لا يدوم هذا الهبوط طويلاً حيث انخفاض حصيلة الضرائب يؤدي لانخفاض المدخرات وبالتالي انخفاض الاستثمار ومن ثم انخفاض عرض السلع والخدمات مما يؤدي لارتفاع الأسعار (الحاج،2009، ص99).

الأثر على الدخل القومي:

تتبع الدول سياسة مالية من شأنها إعادة توزيع الدخل القومي وذلك من خلال فرض الضريبة التصاعدية وضرائب رأس المالي والثروات المكتسبة والتي تؤثر على الأغنياء بشكل خاص بالإضافة إلى فرض الضرائب

على السلع الكمالية التي يستهلكها الأغنياء دون الفقراء أما السلع الأساسية فتُعفى من الضرائب (الوادي وعزام،2007، ص67).

بالاستناد إلى نظرية المضاعف فالتهرب من الضريبة سيؤدي إلى أثر عكسي حيث أنه إذا وصل الإيرادات الحقيقي من الضريبة سيؤدي إلى استثمارها وخلق دخول متراكمة يؤدي لزيادة الدخل القومي بشكل متزايد في حين أن التهرب سيحرم الدولة من تلك الاستثمارات وبالتالي انخفاضها الأمر الذي سيؤثر سلباً على الدخل القومي. (النقاش، 2003 : 160).

ذكرت التقديرات للبنك الدولي والأمم المتحدة بأن الفساد له آثار سلبية على التنمية حيث أن ما يُحصَّل من عائدات غير مشروعة من الفساد والجريمة والتهرب من الضرائب يقدر بما بين ترليون دولار و1.6 تريليون دولار أي ما يعادل من 3 – 5 % من حجم الاقتصاد العالمي. (تقرير البنك الدولي، 2013)، وذكرت منظمة الشفافية الدولية في تقريرها أن الفساد المنهجي في قطاع المشتريات العمومية يزيد تكاليف الدولة بقيمة 20 – 50% ويُقلل من جودة المشتريات. (تقرير منظمة الشفافية الدولية، 2014)، في العالم العربي هناك 300 مليار دولار تتعرض للنهب والسلب كل عام (تقرير المنظمة العربية لمكافحة الفساد، 2014).

الشفافية الضريبية:

من خلال ما ذكر أعلاه من تعريفات الشفافية بكافة صورها سياسية كانت أم اجتماعية أم محاسبية أم اقتصادية وتعريفات الضريبة فان تعريف الشفافية الضريبية يعني الأسلوب أو الطريقة التي يمكن من خلالها عرض القوانين والأنظمة والتعليمات الضريبية على المكلفين وذلك من شأنه أن يؤدي إلى زيادة قدرتهم في معرفة مقدار الضريبة المفروضة على دخولهم، ويتمحور مفهوم الشفافية الضريبية حول كيفية توفير البيئة المناسبة التي تسمح للمكلف من الاطلاع على القوانين والانظمة والتعليمات واجراءات التحاسب وكل ما يتعلق بعملية

تقدير واستقطاع الضريبة وذلك عن طريق وسائل النشر المتعددة التي تقوم بها الهيئة التي تتعلق بالضريبة الواجبة على ممارسة نشاط معين، حيث نجد انه من الصعوبة على المكلف تفسير القانون الضريبي وذلك لوجود تعليمات ترافق القانون تقوم بشرح القاعدة القانونية مما ينجم عنه عدم مقدرة المكلف من التعرف على اليات تطبيق القانون الضريبي.

وبالتالي فإن للشفافية الضريبية أهداف ومبادئ وهي كما يلي:

1. أنها وسيلة ناجحة للحد من الفساد الإداري، إن عملية وصول التعليمات الضريبية إلى المكلف تساعد في الحد من الفساد الإداري حيث إن موظف السلطة المالية لا يستطيع أن يتلاعب بمقدار الضريبة إذا كان المكلف على اطلاع بالقوانين والتعليمات.
2. تخفض كلفة فرض الضريبة ويكون من خلال خفض الكلف الناجمة عن اعتراض المكلف على الضريبة المفروضة والإجراءات الإدارية الأخرى.
3. تساعد على تطبيق مبدأ المساءلة.
4. زيادة وعي المكلف ضريبياً.
5. تطبيق مبدأ أساسي من المبادئ التي بنيت عليها الضرائب وهو العدالة الضريبية.
6. زيادة الإيرادات الضريبية من خلال الحد من التهرب الضريبي لثقة المكلف بالضريبة.
7. تساعد على جلب الاستثمارات الخارجية والداخلية.

إن عملية النشر التي تقوم بها الهيأة تساعد على جلب الاستثمارات خاصة إذا كانت هناك حوافز ضريبية لم يطلع عليها المستثمر كالإعفاءات التي تمنح للمنتجين أو المصنعين أو المتخصصين بصناعات استراتيجية مثلا. (السكارنة، 2011، 220)

مبادئ تطبيق الشفافية الضريبية:

إن من المبادئ التي تساعد في إرساء مفهوم الشفافية في الهيأة هي: –

أ–مشاركة المواطنين في صياغة القرارات الضريبية، حيث يحتاج المواطنون إلى آليات يمكن من خلالها أن يؤثروا في إحداث التغيير ويضعوا الحكام والمسؤولين الحكوميين في موضع المساءلة بصورة منتظمة، أهمية هذا الإجراء تبرز من خلال اخذ رأي المواطنين وتشجيعهم على المشاركة الفعلية في صنع القرارات الضريبية لإعطاء الشرعية لها وتشجيع الشفافية لمنع التهرب الضريبي (تقرير صندوق النقد الدولي، 2014).

وكذلك يجب أن تكون للمكلفين حقوق تبين بوضوح وان تشمل العناصر التالية:

1. الحصول على معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب.
2. المعاملة الضريبية العادلة والسريعة.
3. المحافظة على سرية المعاملات.
4. وجود هيكل معقول للعقوبات الضريبية.
5. يجب أن تتاح للمكلف إمكانية استخدام نظام فعال للمراجعة الإدارية للقرارات.
6. حق التظلم أمام سلطة قضائية مستقلة، ينبغي أن تكون أية تعديلات في الإقرارات المقدمة من قبل المكلفين مصحوبة بشروح واضحة وكاملة موجهة إلى المكلفين بشأن أسباب تلك التقديرات.
7. تفعيل دور الإعلام وحماية الإعلامي في حالة الكشف عن التلاعبات التي تحصل في الإدارة الضريبية.
8. التقويم الدوري لتطبيق مبدأ الشفافية في الهيأة العامة للضرائب.
9. إنشاء نظام للمراجعة المحاسبية الداخلية لضمان المساءلة المالية للمخمنين وجهات التحصيل الضريبي.
10. النظر في شكاوى المكلفين بإنشاء قسم خاص بذلك. (تقرير صندوق النقد الدولي، 2014)

فضلا" عن الأساليب الأخرى وأهمها:

1. يجب أن يكون من السهل الاطلاع على القوانين واللوائح الضريبية
2. وضوح معايير التطبيق الإداري.
3. يجب أن تستند مختلف الضرائب والرسوم إلى أساس قانوني صريح.

الممارسات السليمة في الإفصاح الضريبي:

ينسجم مبدأ الإفصاح مع قاعدة اليقين الضريبية فحتى تكون الضريبة يقينية فان وعاءها وسعرها وطرائق تقديرها وحق الاعتراض على تقديرها وموعد دفعها وطريق جبايتها وغيرها مما له علاقة بالضريبة المفروضة سواء كانت تمثل واجبات على المكلف أم حقوقا له يجب أن تكون واضحة ومعروفة للمكلف أو لأي شخص آخر ومن ثم يمكن الرقابة على مدى اتفاق التطبيق مع النصوص المقررة لها (تقرير صندوق النقد الدولي، 2014).

الفصل الثالث

واقع الحكم الرشيد ومكافحته الفساد في فلسطين وعلاقتها بالعوائد الضريبية

1.3. مقدمة

2.3. واقع الحكم الرشيد ومؤشراته في فلسطين

3.3. واقع الفساد ومكافحته في فلسطين

4.3. واقع الاقتصاد الفلسطيني

5.3. واقع الضريبة في فلسطين

1.3. مقدمة:Introduction

اعتمد الاقتصاد الفلسطيني دوما على إملاءات السياسات الإسرائيلية، التي استهدفت فيما استهدفته تشويه الاقتصاد الفلسطيني ليتلاءم مع الحاجة الإسرائيلية للسيطرة على الأسواق الفلسطينية، وعرقلت حركة التجارة الخارجية المباشرة، بحيث أصبحت مرتبطة ارتباطًا وثيقًا مع الحركة التجارية الخارجية الإسرائيلية، وقد أدت هذه الممارسات إلى اعتماد العمالة الفلسطينية بشكل شبه كامل على سوق العمل الإسرائيلي.

ومنذ ظهور العملية السلمية بعد مؤتمر مدريد عام 1992، عقد الفلسطينيون أملاً كبيرًا على فك ارتباط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي، وتحريره من القيود الإسرائيلية التي أدت إلى إعاقة وخنق المبادرات الاقتصادية الفلسطينية خلال فترة الاحتلال الماضية، وقد ترجمت هذه الآمال باستعداد فلسطيني تام لاستغلال المرحلة القائمة ومد الاقتصاد الفلسطيني بكثير مما كان يفتقده أثناء فترة الاحتلال، وقد شهدت أعوام 1994، 1995 انخفاضًا كبيرًا في معدلات البطالة وارتفاعًا ملموسًا في مستويات المعيشة رغم المحددات التي ظلت تفرضها إسرائيل على النشاطات الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة، إلا أن الأحداث لم تبق إيجابية خلال مراحل كثيرة من عمر عملية التسوية فقد استمر المؤشر الإسرائيلي كصاحب الإسهام الأكبر في إعاقة أي محاولة تنموية فلسطينية على الصعيد الاقتصادي سواء في الفترة التي سبقت اتفاق أوسلو أو التي أعقبته وخصوصًا ظهور سوء النوايا الإسرائيلية والتقلبات السياسية التي تمثلت في الممارسات الإسرائيلية خلال عامي 1996- 1997 مثل هذه الممارسات تركت ثغرة استثمارية كبيرة في الضفة الغربية وقطاع غزة مع تجميد جزئي للنشاطات الاقتصادية القائمة فتراجعت عجلة النمو الاقتصادي وأحدثت تصدعات عمودية وأفقية في

القاعدة الاقتصادية الفلسطينية التي بدأت تستعيد أنفاسها بعد فترة الاحتلال الطويلة، ونتج عن هذه الممارسات والسياسات الإسرائيلية تجزئة السوق الفلسطيني وأضعافه، ان للسيطرة الإسرائيلية على المعابر والحدود الحركة التجارية الفلسطينية الامر الذي جعلها معتمدة اعتمادًا شبه كلي على إسرائيل اثرا على التجارة الفلسطينية والتي تعاني من عجز دائم في ميزانها التجاري . (اشتيه، 2003)

وسنتحدث في هذا الفصل عن المؤشرات الرئيسية للاقتصاد الفلسطيني لنتطرق الى الوضعية المشوهة والهشة لهذا الاقتصاد، بالإضافة الى الحكم الرشيد ومؤشرات البنك الدولي التي تحدثت عن الحكم الرشيد، وأخيرا عن الفساد ومؤشراته.

2.3. واقع الحكم الرشيد:

صدر قانون ديوان الرقابة المالية والإدارية في عام 2004، الأمر الذي يهدف إلى ضمان سلامة الاستقرار المالي والإداري في السلطات الثلاث (التشريعية، القضائية، والتنفيذية) في السلطة الفلسطينية، وكشف أوجه الانحراف المالي والإداري واستغلال الوظيفة العامة، وفي تاريخ 2010/6/20 صدر تعديل لقانون الكسب غير المشروع ليتحول لهيئة مكافحة الفساد وذلك لملاحقة كافة جرائم الفساد، بالإضافة الى تحويل الهيئة الفلسطينية لحقوق الانسان الى ديوان المظالم، لتأخذ دورها في حماية حقوق المواطن(النزاهة والشفافية والمساءلة في مكافحة الفساد، أمان، 2013، 71).

ذكر تقرير أمان عن واقع النزاهة (النظام الوطني للنزاهة، أمان، 2013، 16). والتي تعد أحد اهم مؤشرات الحكم الرشيد بأن نظام النزاهة الوطني لا يزال جنينياُ ويحتاج إلى المزيد من الإدارة السياسية لتطوير قدرته، وذلك في جزء منه يعود لغياب خطة وطنية تشارك فيها القطاعات المختلفة من ناحية، وتخلي الحكومة عن مسؤولياتها في جانب إدارة أو تبني خطة مكافحة الفساد من ناحية ثانية.

التشريعات الفلسطينية ما زالت قاصرة في تحصين نظام النزاهة الوطني في فلسطين. مما يوجب استكمال منظومة التشريعات (القوانين واللوائح والمدونات) المتعلقة بتعزيز نظام النزاهة ومكافحة الفساد من جهة، وإجراء تعديلات على بعض التشريعات والقواعد القانونية مثل تلك القواعد الناظمة لحالات تعارض المصالح باتجاه فرض عقوبات في حال تضارب المصالح من جهة ثانية.

ضعف دور" المؤسسات الرقابية "بسبب تعطل عمل المجلس التشريعي نتيجة الانقسام مما حدَّ من الرقابة البرلمانية على أعمال السلطة التنفيذية .

ضعف في" التدابير والإجراءات "المتعلقة بشفافية تعيين كبار الموظفين" الفئة الخاصة والعليا"، وغياب مؤسسة للرقابة على نزاهة التعيينات، وغياب إجراءات لتنظيم عمل الوزراء والنواب ومأموري الضرائب والجمارك للعمل في القطاع الخاص، وعدم تدقيق إقرارات الذمة المالية سواء المودعة في هيئة مكافحة الفساد أو الجهات الأخرى، وعدم اعتماد النظام المالي والإداري للمؤسسات العامة (الحكومية غير الوزارية)، وغياب إجراءات تضبط عرض الهدايا والضيافة على الموظفين العموميين.

ثقافة منع المعلومات ما زالت تتحكم في عقلية بعض مسؤولي مؤسسات القطاع العام، مما يتطلب العمل بالسرعة الممكنة لإصدار قانون الحق في الحصول على المعلومات لتحديد واجبات المسئولين والموظفين العامين في تقديم المعلومات

المؤسسات العامة غير الوزارية لم تلتزم بتقديم تقاريرها إلى الجهات المرجعية حسب قانونها، وعدم إقرار النظام المالي والإداري لعدد كبير من المؤسسات العامة غير الوزارية، الامر الذي أفقد النظام الوطني للنزاهة أهم أعمدته الفاعلة في مواجهة الفساد.

ما زالت وسائل الإعلام والصحفيون يمارسون قيودا ذاتية (الرقابة الذاتية) على نشر قضايا الفساد وخاصة التحقيقات الصحفية المتعلقة بملفات الفساد.

لم يتم استكمال تشكيل المجالس التنظيمية للقطاعات العامة، خاصة بعد تشكيل مجلسي تنظيم الكهرباء والمياه، بتفعيل النص القانوني المتعلق بمجلس تنظيم الاتصالات، والعمل على إقرار قانون يتعلق بمجلس تنظيم النقل العام.

عدم إصدار قانون المنافسة ومنع الاحتكارات أو قانون منح الامتياز للقطاعات التي تخلت أو تشارك السلطة في بعضها مما يؤثر على حقوق المواطنين والحكومة وكذلك على حقوق العاملين في نفس القطاع الخدمي من مستثمرين أيضاً.

الجدول رقم (3-1) يُظهر هذه البيانات خلال الاعوام 1996-2013، ويظهر الجدول تحسنا، وإن كان نسبياً، في مؤشرات الحكم الرشيد في فلسطين بين عامي 1996 -2013، ولعل أفضل المؤشرات فعالية هو جودة التشريع، حيث صعد المؤشر في المجال الموجب ليرتفع عن الصفر.

جدول (3-1): مؤشرات الحكم الرشيد في فلسطين 1996-2013

السنة	التحكم بالفساد	فعالية الحكومة	المساءلة والمشاركة	جودة التشريع
1996	-0.93	-1.20	-1.10	-0.92
1997	-0.925	-1.195	-1.105	-0.93
1998	-0.92	-1.19	-1.11	-0.94
1999	-0.945	-1.225	-1.13	-0.955
2000	-0.97	-1.26	-1.15	-0.97
2001	-0.97	-1.165	-1.15	-1.005
2002	-0.97	-1.07	-1.15	-1.05
2003	-1.09	-1.30	-1.23	-1.06
2004	-0.42	-0.82	-0.82	-0.64
2005	-0.98	-1.09	-0.85	-1.04
2006	-1.10	-1.11	-0.55	-1.14
2007	-0.81	-1.22	-0.76	-1.40
2008	-1.15	-1.32	-0.78	-1.15
2009	-0.36	-0.71	-0.93	-0.17
2010	-0.34	-0.42	-0.76	0.29
2011	-0.80	-0.63	-0.96	0.29
2012	-0.78	-0.75	-0.88	0.11
2013	-0.71	-0.78	-0.87	0.15

المصدر: البنك الدولي (www.govindicators.org)

وفيما يلي الحديث عن كل مؤشر على حده:

1. مؤشر مكافحة الفساد:

بدأ الاهتمام الوطني في موضوع مكافحة الفساد في فلسطين منذ العام 1997 إثر نشر تقرير هيئة الرقابة للعام 1996 والذي أشار الى بعض مجالات اهدار المال العام. الامر الذي أدى الى تقديم استقالة الحكومة في العام 1998 وتشكيل حكومة جديدة. وفي العام 2002، زاد الاهتمام الرسمي في قضايا مكافحة الفساد.

أعدت أمان استطلاع الرأي حول واقع الفساد في فلسطين 2012 وقد خلص التقرير الى أن أكثر اشكال الفساد المنتشرة في المجتمع الفلسطيني حسب رأي المواطن الفلسطيني هي الواسطة والمحسوبية والمحاباة في تقديم الخدمات العامة والتعيينات اضافة إلى سوء استخدام الموارد والممتلكات العامة واستعمالها لأغراض شخصية سواء في القطاع العام أو الخاص أو الاهلي واذا ما قارنا هذا الاعتقاد بطبيعة القضايا المنظورة أمام محكمة جرائم الفساد نجد أن الهيئة استلمت 10 بلاغات تتعلق بالواسطة والمحسوبية والمحاباة خلال العام 2012، وبالرغم من أن هذا يعكس بداية ادراك المواطنين للتوجه للهيئة عن قضايا الواسطة إلا أن هذه الجريمة (الواسطة) لا زالت تعكس ممارسة سائدة حيث يؤكد المواطنون المستطلعة آرائهم وبنسبة 40% أنهم استخدموا الواسطة أو المحسوبية أو الرشوة للحصول على احدى الخدمات العامة خلال العام 2012 (تقرير الفساد السنوي، امان، 2012: 10).

وفي الاستطلاع الأخير أظهرت أن عام 2014 شهد تحسن في جهود مكافحة الفساد وتحسن في ثقة المواطنين بالإجراءات الحكومية خاصة المتعلقة بمكافحة الفساد، ولكن ورغم ذلك فان عدد المواطنين الذين يعتقدون بوجود بعض أشكال الفساد في مؤسسات السلطة الفلسطينية، خاصة في بعض المجالات مثل شغل الوظائف العليا، لا زال مرتفعا، وجرى تحسن في دور الإعلام في الرقابة من خلال تطور

مستوى نشر المؤسسات الإعلامية لتقارير استقصائية لملاحقة ظواهر فساد، اضافة الى تطور طفيف على الاجراءات المتخذة لمكافحة الفساد خلال العام 2014. ومن أبرز التطورات الايجابية: التوقيع والمصادقة على اتفاقيات الأمم المتحدة لمكافحة الفساد UNCAC، استرداد الموجودات وملاحقة الفارين من وجه العدالة، صدور قانون خاص لتنظيم قطاع المياه، ديوان الموظفين العام باشر العمل بمدونة سلوك الموظف العام، تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، والشكل رقم (1.3) يوضح التسلسل الزمني لمكافحة الفساد ومدى ضعف الأداء الحكومي في مكافحة الفساد.

شكل رقم (1.3): يوضح التسلسل الزمني لمتغير مكافحة الفساد خلال الفترة (1996-2013)

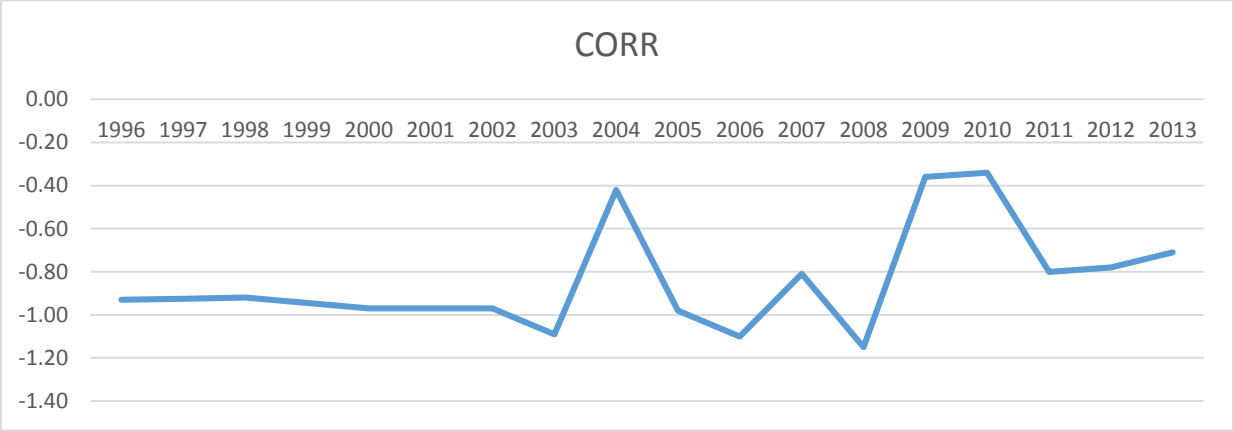

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على ملحق رقم (1)

2. مؤشر المساءلة والمشاركة:

نلاحظ من الشكل رقم (1.3) ضعف مؤشر المساءلة والمشاركة خلال الفترة من 1996-2013 وذلك يعود الى استمرار تراجع دور لجان المجلس التشريعي في الضفة الغربية وقطاع غزة، الأمر الذي أضعف الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية، وأضعف المشاركة المجتمعية في صنع السياسات والقوانين

التي كانت نتيجتها إلى حد كبير آليات عمل المجلس المختلفة، وعزز من سلطة الرئيس كبديل لهذا الغياب.

ومن جهة أخرى أدى تبعية المحافظين لمكتب رئيس السلطة الوطنية الى ضعف مساءلتهم مما أضعف من دور المجلس التشريعي في الرقابة عليهم ومساءلتهم. والشكل رقم (2.3) يوضح الضعف الحاصل في مؤشر المساءلة والمشاركة.

شكل رقم (2.3): يوضح التسلسل الزمني لمتغير المساءلة والمشاركة خلال الفترة (1996-2013)

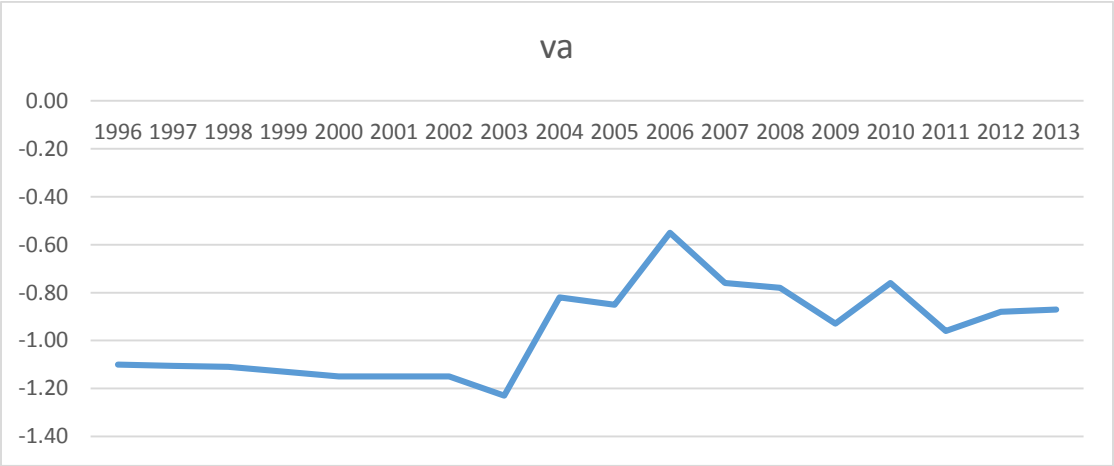

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على ملحق رقم (1)

3. مؤشر فعالية الحكومة:

نلاحظ من الشكل رقم (3.3) أن مؤشر فعالية الحكومة خلال الفترة من 1996-2013 بدأ بداية ضعيفة في الأعوام 1996 الى 1998 ما دلَّ على ضعف فعالية الحكومة حيث كانت تلك المرحلة هي بداية تسلم السلطة الفلسطينية للمدن الفلسطينية بعد اتفاقية أوسلو وبداية المرحلة الانتقالية ثم بعد ذلك بدأت مرحلة تراجع لدور الحكومة في عامي 1999-2000 ولعل ذلك يعود إلى نهاية المرحلة الانتقالية المحددة لتكوين الدولة وزيادة الضغط الإسرائيلي للحصول على تنازلات أكثر بالإضافة إلى بداية انتفاضة الأقصى، ليبدأ بعد ذلك المؤشر بالارتفاع وزيادة دور الحكومة ثم التراجع بعد العام

2002 في ذروة الانتفاضة ليبدأ بالتراجع ليصل إلى أدنى مستوياته في2003 وذلك أعقاب الاجتياحات التي تواصلت في الضفة الغربية، وبداية الضغط على الرئيس الراحل من أجل استحداث منصب رئيس الوزراء لتستلم الحكومة ويبدأ تعزيز دور الحكومة في العام 2004 ويصل المؤشر إلى -0.82.

وفي بداية 2005 بدأت مرحلة الانفلات الأمني وضعف الحكومة في السيطرة على الأحداث الجارية ويبدأ المؤشر بالتراجع ومع بداية الانتخابات ترجع المؤشر حتى بعد تشكيل الحكومة وتمرد الموظفين في أعقاب فرض حصار على الحكومة المشكّلة وتزايد الانفلات الأمني ليصل المؤشر إلى أدنى مستوياته عام 2008 بعد الانقسام الحاصل بين حكومتين في غزة والضفة الغربية ليبدأ انتعاش دور الحكومة وفرض السيطرة من كل حكومة على الجزء الذي تحكمه ويصل إلى أعلى مستوياته عام 2010 ثم يبدأ بالتراجع في الأعوام الثلاث الأخيرة.

شكل رقم (3.3): يوضح التسلسل الزمني لمتغير فعالية الحكومة خلال الفترة (1996-2013)

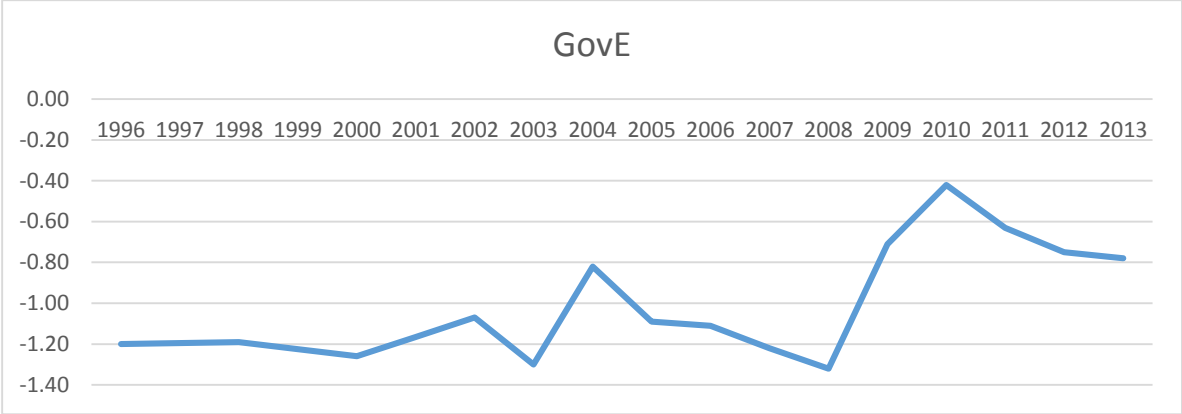

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على ملحق رقم (1)

4. مؤشر جودة التشريع:

بسبب غياب دور المجلس التشريعي تم اصدار عدد من القرارات بقوانين عن رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، الامر الذي سمح للسلطة التنفيذية في كل من الضفة وغزة بالتحكم في الضفة الغربية وقطاع غزة في مجال الموازنة العامة إقرارا وتنفيذا دون رقابة، ونلاحظ من الشكل رقم (4.3) ان جودة التشريع بلغت ذروتها في السنوات الأخيرة حيث كان المجلس يمارس دوره في قطاع غزة باجتماع كتلة التغيير والإصلاح وإقرار مجموعة من القوانين، وفي الضفة الغربية مارس رئيس السلطة دور المجلس في اصدار القوانين.

شكل رقم (4.3): يوضح التسلسل الزمني لمتغير جودة التشريع **خلال الفترة (1996-2013)**

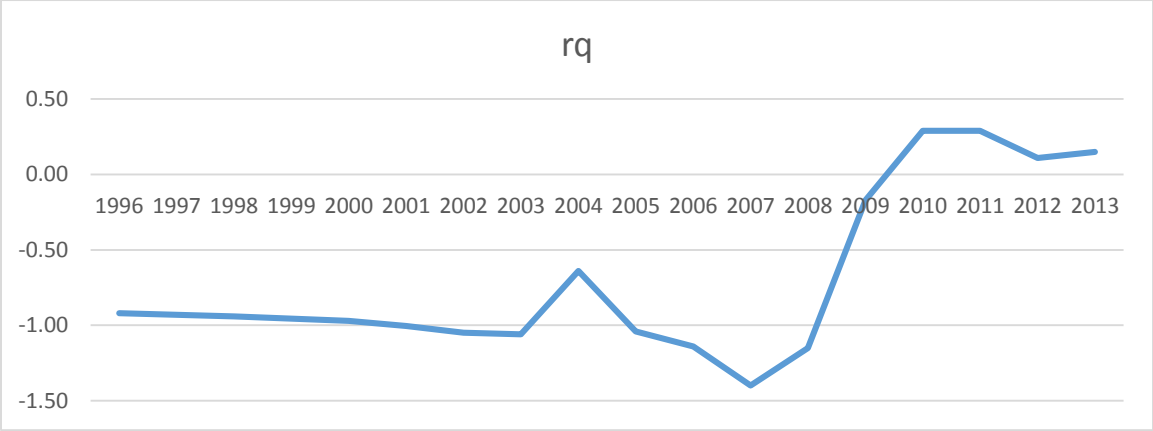

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على ملحق رقم (1)

3.3. واقع الفساد ومكافحته في فلسطين:

يُعد الفساد من المنظور الاقتصادي هدراً للموارد المتاحة التي تتسم بالندرة أصلاً، أما من المنظور التنموي فهو يُعطل فرص التنمية للتراكم الرأسمالي ويقود إلى مبدأ الربح السريع، واستخدام السلطة والنفوذ لتحقيق أغراض ومصالح شخصية من خلال التزاوج بين السلطة والثروة، منذ قيام السلطة عام

1994 وحتى الآن تعاني السلطة من التبعية وسيطرة الاقتصاد الإسرائيلي على كافة جوانب الاقتصاد الفلسطيني، مما سبب أثر سلبي في انتشار الفساد وغياب للقانون الذي يحاسب الفاسدين ولعل أبرز صور الفساد الموجودة في فلسطين تكمن في:

1. استخدام الموقع العام للحصول على امتيازات خاصة والتي ظهر بشكل بارز في امتلاك الشخصيات المتنفذة لعدد من مشاريع البنية التحتية والخدمات أو الوكالات التجارية، فضلاً عن الحصول على عمولات لتسهيل الحصول على الامتيازات المقدمة.
2. غياب النزاهة والعلنية في العطاءات الحكومية حيث أصبحت العطاءات تحال بطرق غير شرعية لصالح شركات لها علاقة بمسئولية كبار في السلطة.
3. مُخالفة قانون الخدمة المدنية: وذلك من خلال قيام المسؤولين بالتعيينات العشوائية في القطاع العام كبطالة مقنعة ومخالفة قانون الموازنة ونظام التشكيلات الوظيفية، وذلك بهدف تعزيز النفوذ الشخصي للمسؤول على حساب الخزينة العامة للدولة.
4. تبذير المال العام: من خلال الحصول على تراخيص أو إعفاءات ضريبية أو جمركية لأشخاص لا يستحقونها، وذلك لاسترضاء أشخاص آخرين أو تحقيق مصالح متبادلة.
5. سرقة الأموال العامة: حيث يتم سرقة أموال الضرائب ويتم توزيعها على مؤسسات وهمية.

أجرت أمان استطلاع رأي عام 2013 رأى فيه المواطنون أن الواسطة والمحسوبية والمحاباة في مجالي التعيينات العامة وتقديم الخدمات هي أكثر أشكال الفساد انتشاراً في فلسطين، وكانت نتائجه تشير الى: 52.4% يعتقدون بزيادة الفساد خلال العام 2013 مقابل 26.5% يعتقدون بأنه لم يتغير و18.2% بأنه انخفض، 66% يعتقدون بأكبر حجم للفساد في مؤسسات السلطة الوطنية، ولدى

مقارنة النتائج بالعام 2012 نجد ان 24% يعتقدون بزيادة الفساد مقابل 48% يعتقدون بأنه لم يتغير و22% بأنه انخفض. وهذا يقود الى ملاحظة ان الفساد انتشر بشكل أكبر في عام 2013 حسب رأي المبحوثين الامر الذي يعني زيادة الفساد بنسبة تزيد على 50%، ويعود السبب في ذلك الى غياب وضعف أنظمة المساءلة، وبحسب رأي المبحوثين فإن الواسطة والمحسوبية والمحاباة في تقديم الخدمات العامة أكثر اشكال الفساد انتشارا بنسبة 82%، تلتها الواسطة والمحسوبية والمحاباة في الترقية والتعيين بنسبة 80%، ثم الرشوة بنسبة 68% (تقرير الفساد السنوي، امان، 2013)

اما عن المسح الذي قام به الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فمن وجهة نظر المبحوثين تبين أن الواسطة والمحسوبية كانت أكثر أشكال الفساد انتشاراً في فلسطين، حيث بلغت نسبة الأفراد الذين يعتقدون بوجود الواسطة والمحسوبية 93.2% في القطاع العام، و86.4% في القطاع الخاص و86.1% في المجتمع المدني و63.3% في الهيئات المحلية، 83.1% من الافراد يعتقدون بوجود رشوة في القطاع العام و73.6% في القطاع الخاص و74.4% في المجتمع المدني و44.5% في الهيئات المحلية، حوالي 79% من الافراد يعتقدون بوجود مشاكل مختلفة في خدمات قطاع التوظيف العام (التكلفة العالية، جودة رديئة، الوقت الطويل، عملية ادارية معقدة، فساد، ومشاكل أخرى)، يليه القطاع الصحي بنسبة 70.8%، فيما كانت نسبة وجود هذه المشاكل في خدمات التعليم العام 49% والإعانة والشؤون الاجتماعية بنسبة 48% (تقرير واقع الفساد وانتشاره في فلسطين، الجهاز المركز للإحصاء الفلسطيني، 2013).

وبحسب هيئة الفساد الفلسطينية فإن أكثر اشكال الفساد تمثلت في "إساءة استعمال السلطة" بنسبة 21.8%، ثم "الاختلاس وإساءة الائتمان" 19.9%، وتذيلت القائمة "التهاون في أداء الواجبات الوظيفية" بنسبة 0.3%، والجدول رقم (2.3) يوضح ترتيب اشكال الفساد:

جدول رقم (2.3)

نسبة أكثر اشكال الفساد في فلسطين

شكل الفساد	النسبة المئوية
إساءة استعمال السلطة	21.8
الاختلاس وإساءة الائتمان	19.9
الواسطة والمحسوبية	13
التزوير	12.8
الكسب غير المشروع	12.5
المساس بالمال العام	9.7
الرشوة	5.8
استثمار الوظيفة	4.6
الامتناع عن تنفيذ قرار قضائي	2.7
التهاون في أداء الواجبات الوظيفية	0.3

المصدر: تقرير هيئة مكافحة الفساد، 2013

شكل رقم (5.3) أكثر أشكال الفساد في فلسطين

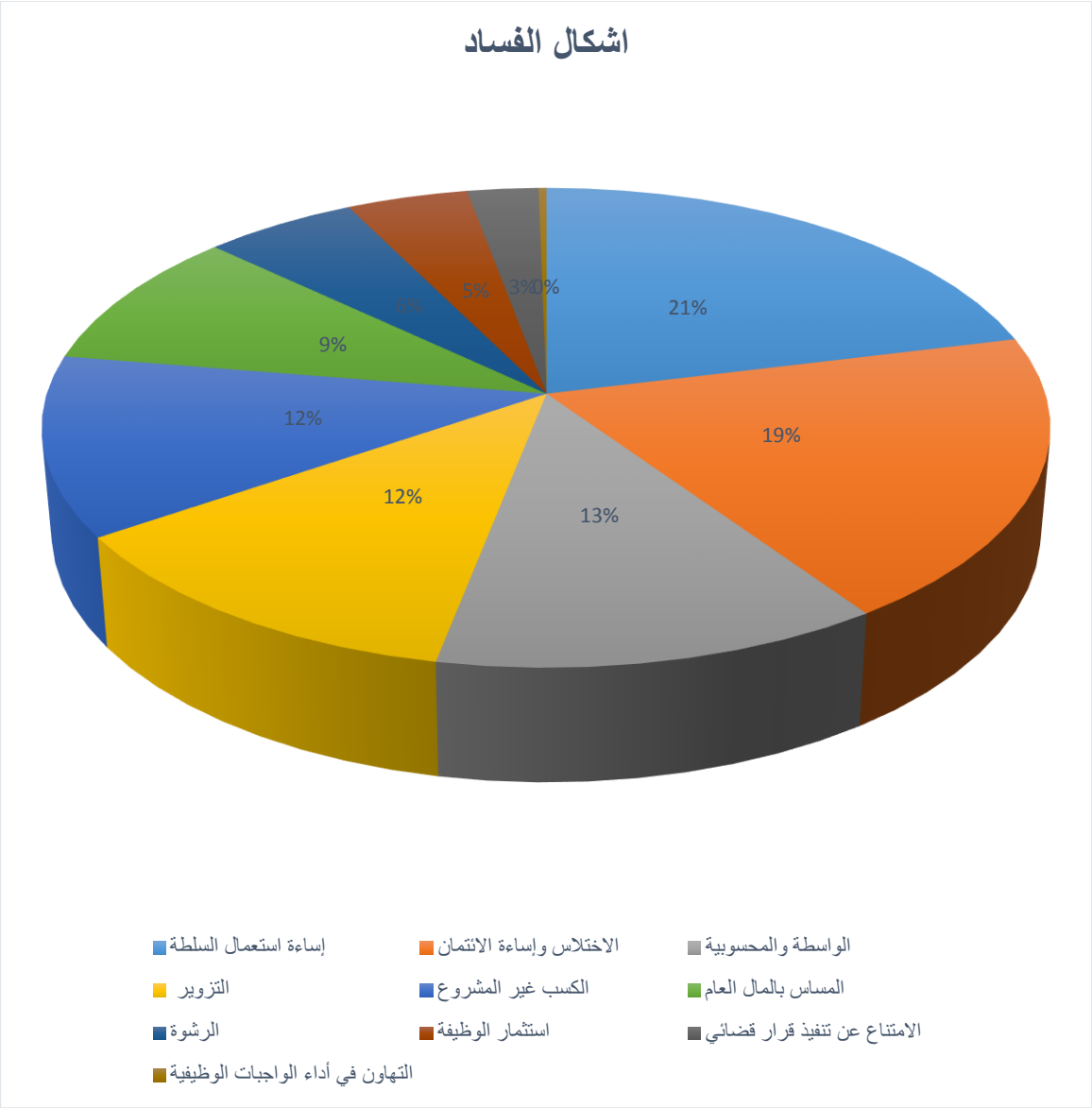

المصدر: تصميم الباحثة بالاعتماد على بيانات هيئة مكافحة الفساد، 2013

4.3. واقع الاقتصاد الفلسطيني

من الصعب وصف الاقتصاد الفلسطيني لأنه لا يوجد له قاعدة واضحة أو حدود يمكن الاعتماد عليها، فالاقتصاد الفلسطيني يمثل الاقتصاد الصغير التابع للاقتصاد الإسرائيلي حيث لا يوجد به عملة وطنية أو سياسة نقدية وحتى السياسة المالية تسيطر إسرائيل على 70% من عائدات المقاصة على الصادرات والواردات بالإضافة إلى ضريبة الدخل المتحصلة على العمال الفلسطينيين العاملين في إسرائيل، (تقرير وزارة المالية، 2014)، حَددَ بروتوكول العلاقات الاقتصادية، بين حكومة الاحتلال الإسرائيلي ومنظمة التحرير الفلسطينية ممثلة للشعب الفلسطيني(بروتوكول باريس)[1] إطار السياسة الاقتصادية للسلطة الفلسطينية منذ عام 1994 وهو أمْيَل إلى تلبية احتياجات الاقتصاد الإسرائيلي، دون مراعاة كبيرة لاحتياجات تنمية الاقتصاد الفلسطيني وقد حصر البروتوكول بالفعل حيز السياسات الفلسطينية في جانب الإنفاق من السياسة المالية، وهو حيز سياسة أضيق مما تتمتع به الحكومات المحلية في كثير من البلدان. إن توسيع حيز السياسات الاقتصادية أمر حاسم لوقف التدهور الاقتصادي والتصدي لحالة الهشاشة الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني والتي سببتها عشرات السنوات من الاحتلال، ولا سيما السنوات الثماني الأخيرة التي انتهجت فيها إسرائيل سياسة الإغلاق المكثف وفرض القيود

[1] اتفاقية باريس الاقتصادية :وقعت هذه الاتفاقية ما بين حكومة إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية في 17 شباط 1997 وهدف السلطة من وراءها الحصول على التسهيلات اللازمة وكذلك تحديد طريقة التعامل مع الإسرائيليين من النواحي الاقتصادية خاصة النواحي التجارية والمالية. يحتوي اتفاق/ بروتوكول باريس على 11 مادة بالإضافة إلى المقدمة .تتطرق المادة الأولى إلى إطار ونطاق الاتفاق .وتعالج المادة الثانية مهام وبنية اللجنة الاقتصادية المشتركة .وتنظم المواد الأربعة التالية سياسة وضرائب الاستيراد، النقود والسياسة المالية، والضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة على الإنتاج المحلي .أما المواد المتبقية فهي تتعلق بالتعاون والتنسيق في مجالات العمل والزراعة والصناعة والسياحة والتأمين .وهذه المواد الأخيرة لها طابع عام ولا تحتوي على التزامات محددة /أو أن معظم ما تتطرق إليه لا يتم تطبيقه على أرض الواقع.

على حركة التنقل (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية،2009) أن اقتصاد الفلسطيني نما بنسبة 4.7% في عام2009 و 3.9% في عام 2010، فلا تزال نسبة البطالة مرتفعة، حيث بلغت 30% في كلتا السنتين.وقد ارتكز النمو على دعم الجهات المانحة، وهو يعكس اقتصادًا يتعافى من مستوى متدن ولم يغير النمو الاقتصادي واقع آفاق التنمية الطويلة الأجل الآخذة في التردي بسبب استمرار فقدان الأراضي والموارد الطبيعية الفلسطينية، والعزل عن الأسواق العالمية، وتقطيع الأوصال.ولا تزال البطالة والفقر وانعدام الأمن الغذائي، وبخاصة في غزة، مثيرة للقلق ولا يزال الوضع المالي للسلطة الفلسطينية خطيرًا على الرغم من التحسينات التي طرأت مؤخرًا فالعجز التجاري الكبير والاعتماد على الاقتصاد الإسرائيلي مستمران وتشير أدلة جديدة إلى أن البيانات الرسمية التي تحجب" الواردات غير المباشرة " تبالغ في تقدير العجز التجاري مع إسرائيل.ويمكن للإيرادات الضريبية المتأتية من هذه الواردات غير المباشرة، المفقودة حاليًا، أن ترفع الإيرادات العامة الفلسطينية بنسبة 25% (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية،2011،ص2).

الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي الإجمالي:

شهد الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية تقلبات منذ وصول السلطة الفلسطينية الى الحكم في الأراضي الفلسطينية حيث وصل في العام 1996 الى 3340.1 مليون دولار ليواصل نموه خلال الأعوام التالية ليصل الى ذروته العام 1999 بمقدار 4741.6 مليون دولار ثم يبدأ بالتراجع مع بداية الالفية وذلك مع بداية انتفاضة الأقصى ليصل الى أدنى مستوياته عام 2002 بمقدار 3441.1 مليون دولار بعد ذلك يبدأ الانتعاش من جديد (الحسابات القومية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000).

بعد نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية التي جرت في 25 يناير 2006 وتشكيل الحكومة، تم ممارسة

حصاراً إسرائيلياً ودولياً على هذه الحكومة، أوقف بموجبها تحويل إيرادات المقاصة إلى حساب الخزينة وكذلك نفس الشيء بالنسبة لتدفق المساعدات، كما تم تقييد حركة العمال الفلسطينيين إضافة إلى ممارسات الاحتلال الإسرائيلي من اجتياحات متكررة وإغلاقات واستمرار بناء الجدار الفاصل، كل ذلك أثر سلبياً على الحركة التجارية، وعمل على إضعاف نشاط القطاع الخاص الاستثماري في كل المرافق الاقتصادية، تراجع الناتج المحلي الإجمالي في عام 2006 بنسبة 11% مقارنة بالعام السابق واستمر هذا التراجع إلى نهاية العام وذلك نتيجة للحصار المفروض على الأراضي الفلسطينية وتوقف تدفق أموال المانحين واستمرار الإغلاقات وتحويل أموال المقاصة، ومع تراجع الناتج المحلي الإجمالي أدى لتراجع مباشر في نصيب الفرد من الناتج المحلي، وانخفاض في مستويات المعيشة وزيادة حالات الفقر (تقرير وزارة المالية، 2007).

في عام 2008 حقق الناتج المحلي نمواً بلغ 2.3% مقارنة بالعام السابق ويُعزى هذا النمو لزيادة أعداد العاملين في إسرائيل وزيادة التحويلات وزيادة الطلب على الخدمات السياحية ونمو قطاع الخدمات المعتمد على نشاط ملموس غير منظم في قطاع غزة، كذلك تقليص نسبي من آثار الحصار المفروض من إسرائيل على المعابر الحدودية للقطاع تدفق المساعدات وإيرادات المقاصة وعلى الرغم من تحقق ارتفاع نسبي في نصيب الفرد مقارنة بالعام 1999 (الحسابات القومية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009).

حصل في العام 2010 نمو ملحوظ في أداء الاقتصاد الفلسطيني حيث وصل النمو إلى 9.3% وقد كان النمو أكثر في قطاع غزة حيث وصل إلى 15% مقابل 7.6% في الضفة ويمكن تفسير ذلك بتلك الفترة التي أعقبت العدوان الإسرائيلي الذي انتهى في بداية عام 2009 وبعد الاتفاق الذي حصل مع السلطة الفلسطينية بإدخال السيارات لأول مرة منذ بداية الحصار في عام 2006، كذلك فترة ازدهار الأنفاق ودخول المواد من

مصـــر من خلال تلك الأنفاق وأخيراً المســاعدات التي ما فتئت بالدخول إلى المواطنين المتواجدين في قطاع غزة مما أدى إلى زيادة العمل في قطاع التشـــييد والبناء (الحســـابات القومية، الجهاز المركزي للإحصـــاء الفلسطيني، 2009).

ومع هذا النمو الملحوظ إلا أنه لا يُعد نمواً حقيقياً أو دليلاً على نمو مستديم حيث أنه دليل على أن الاقتصاد يعمل انطلاقاً من مستوى متدني إلى مستوى أعلى بعد التراجع الذي حصل جراء السياسة الإسرائيلية بالإغلاق المستمر والحصار ومصادرة الأراضي والمصادر الطبيعية. ووفقاً لصندوق النقد الدولي في تقريره عام 2011 اقترن تراجع الاقتصاد الفلسطيني في فترات ما بعد أوسلو بتراجع تكنولوجي مما زاد اعتماد الاقتصاد على السلع المستوردة وتراجع المشاريع الإنتاجية المحلية (تقرير صندوق النقد الدولي، 2011).

وفي عام 2011 شهد الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية نموًا ملحوظًا بلغ 9.9% وارتفع نصيب الفرد منه بنسبة 6.6 %. ويعزى النمو المرتفع في الأراضي الفلسطينية خلال العام 2011 إلى ارتفاع نسبة النمو في قطاع غزة، والذي بلغ 23.0 % مقارنة مع 5.2 % في الضفة الغربية.

ارتفع عجز الحساب الجاري في الأراضي الفلسطينية خلال عام 2011 ليصل إلى 1894.4 مليون دولار وهو الأعلى منذ عام 2000 ، وتعزى أسباب هذا العجز إلى الارتفاع المطرد في قيمة الواردات من السلع والخدمات إلى فلسطين مقابل بقاء الصادرات الفلسطينية ضمن مستواها العام والذي بدوره زاد من عجز الميزان التجاري بنسبة % 9.2 بالمقارنة مع عام 2010، كما ارتفعت تعويضات العاملين من الخارج خلال عام 2011بنسبة% 3.7 ، في حين انخفضت التحويلات الجارية بنسبة % 37.3 لتصل إلى 1,552.5 مليون دولار بعد أن كانت 2,476.5مليون دولار عام2010 .

تباطأ نمو الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2012 مقارنة بالعام 2011، إذ نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدل 5.9 %، مقارنةً مع 12.2 % خلال العام 2011. يأتي هذا الانخفاض على خلفية التراجع الملحوظ في معدلات النمو المتحققة في الضفة الغربية وقطاع غزة على حدٍ سواء، حيث انخفضت نسبة النمو في الضفة الغربية من 10.4 % إلى 5.6 % بين عامي 2011 و2012، كما تراجع النمو في قطاع غزة من 17.6 % في العام 2011 إلى 6.6 % في العام 2012. وبالرغم من تباطؤ معدلات النمو، إلا أن نصيب الفرد الفلسطيني من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قد نما خلال السنوات القليلة الماضية بأكثر من الربع ليصل إلى مستوى 2787.2 دولار خلال العام 2012، تجدر الإشارة إلى أن نصيب الفرد في كلٍ من الضفة الغربية وقطاع غزة قد نما خلال العام 2012 بنسبة 2.7 % و3% على التوالي. وتواصل النمو في الناتج ليصل الى 7455.6 مليون دولار عام 2013 وليصل نصيب الفرد من الناتج الى 3015.8 دولار (الكتاب الاحصائي السنوي، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014).

شكل رقم(6.3):

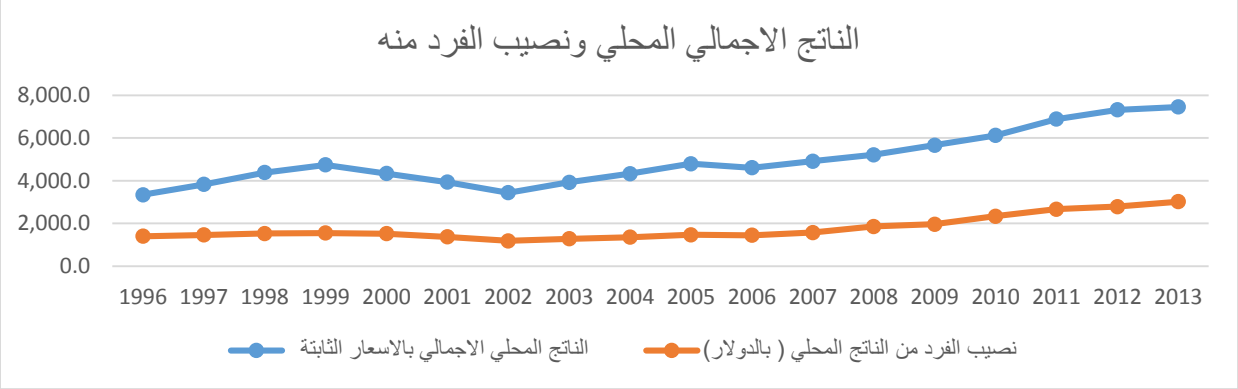

المصدر :تصميم الباحثة بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014

5.3. واقع الضريبة في فلسطين

النظام الضريبي الفلسطيني ويتكون من:

أولاً: ضريبة الدخل

يتم تطبيق هذه الضريبة من خلال القوانين التي كانت سارية المفعول ما قبل عام 1967 حيث في الضفة يطبق القانون الأردني لضريبة الدخل في حين يطبق قانون الانتداب البريطاني في قطاع غزة. (صبري، 1998)، وتتكون ضريبة الدخل من الأنواع التالية:

أ. الضريبة على الأفراد:

وهي تفرض على أساس شمولي لكل دخل متولد من عمل أو حرفة أو مهنة أو وظيفة أو أرباح وعوائد وفوائد بنكية، ويُعفى منها الدخل المتولد من الزراعة والفوائد على القروض العامة أو الأرباح الرأسمالية وعوائد أرباح الأسهم.

ب. تحويلات المقاصة:

وهو ما يتم جبايته من الجانب الإسرائيلي لصالح السلطة الفلسطينية وهو ما يتم اقتطاعه من دخول العمال داخل إسرائيل أو في المستوطنات.

ج. الضريبة على أرباح الشركات:

وهي تفرض على أرباح الشركات بنسبة 20% في الأراضي الفلسطينية وكانت تفرض في غزة خلاف ما يفرض في الضفة ولكن تم توحيدها بموجب قانون رئاسي صدر في بداية عام 1999 (الجعفري ،2002)

ثانياً: ضريبة القيمة المضافة:

وفُرِضت هذه الضريبة عام 1976 بموجب أمر عسكري صادر عن الجيش الإسرائيلي كسلطة احتلال وقد فرضت 8% لترتفع وتصل إلى 17% عام 1991، ومع وصول السلطة وتوقيع اتفاقية باريس استقرت قيمتها على 17% ولكن مع الحق للسلطة بإجراء تعديل عليها يتراوح ما بين 15-17%، كما نصت الاتفاقية على إمكانية استرداد الضريبة المقتطعة على السلع المصدرة إلى إسرائيل، وتُعد ضريبة القيمة المضافة من الضرائب المباشرة التي تحمل كتكلفة على السلع والخدمات وتفرض على كل مرحلة من مراحل الإنتاج وعلى جميع السلع والخدمات المنتجة محلياً مع استثناء البضائع والخدمات المعدة للتصدير والمشاريع الممولة دولياً (ستيفنز، 1998، الجعفري ،2002)

ثالثاً: ضرائب الشراء:

وهي ضريبة غير مباشرة حيث فُرضت منذ العام 1962 وتدفع من قبل المنتج الذي يقوم بإنتاج البضاعة ولمرة واحدة فقط ويتحمل المستفيد عبئها.

تعتبر هذه الضريبة جزء من التعرفة الجمركية ولكن مع اختلاف بسيط حيث تفرض على السلع المحلية والمستوردة في نفس الوقت في حين أن التعرفة الجمركية تفرض على السلع المستوردة فقط (اتفاقية باريس الموقعة مع السلطة عام 1995).

رابعاً: الضرائب الجمركية:

نصَّت اتفاقية باريس على أن تطبق السلطة الفلسطينية المعايير والمعدلات المعمول بها في إسرائيل، وللسلطة الحق في تعديل النسب على البضائع الواردة في 3 قوائم يتم تحديدها في البروتوكول

الاقتصادي هي قوائم (A1،A2، B) ، والتي تحتوي على سلع خاصة ببرامج التنمية والإعمار وكونها تستورد من دول لها علاقة خاصة مع فلسطين أما ما عدا ذلك فالمعدلات الإسرائيلية تستخدم كحد أدنى للسلطة ولها الحق في الزيادة عن ذلك (اتفاقية باريس الموقعة مع السلطة عام 1995).

الإيرادات الضريبية:

تتكون الإيرادات الضريبية في فلسطين من ضريبة الدخل، ضريبة القيمة المضافة، وضريبة الجمارك ويشير الشكل رقم (**8.3**) إلى أن الإيرادات الضريبية للسلطة حققت نمواً ملحوظاً في الفترة من 1996-2001، حيث ارتفعت من 357.7 مليون دولار عام 1996 إلى 847.8 عام 2001 في حين تم إقرار قانون الضريبة عام 2004 من المجلس التشريعي وتم تطبيقه في بداية عام 2005 (تقرير وزارة المالية ،2006)

أهداف السياسة الضريبية في فلسطين:

لأن السياسة الضريبية تُعد أحد أهم وسائل السياسة المالية، والتي تستخدم في الدول للوصول إلى الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وكذلك الضريبية التي تُعد أهم مصدر للإيرادات المالية المحلية في الدول (صبري، السياسة الضريبية في فلسطين، معهد ماس).

لذا لا بُد من دراسة أهداف هذه السياسة والتي يمكن تخليصها بشكل عام فيما يلي:

أولاً: الهدف المالي الذي هو الهدف الأساسي ويُقصد به ضمان تحصيل أكبر حصيلة ممكنة من الضرائب وذلك بهدف تمويل النفقات الحكومية الجارية والاستثمارية.

ثانياً: الهدف الاقتصادي ولا يقل أهمية عن الهدف الأول وبعض الكُتاب يعدونه الهدف الأول والأهم، وهو أن تعمل السياسة الضريبية على تنمية وتطوير الاقتصاد المحلي وتحديد حجم العبء الضريبي المناسب لمستوى التنمية المطلوبة.

ولتحقيق هذه الأهداف لا بُد للسياسة أن تقوم على أساس العدالة الاجتماعية والمساواة واليقين والاقتصاد في التحصيل، وتجنب الفساد الإداري على حساب الخزينة العامة للدولة.

أما فيما يخُص أهداف السلطة الفلسطينية فحسب خطاب الموازنة العامة الأول الصادر عن وزارة المالية يمكن إجمالها فيما يلي:

1. تغيير المناخ الاقتصادي القاسي الذي ساد الأراضي الفلسطينية خلال سنوات الاحتلال، مع مراجعة شاملة لكافة التشريعات المالية الخاصة بالنشاطات الاقتصادية وعملية الإصلاح الضريبي.
2. إصلاح النظام الضريبي من أجل زيادة الإيرادات ورفع الكفاءة بما يتوافق مع متطلبات التنمية الاقتصادية وتعزيز النمو الاقتصادي وبالتالي زيادة المدخرات العامة والادخار القومي.
3. إزالة التشوهات الهيكلية في الاقتصاد الوطني الذي خلفه الاحتلال الإسرائيلي، ومنها ضعف القطاع العام والضغط المالي على المكلف حيث أن معظم الإجراءات الضريبية التي فرضتها إسرائيل كانت بالدرجة الأولى إجراءات عقابية.
4. توحيد التشريع الضريبي بين قطاع غزة والضفة الغربية بما يتلاءم مع متطلبات التنمية والواقع الفلسطيني بعد استلام السلطة لها.

5. زيادة وتنمية الصادرات مما يؤدي لتشجيع الاستثمار وتوسيع رقعة الأسواق أمام المنتج المحلي، وبالتالي خلق فرص عمل جديدة ومكافحة البطالة.
6. تخفيض العبء الضريبي على المكلف ومراعاة الظروف الاقتصادية والاجتماعية له – وبالتالي تشجيع الادخار الشخصي الذي يُعد أهم مورد للاستثمار الخاص–.
7. تغيير النظرة السلبية تجاه الضريبة والتي كوَّنها الاحتلال الإسرائيلي على مر العصور مما كان يدفعهم إلى الامتناع عن دفعها كجزء من المقاومة الشعبية.
8. نشر القوانين الضريبية وإجراءاتها لتعريف المكلف بحقوقه وواجباته.
9. تبسيط النظام الضريبي وإجراءاته مما يسهل على المكلف تقدير مقدار الضريبة المفروض عليه (عبد الرازق، 1994)

واقع المقاصة في فلسطين:

نصَّت اتفاقية باريس على تنظيم الضرائب غير المباشرة وذلك لتسوية إيرادات ضريبة القيمة المضافة المستحقة في المعاملات المالية بين الجانبين وذلك من خلال فواتير خاصة أعدت لهذا الغرض سميت بفواتير المقاصة الموحدة، ويتم تسويتها خلال اجتماع بين الجانبين على أن يدفع الطرف الأول (إسرائيل) مبلغ المقاصة خلال ستة أيام من الاجتماع، وطبقاً للفواتير نُلاحظ أن حجم التبادل بين الجانبين كبير جداً حيث أن حجم الواردات من إسرائيل يشكل نسبة عالية جداً، على الرغم من تشجيع التصدير الأمر الذي يدعو للتأكد من أن هناك حجم من التهرب الضريبي يتم من خلال التجار الفلسطينيين والإسرائيليين حيث بلغ حجم التهرب الضريبي في فلسطين بحسب الدكتور عاطف علاونة وكيل وزارة المالية السابق حجم التهرب من ضريبة الدخل في فلسطين

بنسبة لا تقل عن (50%) وذكر أن سبب ارتفاع التهرب من ضريبة الدخل يرجع إلى صعوبة ضبط الوعاء الضريبي لأن معظم المتهربين إما من أصحاب المهن الحرة أو من الذين يعملون في القطاع الخاص. أما السيد جهاد الزماري مدير عام ضريبة الدخل في فلسطين فأنه يقدر حجم التهرب من ضريبة الدخل في فلسطين بما لا يزيد عن30% (منصور، 2004: 71) وبحسب المحاسب العام يقدر التهرب الضريبي ب800 مليون دولار سنويا (الحياة الاقتصادية، 2011، العدد صفر)، ولان السلطة لا تملك نظام محوسب لتقدير الضريبة فإنها تشكل ما مقداره 70% من الموازنة ويقدر حجم التهرب الضريبي الى 50% من حجم الأموال التي ترد من خلال الضريبة وترجع أسباب النسبة المرتفعة الى عدم سيطرة السلطة على نحو 60% من أراضي الضفة الغربية، بالإضافة الى عدم السيطرة على المعابر وخرق إسرائيل للاتفاقات الموقعة مع السلطة وبعض الممارسات الخاطئة من قبل الإدارة المحلية لجباية الضرائب من خلال عقد صفقات تحدد نسبة الربح بشكل تخميني وليس على أساس مؤكد (القدس الاقتصادي، العدد الرابع، 2013/12).

وبحسب تقرير منظمة الأونكتاد 2013 فهناك تسرب في الإيرادات المحصلة من الضرائب المفروضة على الواردات باتجاه فلسطين، "تنص اتفاقية باريس الاقتصادية على ان البضائع التي يتم تجهيزها في إسرائيل كليا أو جزئيا والتي تحتوي على 40% فأكثر من القيمة المضافة الإسرائيلية تعفى من الرسوم الجمركية الإسرائيلية ولا تعفى من ضرائب القيمة المضافة أو ضرائب الشراء"، وبالتالي اتضح أن جميع واردات فلسطين ليست بالضرورة سلعا تم انتاجها في إسرائيل او تستوفي قاعدة المنشأ، وجزء كبير من الواردات المنتجة في بلد ثالث يتم استيرادها على أنها منتجة في إسرائيل لذا يطلق عليها واردات غير مباشرة، وبالاستناد إلى قاعدة بيانات

بنك إسرائيل تفترض الأونكتاد بأن 39% من الواردات الفلسطينية هي واردات غير مباشرة ولابد ان تخضع للرسوم الجمركية الفلسطينية.

وتتولى إسرائيل تحصيل الرسوم الجمركية والضرائب نيابة عن فلسطين ولكنها لا تحولها بحجة أنها مستوردة إلى اسرائيل ثم أعيد بيعها للمستهلك الفلسطيني بالإضافة إلى أنها لا تحصل على ضرائب الشراء المفروضة على جميع الواردات تشير بيانات 2011/2010 بنحو 115 مليون دولار لم يتم تحويلها لخزينة فلسطين، بالإضافة إلى أن فلسطين تفقد نحو 35/25% من السلع المهربة من إسرائيل وذلك يعود إلى غياب الرقابة على الحدود وعدم السيطرة الكاملة على مناطق B&C، وذكر التقرير بأن سلطات الضابطة الجمركية قد افشلت ما مقداره 240 مليون دولار من السلع المهربة، وخلص التقرير الى أنه هناك تسرب من الخزينة يقدر بحوالي 300 مليون دولار ناتج عن التهريب وغموض الإجراءات (تقرير منظمة الأونكتاد عن فلسطين، 2013).

وهناك عدة أشكال للتهرب الضريبي في فواتير المقاصة منها:

1. تزييف أرقام الفواتير.
2. طباعة الفواتير في مطابع خاصة.
3. بيع الفواتير بنسبة مئوية ربحية معينة دون وجود صفقة حقيقية (البسطامي، 2006، 68)، أما عن سياسة الاستيراد من الخارج فقد نصت الاتفاقية على أن الاستيراد يتم من خلال إسرائيل بحيث يتم جبايته من الجانب الإسرائيلي الأمر الذي حرم السلطة من مبالغ طائلة لعدم إشراف دائرة الجمارك بشكل مباشر على الحدود (اتفاقية باريس الموقعة مع السلطة عام 1995).

وتُشكل الإيرادات الجمركية جزء كبير من إيرادات السلطة حيث بلغت في عام 1996 بقيمة 49.3 مليون دولار، وشكلت ما نسبته 47% من إجمالي الإيرادات الفلسطينية وتراجعت عام 1997 إلى 23.1 مليون دولار لتبدأ بالانتعاش في السنوات اللاحقة، وفي العام 2001 ونتيجة للقرصنة الإسرائيلية كانت إيرادات المقاصة صفر وذلك تزامن مع العمليات العسكرية ورفض الجانب الفلسطيني لاتفاقية واي ريفر حيث كانت السياسة الإسرائيلية تحاول الضغط على الجانب الفلسطيني للموافقة على تلك الاتفاقية واستمرت هذه الحالة في العام 2002 ولكن مع حدوث انفراج بسيط لتبلغ 72 مليون دولار وفي العام 2003 بدأ انتعاش في السياسة الإسرائيلية ومع حالة الحصار التي فرضت على الرئيس الراحل ارتفعت إيرادات المقاصة لتصل إلى 4721 مليون دولار و713 مليون دولار لعامي 2003، 2004 على التوالي وبعد وفاة الرئيس ياسر عرفات واستلام الرئيس محمود عباس للسلطة بعد انتخابات رئاسية حصل انتعاش في السياسة لتصل إيرادات المقاصة 894 مليون دولار، ولكن هذا الانتعاش لم يستمر طويلاً حيث انخفضت إيرادات المقاصة إلى 344 مليون دولار عام 2006 وذلك في أعقاب الانتخابات التشريعية ورفض إسرائيل لنتائجها مما دفعها إلى حرمان السلطة من المورد الرئيس للإيرادات مما سبب أزمة اقتصادية وسياسية في الداخل الفلسطيني، الأمر الذي سبب انقساماً سياسياً في منتصف عام 2007 وأدى لتشكيل حكومتين في الضفة وغزة، حكومة في الضفة الغربية مُعترف بها دولياً وتُغدق عليها الأموال وتنفتح على الاقتصاد العالمي، وحكومة في غزة غير معترف بها ولا تستطيع التحكم إلا بقطاع غزة الذي عوقب بفرض الحصار عليه، لتصل أموال المقاصة إلى 1318 مليون دولار لتستمر في الزيادة إلى 1699.5 مليون دولار عام 2013 لتشكل ما نسبته 50% من الإيرادات العامة (تقرير وزارة المالية، 2014)

والشكل التالي يوضح التذبذبات التي حصلت في إيرادات المقاصة خلال الأعوام من 1996 وحتى العام 2013:

شكل رقم(8.3):

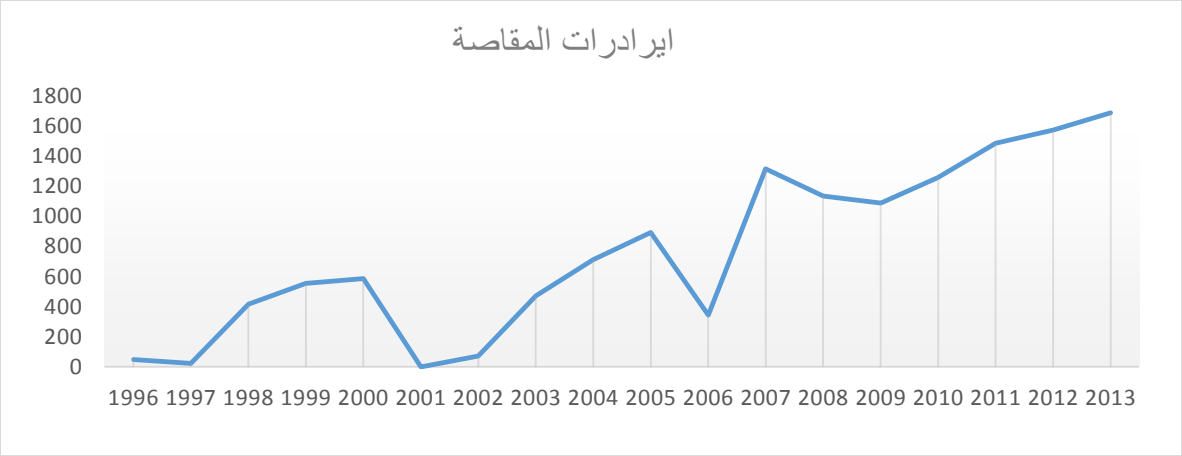

المصدر :تصميم الباحثة بالاعتماد على بيانات وزارة المالية، 2014

واقع الازدواج الضريبي

فيما يظهر الازدواج الضريبي في:

أ. البضائع المستوردة من الخارج لقطاع غزة: نتيجة إيقاف حكومة الاحتلال للعمل بالكود الجمركي لقطاع غزة في موانئها، قام العديد من تجار غزة بفتح شركات جديدة في الضفة الغربية حتى يتمكنوا من الاستيراد بموجب الكود الجمركي للضفة الغربية، وبالتالي أصبحوا يدفعون ضريبة قيمة مضافة على المبيعات مرتين، الأولى عندما تقوم شركاتهم في الضفة ببيع البضاعة المستوردة لشركاتهم في غزة، والثانية عندما يبيعون البضاعة نفسها داخل قطاع غزة.

ب. السيارات المستوردة: تجبي حكومة الضفة الغربية ضريبة على السيارات الحديثة التي تدخل الأرضي تحت ولاية السلطة، ومن ضمنها قطاع غزة، تعادل قيمتها (50%) من ثمن السيارة. ومن جانبها، فرضت حكومة غزة ضريبة على السيارات بمقدار (25%) من قيمة السيارة. وبالتالي بات المكلف في غزة ملزم بدفع الضريبة ذاتها مرتين وإن بنسب مختلفة. (الأبعاد الاجتماعية للضريبة في قطاع غزة، مركز الميزان، 2011، ص44)

واقع تجارة الأنفاق في قطاع غزة:

بدأ استخدام الأنفاق لأغراض تجارية في ظل الحصار المفروض على قطاع غزة في منتصف عام 2007، وفي سياق تكيف المواطنين والتجار مع الحصار، ورفضه ومقاومتهم له، ومن أجل العمل على تأمين السلع اللازمة للسوق المحلية، والتي لم تعد تصل من إسرائيل بسبب إغلاق المعابر التجارية، والنظر إلى قطاع غزة كيانا معاديا في 2007/9/19.

منذ عام 2007، فرضت إسرائيل حصاراً اقتصادياً على 1.7 مليون فلسطيني في غزة بهدف وقف استيراد السلع والخدمات إلى قطاع غزة المعزول ورداً على ذلك، أجبر سكان غزة إلى تأمين 80 في المئة من المواد الاستهلاكية خاصة المواد الغذائية والوقود، والسيارات، وحتى المواشي من خلال الأنفاق وهذا يعنى أن الأنفاق أصبحت تمثل شكلاً من أشكال المقاومة للحصار حيث أن النفق يملكه أكثر من شريك واحد وذلك من خلال المساهمات بأسهم يحدد عدد الشركاء ونظام توزيع الأرباح على المساهمين. (الصوراني، 2008)

مع اشتداد الحصار أصبحت الواردات تشمل أنواع مختلفة من السلع بما في ذلك الأجهزة الكهربائية، وأنواع مختلفة من الوقود إلا أن كل المحاولات لإدخال الغاز الطبيعي والوقود باءت بالفشل، تلك السلعة الاستراتيجية والتي تباع بنصف السعر مقارنة بالوقود الإسرائيلي بالإضافة إلى التبغ، في حين يتم بيع البضاعة المتبقية

بأسعار أعلى ولا يوجد هناك تصدير من غزة إلى مصر والخارج، وبالتالي أصبح اقتصاد غزة بنسبة 100٪ استهلاكي والنقود فيه تتحرك في اتجاه واحد لدفع فاتورة الواردات. (ابومدللة، 2010).

وقدر الاستيراد الشهري عبر الأنفاق بين 35 و40 مليون دولار الامر الذي يقضي على إمكانية بناء وتأسيس اقتصاد منتج على أساس تعظيم الموارد المتاحة تمهيدا لمعالجة الخلل المزمن في الميزان التجاري وتحسين القدرات المتاحة لإنتاج السلع والخدمات المادية التي سوف توفر المقومات اللازمة للتنمية الاقتصادية المستدامة التي تحارب في المقام الأول البطالة والفقر في السياسات الاقتصادية والمالية والميزان التجاري والنقدي التحرك نحو العدالة الاجتماعية ووضع حد لأعمال غير منتجة والإثراء غير المشروع. (أبومدللة، 2010).

ومن اهم الملاحظات على جباية الضريبة في غزة كانت (الأبعاد الاجتماعية للضريبة في قطاع غزة، مركز الميزان لحقوق الانسان، 2011، 5):

1. استيفاء رسوم على الضائع القادمة عبر الأنفاق ومن ثم فرض ضرائب عليها الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعارها في الأسواق

2. تفرض وزارة المالية ضريبة القيمة المضافة على البضاعة المستوردة إلى القطاع عن طريق الأنفاق عبر تحديد هامش الربح لكل صنف من البضائع وفق نسب تقديرية وضعتها إدارة ضريبة القيمة المضافة في الوزارة، ويتم اقتطاع نسبة ضريبة القيمة المضافة (14,5%) من هامش الربح المقدر. ويعاب على هذه الطريقة أنها تخل بمبدأ العدالة، حيث يختلف هامش الربح من تاجر إلى آخر بحسب عوامل عدة أهمها حجم النشاط وكمية البضاعة وطريقة الدفع (دفع نقدي أم دفع مؤجل).

3. لا تعترف وزارة المالية بحق التجار بالإرجاعات النقدية لضريبة شراء الصفقات ذات المنشأ المصري. وهذا يخالف ما تنص عليه الأصول والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها دولياً، ويخل بالمبادئ التي تقوم عليها ضريبة القيمة المضافة التي يفترض أن يتحمل عبئها المشتري النهائي للسلعة. علما بأن الأوامر العسكرية ذات العلاقة والتي لازالت سارية المفعول في الأراضي المحتلة تنص على الإرجاع خلال مدة لا تتجاوز (180) يوماً من تاريخ تقديم الفواتير.

4. عدم وجود نيابة أو محاكم تنظر في القضايا المتعلقة بالأنفاق والبضائع المستوردة إلى القطاع عن طريقها، ويتم النظر في هذه القضايا من خلال دائرة المعابر والحدود التي لا يوجد فيها تجهيزات أو مقومات محاسبية أو قانونية للقيام بهذا العمل

5. هناك إشكالية تتعلق بالخسائر التي تحملها أصحاب العديد من المنشآت الاقتصادية الفلسطينية جراء القصف الإسرائيلي، حيث لم تعترف وزارة المالية إلا بالخسائر التي أقرتها لجنة التعويضات، وهذه الأخيرة لم تقر خسائر المخزون وقطع الغيار والعدة، والتي في كثير من المنشآت تتجاوز قيمتها قيمة الأبنية والآلات. وحتى الخسائر التي اعترفت بها الوزارة تقوم بالتفاوض مع أصحاب المنشآت لتقدير قيمة الضريبة المتوجبة عليها.

6. تقوم وزارة المالية بفرض ضريبة إضافية على السيارات التي تدخل القطاع بخلاف الضريبة التي تستوفيها وزارة المالية في الضفة الغربية.

7. عدم إفصاح الحكومة في غزة عن حصيلة الجباية الضريبية.

الفصل الرابع: قياس وتحليل العلاقة الاقتصادية بين مؤشرات الحكم الرشيد والعوائد الضريبية

4.1. مقدمة

4.2. مصادر بيانات النموذج.

4.3. معالجة بيانات النموذج القياسي.

4.4. التحليل الوصفي والتقدير القياسي للنموذج.

4.5. الاختبار القياسي لفرضيات الدراسة.

مقدمة:

استخدمت الدراسة النماذج القياسية لاختبار النظريات الاقتصادية، حيث يتم بناء النظريات الاقتصادية على مجموعة من الفرضيات بين متغيرات عديدة بقصد فهم الظواهر الاقتصادية، والتنبؤ بحدوثها من خلال إيجاد قيم عددية لاختبار قوة المتغير (المتغيرات المستقلة) في تفسير سلوك المتغير التابع، ويساعد التحليل القياسي متخذ القرار وصانعو السياسات على عقد المقارنات بين القيم العديدة للمعلمات المُقدرة، واتخاذ القرار السليم في التخطيط الاقتصادي.

وتستعرض الباحثة في هذا الفصل منهجية تحليل البيانات الاقتصادية، والأساليب القياسية التي تم الاعتماد عليها خلال دراسة وتحليل البيانات الاقتصادية التي تتعلق بنموذج الدراسة، وذلك باستخدام أساليب التحليل القياسي المتمثل في عملية التقدير والفحص لنموذج الدراسة، الذي يهدف لدراسة تأثير مكافحة الفساد ومؤشرات الحكم الرشيد الأخرى على تنمية العوائد الضريبية في الأراضي الفلسطينية.

حيث تم الاعتماد على الأساليب الإحصائية المتقدمة، والتي تستخدم في دراسة تأثير مجموعة من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع بهدف قياس تأثير كل متغير ومعرفة أي المتغيرات الأكثر تأثيراً على المتغير التابع، وتمثلت هذه الأساليب بمعاملات الارتباط، ونموذج الانحدار الخطي البسيط، وباستخدام أساليب تحليل السلاسل الزمنية الحديثة كاختبار السكون أو الاستقرار للسلاسل الزمنية، والتعرف على خصائصها، وتطبيق أسلوب التكامل المشترك متعدد المتغيرات لجوهانسون، مع الاعتماد بشكل أساسي على طريقة المربعات الصغرى المُعممة (GLS–Generalized Least Square) في تقدير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

1.4. مصادر بيانات النموذج

اعتمدت هذه الدراسة على بيانات السلاسل الزمنية لمؤشرات الحكم الرشيد والفساد والتي تقاس على فلسطين، والتي تمثلت في البيانات الرسمية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، للفترة الزمنية من 1996 إلى 2013 م وذلك للمتغيرين (العوائد الضريبية والانفتاح)، أما بالنسبة للمتغيرات (مكافحة الفساد، المساءلة والمشاركة، فعالية الحكومة، جودة التشريع) فتم أخذه كنسب، وذلك حسب توافرها في التقارير والنشرات الرسمية لقاعدة بيانات البنك الدولي عن مؤشرات الحكم الرشيد التي يتم احتسابها ونشرها كل عام لأكثر من مئتين دولة من ضمنها فلسطين.

2.4. معالجة بيانات النموذج القياسي

تم الحصول على البيانات السنوية لمتغيرات النموذج القياسي، للفترة الزمنية من 1996 إلى 2013م، وبذلك يكون عدد المشاهدات 18 مشاهدة بشكل سنوي.

3.4. المنهج القياسي والأساليب الإحصائية المستخدمة

اتبعت الباحثة في هذه الدراسة المنهج الإحصائي الوصفي لوصف متغيرات الدراسة، والمنهج القياسي لتقدير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع محل الدراسة بهدف الحصول على معاملات خط انحدار المتغيرات المستقلة، حيث تم الاستعانة بمجموعة من الطرق والأساليب الاحصائية والقياسية، والتي تمثلت فيما يلي:

أ. طريقة المربعات الصغرى المُعممة (GLS): تعتبر من أشهر الطرق التي تستخدم في تقدير معاملات نماذج الانحدار التي تدرس علاقة متغير أو أكثر من المتغيرات المستقلة بمتغير تابع، ومن خصائص هذه الطريقة أنها تعمل على تدني مجموع مربعات انحرافات القيم المقدرة عن القيم المشاهدة للمتغير التابع (عطية، 2005،

ص256)، كما أنها تمتاز بدقة تقدير المعلمات بعد تحقق افتراضاتها لكي يتم الحكم على جودة النموذج المقدر، والتي تتمثل فيما يلي (Gujarati،2004، p63-65):

- الأخطاء العشوائية (البواقي) تتبع التوزيع الطبيعي (Normality).
- المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر.
- تجانس تباين حدود الخطأ بمعنى ثبات تباين حد الخطأ (Heteroskedasticity).
- استقلال حدود الخطأ بمعنى عدم وجود ارتباط ذاتي في حدود الخطأ (Autocorrelation).
- عدم وجود تداخل خطي متعدد بين المتغيرات المستقلة (Multicollinearity).

ب. اختبار السكون(الاستقرار): يعتبر شرط السكون شرطاً أساسياً لدراسة تحليل السلاسل الزمنية للوصول إلى نتائج سليمة ومنطقية، وتعتبر السلسلة الزمنية ساكنة إذا تحققت فيها الشروط الآتية: (عطية، 2005، ص648)

- ثبات المتوسط الحسابي للقيم عبر الزمن.
- ثبات التباين عبر الزمن.
- التغاير بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمداً على الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يجب عنده التغاير.

وهناك العديد من الاختبارات والطرق الإحصائية المستخدمة في الكشف عن سكون السلاسل الزمنية، ونذكر من هذه الاختبارات: اختبار ديكي فولار الموسع (Augmented Dickey Fuller –ADF) وكذلك اختبار فيلبس برون (Philips Perron –PP)، وتعتبر هذه الاختبارات الأكثر استخداماً في مجال الدراسات الاقتصادية والقياسية للكشف عن سكون السلاسل الزمنية.

ج. اختبار التكامل المشترك: يعرف التكامل المشترك بأنه تصاحب (Association) بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر، بحيث تؤدي التقلبات في إحداهما لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتهما ثابتة عبر الزمن، ويتطلب حدوث التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية أن تكون هذه السلاسل متكاملة من الدرجة نفسها كلٍ على حده، بمعنى أن تكون هذه السلاسل ساكنة من نفس الدرجة، ويستخدم اختبار جوهانسون (Johnsen Approach) للكشف عن التكامل المشترك، لأنه يعتبر أكثر الاختبارات شمولية في هذا المجال، ويتم استخدامه في حالة النماذج المتعددة، من خلال حساب قيمة إحصاء القيمة العظمى (Maximum) وإحصاء الأثر(Trace) حيث أن كلاهما يعطي نفس النتيجة (عطية، 2005، ص670-673).

د. المقاييس الإحصائية الوصفية: تم الاستعانة بالمقاييس الإحصائية بغرض وصف بيانات متغيرات النموذج القياسي، وذلك من خلال حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري، وأقل قيمة وأكبر قيمة لكل متغير من متغيرات النموذج على حده، مع الاستعانة بالرسومات البيانية لتوضيح التسلسل الزمني لمتغيرات النموذج.

هـ. البرامج الاحصائية المستخدمة: اعتمدت الدراسة بشكل أساسي على استخدام برنامج التحليل الاحصائي القياسي (EViews7) لتطبيق كافة الأساليب الاحصائية والقياسية، وكذلك تقدير النموذج القياسي بصيغته النهائية.

4.4. التحليل الوصفي والتقدير القياسي للنموذج

الوصف الإحصائي لمتغيرات النموذج القياسي

يستخدم الإحصاء الوصفي بغرض وصف البيانات التي تجمع من مختلف ميادين العلم، ويتضمن أساليب وطرق جمع البيانات وعرضها، كما يتضمن طرق الوصف الحسابي لها بإيجاد بعض المتوسطات ومقاييس التشتت وغيرها (عكاشة، 1999، ص2)، كما يعتبر التحليل الوصفي من الأساليب الهامة في عرض البيانات الاقتصادية، وإعطاء مؤشرات أولية عن طبيعة المتغيرات الاقتصادية عبر الزمن، وذلك من خلال استخدام الرسومات البيانية وغيرها من الأساليب الوصفية،

وفيما يلي تقدم الدراسة عملية استعراض وصفية للمتغيرات بالاستعانة بالأساليب الاحصائية الوصفية الملائمة وتعبيراً عن المتغيرات قيد الدراسة.

جدول رقم (1.4): المقاييس الاحصائية الوصفية للمتغيرات:

المعيار	TR العوائد الضريبية	CORR التحكم بالفساد	GOVE فعالية الحكومة	RQ جودة التشريع	VA المسألة والمشاركة	IMG الانفتاح الاقتصادي
الوسط الحسابي	0.195333	-0.842778	-1.025278	-0.696111	-0.960278	589.8963
اعلى قيمة	0.330000	-0.340000	-0.420000	0.290000	-0.550000	690.6400
اقل قيمة	0.047000	-1.150000	-1.320000	-1.400000	-1.230000	440.4400
الانحراف المعياري	0.097111	0.243614	0.267304	0.556601	0.187996	71.08048
Jarque-Bera	1.471599	3.162849	2.349818	2.721441	0.897267	1.345309
المعنوية	0.479122	0.205682	0.308847	0.256476	0.638500	0.510352
عدد المشاهدات	18	18	18	18	18	18

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EViews

من الجدول رقم (1.4) يوضح نتائج حساب أهم المقاييس الإحصائية الوصفية لمتغيرات النموذج القياسي، بغرض وصف طبيعة المتغيرات قيد الدراسة، وذلك من خلال حساب قيمة الوسط الحسابي، والانحراف المعياري،

وأقل قيمة وأكبر قيمة لكل متغير من متغيرات الدراسة، وفيما يلي عرض تحليلي لهذه المقاييس لكل متغير من متغيرات النموذج على حدا:

أ. **التحليل الوصفي لمتغير العوائد الضريبية:** توضح النتائج في جدول رقم (1.4) أن المتوسط الحسابي للعوائد الضريبية في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة الزمنية (1996-2013) بلغ 0.195 بانحراف معياري 0.097، في حين بلغت أقل قيمة 0.047 وكان ذلك في عام 2001، ويرجع السبب في ذلك إلى تلك الفترة من بداية انتفاضة الأقصى وإيقاف تحويل الحكومة الإسرائيلية لإيرادات المقاصة، بينما أعلى قيمة بلغت 0.330 وكانت في عام 2007، والسبب في ذلك يعود إلى بداية الانقسام السياسي واغداق الأموال على الحكومة الفلسطينية في الضفة الغربية بعد فرض حصار خانق على الحكومة العاشرة برئاسة حماس التي فازت بالانتخابات في حينه، والرسم البياني رقم (1.4) يوضح التسلسل الزمني لمتغير العوائد الضريبية خلال الفترة 1996-2013.

شكل رقم(1.4): يوضح التسلسل الزمني لمتغير العوائد الضريبية خلال الفترة (1996-2013)

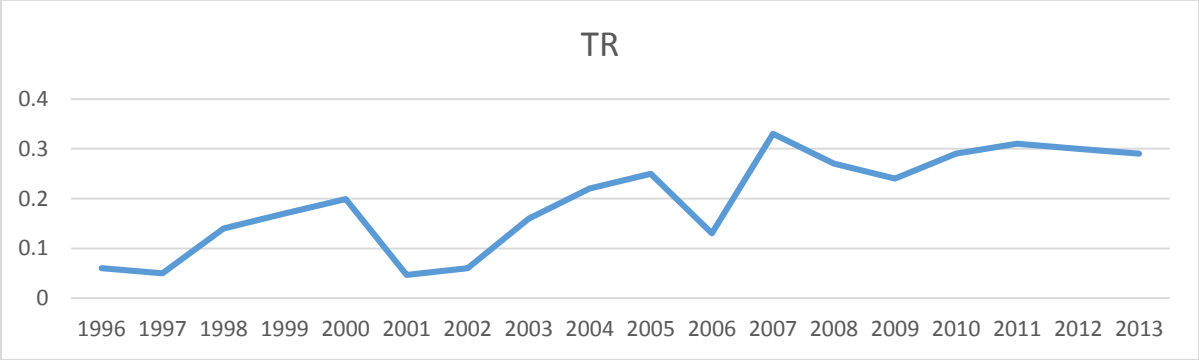

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على ملحق رقم (2)

ب. **التحليل الوصفي لمتغير مكافحة الفساد:** توضح النتائج في جدول رقم (1.4) أن المتوسط الحسابي مكافحة الفساد في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة الزمنية (1996-2013) بلغ -0.843 بانحراف معياري

0.244، في حين بلغت أقل قيمة مكافحة الفساد 1.15- وكان ذلك في عام 2008، وذلك يعني بأن دور الحكومة[2] في مكافحة الفساد كان ضعيفاً في تلك الفترة ويرجع السبب في ذلك الى الفترة التي رافقت الانقسام وبداية عهد جديد بين حكومتين واحده بالضفة الغربية والأخرى في قطاع غزة. بينما أعلى قيمة بلغت – 0.34 وكانت في عام 2010 وهي الفترة التي ازدهرت بها الشفافية والنزاهة لدى حكومة في الضفة الغربية التي تؤسس للدولة الفلسطينية المستقلة بعد الحصول على قرار اممي بالدولة بصفة مراقب رقم 194، والرسم البياني رقم (2.4) يوضح التسلسل الزمني لمتغير مكافحة الفساد خلال الفترة 1996-2013.

شكل رقم (2.4): يوضح التسلسل الزمني لمتغير مكافحة الفساد خلال الفترة (1996-2013)

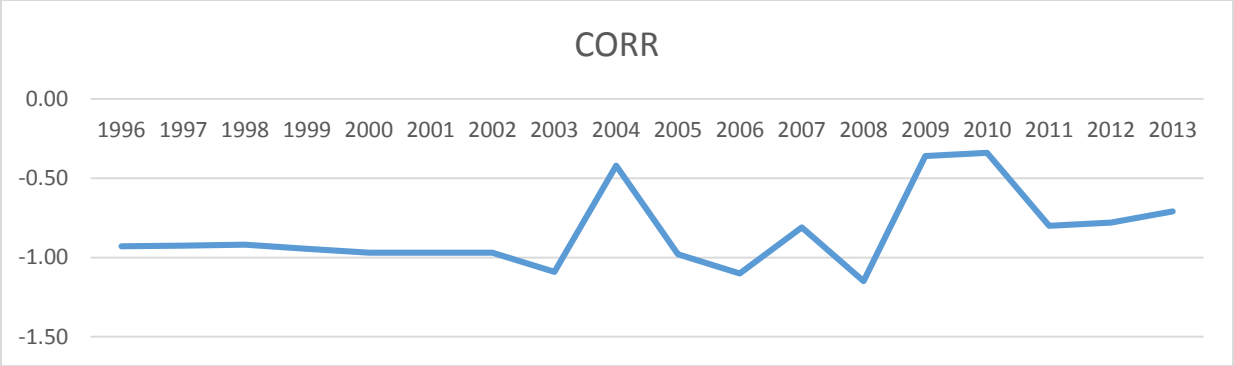

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على ملحق رقم (2)

ج. **التحليل الوصفي لمتغير المساءلة والمشاركة:** توضح النتائج في جدول رقم (1.4) أن المتوسط الحسابي لمتغير المساءلة والمشاركة في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة الزمنية (1996-2013) بلغ 0.96- بانحراف معياري 0.19، في حين بلغت أقل قيمة 1.23- وكان ذلك في عام 2003، مما يعني ضعف دور المجلس التشريعي في عملية المساءلة للحكومة ويرجع السبب في ذلك الى ذروة انتفاضة الأقصى في

[2] المقصود بالحكومة هنا هي الحكومة التي تتبع الضفة الغربية وذلك حسب المؤشرات من البنك الدولي

اعقاب اجتياح جنين في 2002 وبداية مرحلة أخرى من العدوان على الأراضي الفلسطينية وتراجع المساءلة والمشاركة في الأراضي الفلسطينية، بينما أعلى قيمة 0.55- وكانت في عام 2006، والسبب في ذلك يعود إلى فترة الانتخابات التشريعية وبداية مرحلة جديدة من دورات المجلس التشريعي، والرسم البياني رقم (3.4) يوضح التسلسل الزمني لمتغير المساءلة والمشاركة خلال الفترة 1996-2013.

شكل رقم (3.4): يوضح التسلسل الزمني لمتغير المساءلة والمشاركة خلال الفترة (1996-2013)

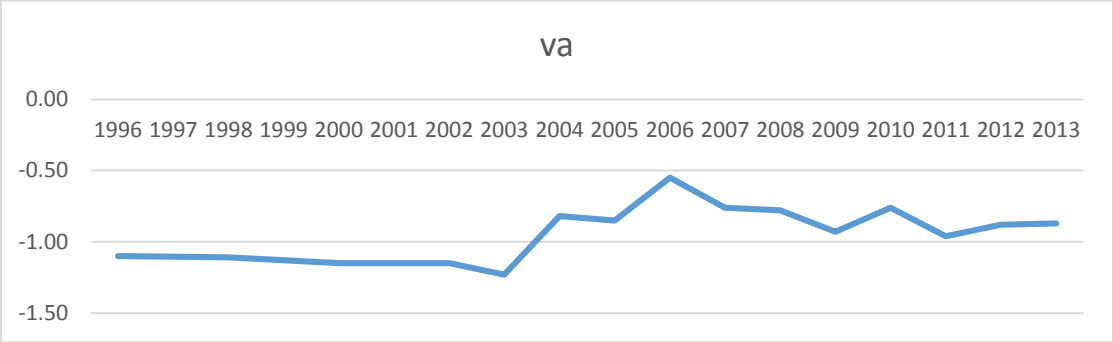

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على ملحق رقم (2)

د. **التحليل الوصفي لمتغير فعالية الحكومة:** توضح النتائج في جدول رقم (1.4) أن المتوسط الحسابي فعالية الحكومة في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة الزمنية (1996-2013) بلغ 1.025- بانحراف معياري 0.27، في حين بلغت أقل قيمة 1.32- وكان ذلك في عام 2008، مما يعني ضعف الدور الحكومي في تحقيق الحكم الرشيد ويرجع السبب في ذلك الى بداية الانقسام السياسي ووجود حكومتين، بينما أعلى قيمة بلغت 0.42- وكانت في عام 2010، والسبب في ذلك يعود إلى محاولة الحكومة في الضفة الغربية اخذ دور فعال وخصوصا بعد القرار الاممي، والرسم البياني رقم (4.4) يوضح التسلسل الزمني لمتغير فعالية الحكومة خلال الفترة 1996-2013.

شكل رقم (4.4): يوضح التسلسل الزمني لمتغير فعالية الحكومة خلال الفترة (1996-2013)

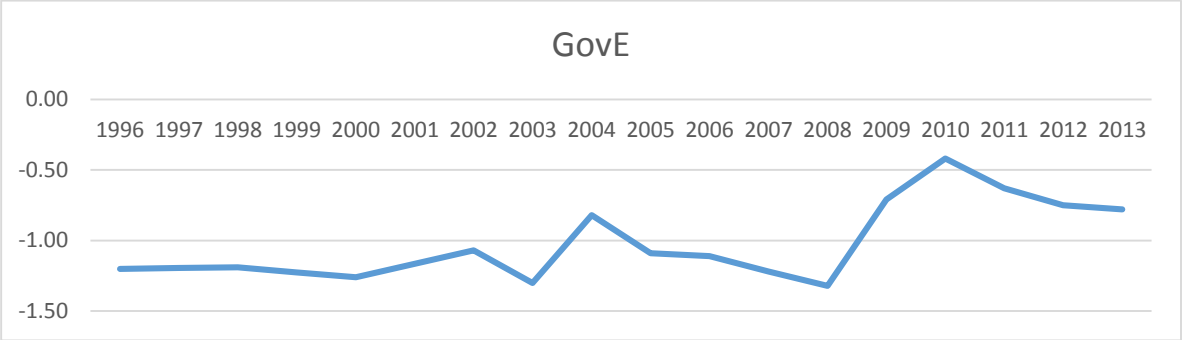

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على ملحق رقم (2)

هـ. التحليل الوصفي لمتغير جودة التشريع: توضح النتائج في جدول رقم (1.4) أن المتوسط الحسابي لمتغير المساءلة والمشاركة في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة الزمنية (1996-2013) بلغ 0.7- بانحراف معياري 0.56، في حين بلغت أقل قيمة 1.4- وكان ذلك في عام 2007، مما يعني ضعف دور المجلس التشريعي في عملية اصدار القوانين التشريعية في اعقاب الانقسام وتعطيل المجلس التشريعي، بينما أعلى قيمة بلغت 0.29 وكانت في عامي 2010 & 2011، والسبب في ذلك يعود إلى عودة الجهود للمصالحة وبداية تأسيس الدولة بعد القرار الاممي بقبول فلسطين كدولة غير عضو بصفة مراقب، والرسم البياني رقم (5.4) يوضح التسلسل الزمني لمتغير المساءلة والمشاركة خلال الفترة 1996-2012.

شكل رقم (5.4): يوضح التسلسل الزمني لمتغير المساءلة والمشاركة **خلال الفترة (1996-2013)**

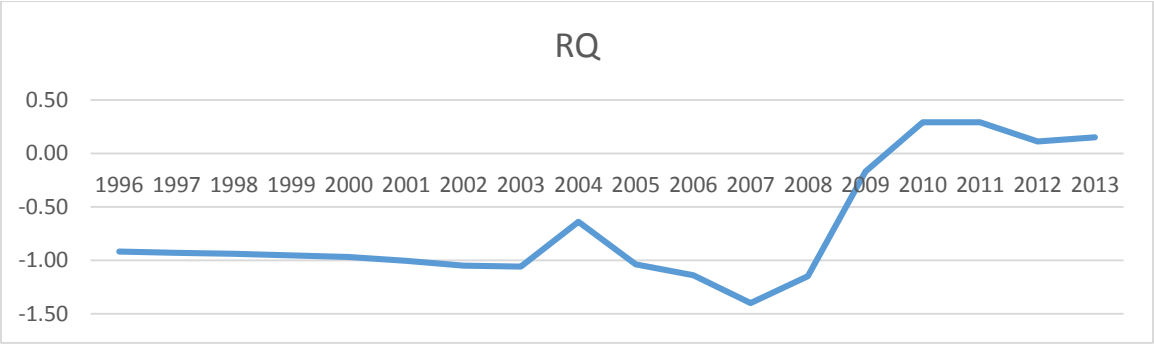

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على ملحق رقم (2)

و. **التحليل الوصفي لمتغير الانفتاح الاقتصادي:** توضح النتائج في ملحق رقم (2) أن المتوسط الحسابي لمتغير الانفتاح الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة الزمنية (1996-2013) بلغ 589.896 بانحراف معياري 71.08، في حين بلغت أقل قيمة 440.44 وكان ذلك في عام 2002، الامر الذي يعني تراجع التجارة الخارجية في أعقاب اجتياح جنين ويرجع السبب في ذلك الى تلك الفترة التي حجزت بها الحكومة الإسرائيلية عوائد المقاصة وكذلك فترة اشتداد العدوان ومعركة جنين، بينما أعلى قيمة بلغت 690.64 وكانت في عام 2013، مما يعني فترة ازدهار للتجارة الخارجية والسبب في ذلك يعود إلى بداية عهد جديد بعد ان قامت الحكومة المصرية الى عودة دخول مواد البناء والمواد الأخرى بعد الاتفاق الذي تم بعد عدوان عام 2012 برعاية مصرية، والرسم البياني رقم (6.4) يوضح التسلسل الزمني لمتغير الانفتاح الاقتصادي خلال الفترة 1996-2013.

شكل رقم (4.6): يوضح التسلسل الزمني لمتغير الانفتاح الاقتصادي خلال الفترة (1996-2013)

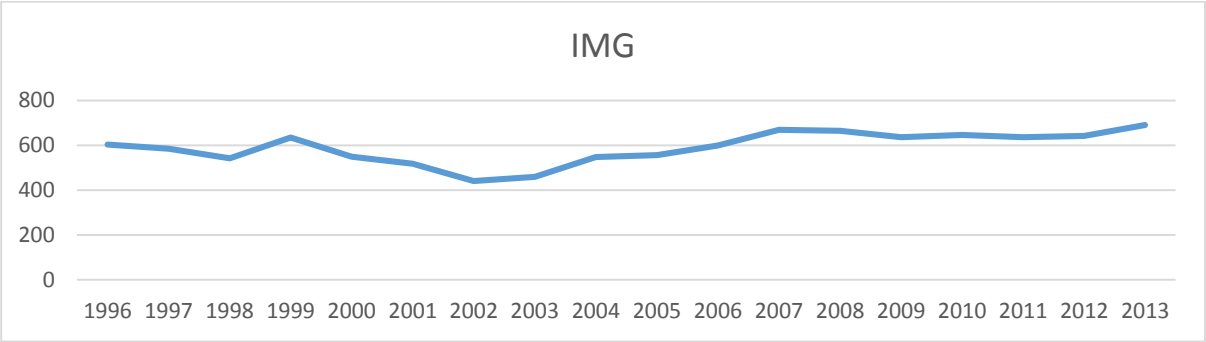

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على ملحق رقم (2)

ويلاحظ من خلال الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة، وشرح القيم العظمى والصغرى لها، وجود اتجاه عام يوحي بأن الأحداث التي رافقت اندلاع انتفاضة الأقصى أواخر سبتمبر عام 2000، وحتى مرحلة فك الارتباط مع قطاع غزة عام 2005 قد أثرت بشكل سلبي على الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، حيث شهدت تلك الأعوام وبالتحديد عام 2002 انتكاسة واضحة لجميع تلك المتغيرات وتلك الفترة شهدت أيضا حجز أموال

المقاصة من قبل الحكومة الاسرائيلية، فقد شهد ذلك العام تراجع معظم المؤشرات، في حين شهدت الفترة اللاحقة لعام 2005 فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية التي جرت مطلع عام 2006، ومن ثم تشكيلها للحكومة الفلسطينية الجديدة، حيث تم فرض حصار مالي واقتصادي وسياسي محكم على الحكومة الفلسطينية في قطاع غزة، وتم وقف جميع المساعدات الخارجية المقدمة لها، في حين تم إغداق المساعدات الخارجية على الحكومة في رام الله، ونشطت حركة الاستثمارات في الضفة الغربية.

كما أنه تم إجراء اختبار طبيعة البيانات (Jarque–Bera) على المتغيرات حيث كانت قيمة الاختبار للمتغيرات غير معنوية كما هو موضح بالجدول رقم (1.4) وهو ما يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، ولذلك نستطيع إجراء الاختبارات المعلمية اللازمة.

5.4. الاختبار القياسي لفرضيات الدراسة:

أولاً: نموذج الدراسة والمتغيرات:

هناك عدة نماذج قد تم استخدامها في الدراسات التي تناولت تحليل العلاقة بين المتغيرات كما سبق الإشارة إليها، وفي هذه الدراسة استخدمت الباحثة نموذج من ستة متغيرات، تمثلت في العوائد الضريبية TR كمتغير تابع يمثل نسبة العوائد الضريبية الى الناتج المحلي الإجمالي على افتراض أنه دالة في المتغيرات المستقلة التالية: مكافحة الفساد، المساءلة والمشاركة، فعالية الحكومة، جودة التشريع، والانفتاح الاقتصادي (نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي) كمتغير ضابط باعتبار أنه أحد الموارد الأساسية للعوائد الضريبية في الواقع الفلسطيني.

ويأخذ النموذج الصيغة الرياضية العامة التالية وهي: –

TR = f(CORR, VA, GOVE, RQ, IMG) ..... (1).

حيث: –

TR: العوائد الضريبية

CORR: مؤشر مكافحة الفساد.

VA: مؤشر المساءلة والمشاركة.

GOVE: مؤشر فعالية الحكومة.

RQ: مؤشر جودة التشريع.

IMG: مؤشر الانفتاح الاقتصادي (نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي)

وجميع بيانات المتغيرين نسبة العوائد الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الإيرادات إلى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة مقاسة بالدولار الأمريكي، وقد تم أخذ بيانات المتغيرين من إحصائيات قاعدة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أما بقية البيانات فهي عباره عن نسب تم الاستعانة بها من قاعدة بيانات الحكم الرشيد التابعة للبنك الدولي.

ثانياً: التحليل القياسي:

1 – اختبار جذر الوحدة:

استخدمت الدراسة اختبار فيليبس–بيرون (Phillips–Perron Test) واختصاراً (p–p)، وذلك لأن هذا الاختبار يستعمل للبيانات ذات المشاهدات القليلة.

ولإجراء اختبار P–P تم استخدم المعادلة التالية: – $\Delta Y_t = (Y_t - Y_{t-1}) = \beta_0 + \beta_1 Y_{t-1} + \varepsilon_t$ .....(2)

حيث **Y** تمثل السلسلة الزمنية المراد اختبارها، و Δ يرمز للفروق الأولى للسلسة، ξ يمثل عنصر الخطأ في النموذج و β ترمز للمعلمة المراد تقديرها.

اختبار الفرضيتين التاليتين: –

عدم سكون المتغير **Y** = يحتوي جذر الوحدة $Ho: \beta<0$

سكون المتغير Y في مستواه = متكامل من الدرجة صفر $Ha: \beta=0$

وتم رفض فرضية العدم إذا كانت قيمة الاختبار المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية (الحرجة).

جدول رقم (2.4): نتائج اختبارات جذور الوحدة للمتغير التابع TR:

Method	T test	Sig
Level		
P.P	**−3.710482**	**0.0145**
1st. Differences		
P.P	**−3.746792**	**0.0022**

ويتضح من الجدول السابق: نتائج اختبارات جذر الوحدة للمتغير TR، ويتضح من الجدول أن السلسلة الزمنية للمتغير TR قبل أخذ الفروقات ساكنة في مستوياتها، حيث أن القيم المقدرة لقيم **(t)** باستخدام اختبار **P–P** أكبر من القيم الجدولية (الحرجة) في قيمتها المطلقة، مما يعني أنها معنوية إحصائياً، بمعنى آخر أنه بناءاً على النتائج الإحصائية بالجدول السابق، فإنه تم رفض فرضية العدم القائلة بعدم سكون المتغيرات موضع الدراسة في مستوياتها وباختصار، فإن السلسلة الزمنية موضع الدراسة متكاملة من الدرجة**(0).I**

جدول :(3.4) نتائج اختبارات جذور الوحدة للمتغير المستقل CORR:

Method	T test	Sig
Level		
P.P	−3.710482	0.0045
1st. Differences		
P.P	−4.179496	0.0009

ويتضح من الجدول السابق: نتائج اختبارات جذور الوحدة للمتغير محل الدراسة، ويتضح من الجدول أن السلسلة الزمنية للمتغير محل الدراسة قبل اخذ الفروقات ساكنة في مستوياتها، حيث أن القيم المقدرة لقيم (t) باستخدام اختبار P-P أكبر من القيم الجدولية (الحرجة) في قيمتها المطلقة، مما يعني أنها معنوية إحصائياً، بمعنى آخر أنه بناء على النتائج الإحصائية بالجدول السابق، فإنه تم رفض فرضية العدم القائلة بعدم سكون المتغيرات موضع الدراسة في مستوياتها. وباختصار، فإن السلسلة الزمنية موضع الدراسة متكاملة من الدرجة(0).I

جدول :(4.4) نتائج اختبارات جذور الوحدة للمتغير المستقل VA:

Method	T test	Sig
Level		
P.P	−3.710482	0.3400
1st. Differences		
P.P	−2.347265	0.0341

ويتضح من الجدول السابق: نتائج اختبارات جذور الوحدة للمتغير محل الدراسة، ويتضح من الجدول أن السلسلة الزمنية للمتغير محل الدراسة قبل اخذ الفروقات ساكنة في مستوياتها، حيث أن القيم المقدرة لقيم (t) باستخدام اختبار P-P اقل من القيم الجدولية (الحرجة) في قيمتها المطلقة، مما يعني أنها معنوية إحصائياً. بمعنى آخر أنه بناء على النتائج الإحصائية بالجدول السابق، فإنه تم قبول فرضية العدم القائلة بعدم سكون المتغيرات موضع الدراسة في مستوياتها. إلا أنه بعد احتساب الفروق الأولى للسلسلة نجد أنها تصبح معنوية،

مما يعني إمكانية رفض فرضية العدم المتمثلة في عدم سكون المتغيرات في مستوياتها واحتوائها على جذر الوحدة وباختصار، فإن السلسلة الزمنية موضع الدراسة متكاملة من الدرجة**I(1)** مما يعني إمكانية تكاملها تكاملاً مشتركاً.

جدول :(5.4) نتائج اختبارات جذور الوحدة للمتغير المستقل GOVE:

Method	T test	Sig
Level		
P.P	−3.710482	0.2125
1st. Differences		
P.P	−2.842560	0.0130

ويتضح من الجدول السابق: نتائج اختبارات جذور الوحدة للمتغير محل الدراسة، ويتضح من الجدول أن السلسلة الزمنية للمتغير محل الدراسة قبل اخذ الفروقات ساكنة في مستوياتها، حيث أن القيم المقدرة لقيم **(t)**باستخدام اختبار **P−P** اقل من القيم الجدولية (الحرجة) في قيمتها المطلقة، مما يعني أنها غير معنوية إحصائياً، بمعنى آخر أنه بناء على النتائج الإحصائية بالجدول السابق، فإنه تم قبول فرضية العدم القائلة بعدم سكون المتغيرات موضع الدراسة في مستوياتها. إلا أنه بعد احتساب الفروق الأولى للسلسلة نجد أنها تصبح معنوية، مما يعني إمكانية رفض فرضية العدم المتمثلة في عدم سكون المتغير في مستواه واحتوائه على جذر الوحدة. وباختصار، فإن السلسلة الزمنية موضع الدراسة متكاملة من الدرجة**I(1)** مما يعني إمكانية تكاملها تكاملاً مشتركاً.

جدول :(6.4) نتائج اختبارات جذور الوحدة للمتغير المستقل RQ:

Method	T test	Sig
Level		
P.P	−3.710482	0.7587
1st. Differences		
P.P	−1.577188	0.1371
2nd. Differences		
P.P	−3.759743	0.0031

ويتضح من الجدول السابق: نتائج اختبارات جذور الوحدة للمتغير محل الدراسة، ويتضح من الجدول أن السلسلة الزمنية للمتغير محل الدراسة قبل اخذ الفروقات ساكنة في مستوياتها، حيث أن القيم المقدرة لقيم **(t)** باستخدام اختبار **P−P** أقل من القيم الجدولية (الحرجة) في قيمتها المطلقة، مما يعني أنها معنوية إحصائياً، بمعنى آخر أنه بناء على النتائج الإحصائية بالجدول السابق، فإنه تم قبول فرضية العدم القائلة بعدم سكون المتغيرات موضع الدراسة في مستوياتها، إلا أنه بعد احتساب الفروق الثانية للسلسلة نجد أنها تصبح معنوية، مما يعني إمكانية قبول فرضية العدم المتمثلة في عدم سكون المتغيرات في مستوياتها واحتوائها على جذر الوحدة. وباختصار، فإن السلسلة الزمنية موضع الدراسة متكاملة من الدرجة**I(2)** مما يعني إمكانية تكاملها تكاملاً مشتركاً.

جدول :(7.4) نتائج اختبارات جذور الوحدة للمتغير المستقل IMG:

Method	T test	Sig
Level		
P.P	−3.710482	0.5636
1st. Differences		
P.P	−1.993241	0.0661
2nd. Differences		
P.P	−3.759743	0.0000

ويتضح من الجدول السابق: نتائج اختبارات جذور الوحدة للمتغير محل الدراسة، ويتضح من الجدول أن السلسلة الزمنية للمتغير محل الدراسة قبل اخذ الفروقات ساكنة في مستوياتها، حيث أن القيم المقدرة لقيم **(t)** باستخدام اختبار **P–P** اقل من القيم الجدولية (الحرجة) في قيمتها المطلقة، مما يعني أنها معنوية إحصائياً، بمعنى آخر أنه بناء على النتائج الإحصائية بالجدول السابق، فإنه تم قبول فرضية العدم القائلة بعدم سكون المتغيرات موضع الدراسة في مستوياتها، إلا أنه بعد احتساب الفروق الثانية للسلسلة نجد أنها تصبح معنوية، مما يعني إمكانية قبول فرضية العدم المتمثلة في عدم سكون المتغيرات في مستوياتها واحتوائها على جذر الوحدة. وباختصار، فإن السلسلة الزمنية موضع الدراسة متكاملة من الدرجة**(2)I** مما يعني إمكانية تكاملها تكاملاً مشتركاً.

ملخص نتائج p–p

سلسلة المستويات	اختبار السكون	المقطع	الزمن	النتائج
TR	ساكنة	غير معنوي	معنوي	وسطها صفري واتجاه خطي
CORR	ساكنة	معنوي	غير معنوي	وسطها غير صفري واتجاه عشوائي
VA	غير ساكنة	غير معنوي	غير معنوي	وسطها صفري واتجاه عشوائي
GOVE	غير ساكنة	معنوي	غير معنوي	وسطها غير صفري واتجاه عشوائي
RQ	غير ساكنة	غير معنوي	غير معنوي	وسطها صفري واتجاه عشوائي
IMG	غير ساكنة	غير معنوي	غير معنوي	وسطها صفري واتجاه عشوائي
سلسلة الفروق الأولى Δ				
VA	ساكنة ومن الرتب ة(1)I	غير معنوي	غير معنوي	وسطها صفري واتجاه عشوائي
GOVE	ساكنة ومن الرتب ة(1)I	معنوي	غير معنوي	وسطها غير صفري واتجاه عشوائي
RQ	غير ساكنة	غير معنوي	غير معنوي	وسطها صفري واتجاه عشوائي
IMG	غير ساكنة	غير معنوي	غير معنوي	وسطها صفري واتجاه عشوائي
سلسلة الفروق الثانية Δ				
RQ	ساكنة ومن الرتب ة(2)I	غير معنوي	غير معنوي	وسط صفري واتجاه عشوائي
IMG	ساكنة ومن الرتب ة(2)I	غير معنوي	غير معنوي	وسطها صفري واتجاه عشوائي

2 –تحليل العلاقة السببية

وبعد أن تم عمل تحليل سكون السلسلة ووجد ان هناك متغيرات ساكنة للسلسلة الاصلية (العوائد الضريبية والتحكم في الفساد) وهناك متغيرات ساكنة عند الفروق الأولى (فعالية الحكومة والمساءلة) وهناك متغيرات ساكنة عند الفروق الثانية (نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي، النزاهة والاستقرار السياسي)، فإننا نتحول بالحديث إلى تحليل وقياس العلاقة السببية واتجاهها بين تلك المتغيرات وذلك في الأجل القصير، ومن أجل قياس العلاقة السببية في الأجل القصير بين المتغيرات فقد تم استخدام منهجية سببية جرانجر (**Granger's Causality**)، ويستخدم هذا الاختبار من أجل تحديد اتجاه السببية بين متغيرات الدراسة، حيث يظهر اتجاه السببية هل كان أحادياً، أم تبادلياً أي أن كلا المتغيرين يسبب الآخر، وقد لا تكون هناك علاقة سببية بينهما ويبين هذا الاختبار أن (**x**) يسبب (**y**) إذا كان التباطؤ الزمني للمتغير (**x**) له طاقة تنبؤيه إضافية أكبر من الطاقة التنبؤية الإضافية للتباطؤ الزمني للمتغير (**y**) نفسه، ويتم تحديد وجود علاقة من عدمها بالنظر إلى قيمة F المعطاة في نتائج اختبار جرانجر للسببية، من خلال مقارنة قيمة F المحسوبة (المطلقة) بالقيمة الجدولية(الحرجة) لها .ونرفض الفرضية الصفرية إذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من الجدولية.

وهنا فإننا نختبر الفرض العدمي: (x لا يسبب y) $H_0 : \beta_i = o$

مقابل الفرض البديل: (x يسبب y) $H_1 : \beta_i \neq o$

والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار: –

جدول رقم: (8.4) اختبار العلاقة السببية

Ho: فرضية العدم	إحصائية F	الاحتمالي (Probability)
RQ does not Granger Cause TR	0.74001	NA
IMG does not Granger Cause TR	1.39875	0.2876
VA does not Granger Cause TR	2.17771	0.1597
GOVE does not Granger Cause TR	1.03522	0.3873
CORR does not Granger Cause TR	0.52036	0.6082
TR does not Granger Cause CORR	1.80698	0.2096
RQ does not Granger Cause CORR	13.6101	0.0011
IMG does not Granger Cause CORR	0.53374	0.6009
VA does not Granger Cause CORR	0.26095	0.7750
GOVE does not Granger Cause CORR	0.54631	0.5940
IMG does not Granger Cause RQ	1.77268	0.2151
TR does not Granger Cause RQ	1.54124	0.6906
VA does not Granger Cause RQ	3.64450	0.0610
GOVE does not Granger Cause RQ	7.70962	0.0081
CORR does not Granger Cause RQ	1.89906	0.1957
TR does not Granger Cause GOVE	2.15643	0.1621
IMG does not Granger Cause GOVE	0.81994	0.4657
RQ does not Granger Cause GOVE	18.4377	0.0003
CORR does not Granger Cause GOVE	0.08453	0.9195
VA does not Granger Cause GOVE	0.98259	0.4049
VA does not Granger Cause IMG	2.17876	0.1595
TR does not Granger Cause IMG	1.40073	0.2871
RQ does not Granger Cause IMG	0.33664	0.7213
GOVE does not Granger Cause IMG	0.85846	0.4504
CORR does not Granger Cause IMG	0.08186	0.9220
TR does not Granger Cause VA	0.40229	0.6782
RQ does not Granger Cause VA	0.02018	0.9801
IMG does not Granger Cause VA	2.52030	0.1256
GOVE does not Granger Cause VA	0.15209	0.8607
CORR does not Granger Cause VA	0.05767	0.9442

يتضح من الجدول (8.4):

- وجود العلاقة السببية بين العوائد الضريبية ومكافحة الفساد في اتجاهين، ومع بقية المتغيرات في اتجاهين ما عدا جودة التشريع في اتجاه واحد حيث تؤثر العوائد الضريبية في جودة التشريع.

- هناك علاقة سببية في كلا الاتجاهين بين مكافحة الفساد وبقية المتغيرات ما عدا جودة التشريع في اتجاه واحد حيث ان مكافحة الفساد تؤثر في جودة التشريع.
- هناك علاقة سببية في كلا الاتجاهين بين جودة التشريع وبقية المتغيرات، ومكافحة الفساد تؤثر في جودة التشريع في حين انه ليس هناك أي علاقة ما بين فعالية الحكومة وجودة التشريع.
- هناك علاقة سببية في كلا الاتجاهين بين فعالية الحكومة وبقية المتغيرات ما عدا جودة التشريع فلا يوجد أي علاقة سببية.
- هناك علاقة سببية في كلا الاتجاهين بين مؤشر الانفتاح وبقية المتغيرات.
- هناك علاقة سببية في كلا الاتجاهين بين المساءلة والمشاركة وبقية المتغيرات.

3 – تقدير نموذج الانحدار:

تم تقدير نموذج الانحدار باستخدام المربعات الصغرى المعممة. **Generalized Least Square (GLS) Method** وقد تم وضع بيانات السلسلة الزمنية (**18** مشاهدة) لكل متغير من المتغيرات التي شملتها الدراسة (**5** متغيرات) في تقدير النموذج، حيث تفترض هذه الطريقة أن مجموعة المتغيرات هي مجموعة متجانسة لها نفس الميل (**Slope**)، ونفس الثابت (**Constant**).

حيث حصلنا على النتائج التالية:

أولا: تم عمل نموذج انحدار بسيط للمتغير الرئيس مكافحة الفساد كمتغير مستقل وتأثيره على العوائد الضريبية كمتغير تابع وكانت المعادلة التالية:

TR = 0.27 + 0.05*CORR

Coefficient	0.27	0.05
T-Statistic.	0.788322	3.698736
Prob.	0.4437	0.0024
Adjusted R-squared	0.346	
Durbin-Watson stat	2.25	

تشير المعادلة المقدرة إلى أن قيمة (t) المحسوبة تتمتع بالمعنوية الإحصائية عند مستوى معنوية 0.05 حيث أنها أكبر من قيم (t) الجدولية، كما أن قيمة DW= 2.25 تشير لعدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي للبواقي، حيث إن هذه القيمة تتراوح بين القيم الجدولية، (dl=0.86 , du=1.27)، كما يتمتع النموذج بقدرة تفسيرية تصل إلى 34.6% من التباين في متغير الإيرادات الضريبية، وأثر الفساد على الإيرادات الضريبية فان تغير درجة مكافحة الفساد بوحدة واحدة ستؤدي لتغير الإيرادات الضريبية بمقدار 0.05 وحدة بنفس الاتجاه.

ثم تم عمل نموذج بين المتغيرات ذات العلاقة مع الفساد والمتغير التابع العوائد الضريبية على شكل انحدار بسيط وكانت المعادلات التالية:

TR = 0.39 + 0.186*GOVE

Coefficient	0.39	0.186
T-Statistic.	4.673870	2.380532
Prob.	0.0003	0.0301
Adjusted R-squared	0.215	
Durbin-Watson stat	1.310	

تشير المعادلة المقدرة إلى أن قيمة **(t)** المحسوبة تتمتع بالمعنوية الإحصائية عند مستوى معنوية **0.05** حيث أنها أكبر من قيم **(t)** الجدولية، **كما** أن قيمة **DW= 1.310** تشير لعدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي للبواقي، حيث

إن هذه القيمة تتراوح بين القيم الجدولية، (**dl=0.86 , du=1.27**)، كما يتمتع النموذج بقدرة تفسيرية تصل إلى **21.5%** من التباين في متغير الإيرادات الضريبية، وأثر الفساد على الإيرادات الضريبية فان تغير درجة فاعلية الحكومة بوحدة واحدة ستؤدي لتغير الإيرادات الضريبية بمقدار **0.186** وحدة بنفس الاتجاه.

TR = 0.257 + 0.089*RQ

Coefficient	0.257	0.089
T-Statistic.	7.764474	2.361929
Prob.	0.0000	0.0312
Adjusted R-squared	0.212	
Durbin-Watson stat	1.30	

تشير المعادلة المقدرة إلى أن قيمة (t) المحسوبة تتمتع بالمعنوية الإحصائية عند مستوى معنوية 0.05 حيث أنها أكبر من قيم (t) الجدولية، كما أن قيمة DW= 1.30 تشير لعدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي للبواقي، حيث إن هذه القيمة تتراوح بين القيم الجدولية، (dl=0.86 , du=1.27)، كما يتمتع النموذج بقدرة تفسيرية تصل إلى 21.2% من التباين في متغير الإيرادات الضريبية، وأثر الفساد على الإيرادات الضريبية فان تغير درجة جودة التشريع بوحدة واحدة ستؤدي لتغير الإيرادات الضريبية بمقدار 0.089 وحدة بنفس الاتجاه.

TR = 0.476 + 0.292*VA

Coefficient	0.47	0.292
T-Statistic.	4.572692	2.744460
Prob.	0.0003	0.0144
Adjusted R-squared	0.278	
Durbin-Watson stat	1.62	

تشير المعادلة المقدرة إلى أن قيمة (t) المحسوبة تتمتع بالمعنوية الإحصائية عند مستوى معنوية 0.05 حيث أنها أكبر من قيم (t) الجدولية، كما أن قيمة DW= 1.62 تشير لعدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي للبواقي، حيث إن هذه القيمة تتراوح بين القيم الجدولية، (dl=0.86 , du=1.27)، كما يتمتع النموذج بقدرة تفسيرية تصل إلى 27.8% من التباين في متغير الإيرادات الضريبية، وأثر الفساد على الإيرادات الضريبية فان تغير درجة التحكم في الفساد بوحدة واحدة ستؤدي لتغير الإيرادات الضريبية بمقدار 0.292 وحدة بنفس الاتجاه.

TR = − 0.328 + 0.000888*IMG

Coefficient	− 0.328	0.000888
T−Statistic.	− 2.129096	3.419038
Prob.	0.0491	0.0035
Adjusted R−squared	0.386	
Durbin−Watson stat	1.28	

تشير المعادلة المقدرة إلى أن قيمة (t) المحسوبة تتمتع بالمعنوية الإحصائية عند مستوى معنوية 0.05 حيث أنها أكبر من قيم (t) الجدولية، كما أن قيمة DW= 2.25 تشير لعدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي للبواقي، حيث إن هذه القيمة تتراوح بين القيم الجدولية، (dl=0.86 , du=1.27)، كما يتمتع النموذج بقدرة تفسيرية تصل إلى 38.6% من التباين في متغير الإيرادات الضريبية، وأثر الفساد على الإيرادات الضريبية فان تغير درجة التحكم في الفساد بوحدة واحدة ستؤدي لتغير الإيرادات الضريبية بمقدار 0.000888 وحدة بنفس الاتجاه، وهناك بعض المتغيرات تتمتع بعدم معنوية لذا وجب استبعادها.

تفسير اختبار فرضيات الدراسة: -

الفرضية الأولى: كُلما ازدادت قدرة الدولة على مكافحة الفساد كلما ازدادت حصيلة العوائد الضريبية.

- التغير الحاصل في درجة التحكم بالفساد بالزيادة بمقدار وحده واحده يؤدي إلى زيادة العوائد الضريبية بمقدار 0.05 مليون دولار وهذا ما يُثبت صحة الفرضية.
- درجة التحكم في الفساد تؤثر بشكل إيجابي على الإيرادات الضريبية مما يدل على وجود أثر سلبي للفساد على الإيرادات الضريبية.
- إن انتشار الفساد سبباً مباشراً لانخفاض معدلات الإيرادات الضريبية في فلسطين وهو أحد الاسباب المفسرة لتذبذب العوائد خلال فترة الدراسة، لذلك ومن أجل رفع طاقة الدولة على زيادة إيراداتها الضريبية يتوجب عليها المضي قدما في محاربة الفساد بشكل فعال.

الفرضية الثانية: كُلما ازدادت نسبة المساءلة والمشاركة من المواطنين حول الخدمات العامة كلما كانت الدولة أكثر قدرة على إحداث تنمية في حصيلة العوائد الضريبية.

- التغير الحاصل في المساءلة والمشاركة بالزيادة بمقدار وحده واحده يؤدي إلى انخفاض العوائد الضريبية بمقدار 0.282 مليون دولار، وهذا ما يُبت صحة الفرضية.

الفرضية الثالثة: كُلما ازدادت فعالية الحكومة في تقديم الخدمات بجودة عالية وأكثر استقلالية عن الضغوطات السياسية، كلما ازدادت حصيلة العوائد الضريبية.

- التغير الحاصل في فعالية الحكومة بالزيادة بمقدار وحده واحده يؤدي إلى انخفاض العوائد الضريبية بمقدار 0.186 مليون دولار، وهذا ما يُبثت صحة الفرضية.

▪ دور الحكومة له تأثير سلبي على الإيرادات الضريبية، وذلك يعود إلى أن الحكومة تقوم بدور بسيط في تحصيل العوائد من خلال المقاصة ومحاولة إسرائيل للضغط على السلطة الفلسطينية من خلال عوائد المقاصة، بالإضافة الى القيود المفروضة عليها في اتفاقية باريس الاقتصادية، وكذلك الى فترة الانقسام التي حصلت منذ منتصف العام 2007 أدت الى ضعف دور الحكومة في قطاع غزة ثم بداية ظهور ظاهرة الانفاق والاقتصاد الخفي الأمر الذي أدى الى وجود مصدر غير رسمي للواردات من خلال تلك الانفاق.

الفرضية الرابعة: كُلما اتسمت نوعية الأنظمة والقوانين بالقدرة على تطوير القطاع الخدماتي والقطاع الخاص أي كلما تحسن مستوى جودة التشريع كلما ارتفعت حصيلة العوائد الضريبية.

▪ التغير الحاصل في جودة التشريع بالزيادة بمقدار وحده واحده يؤدي إلى زيادة العوائد الضريبية بمقدار 0.089 مليون دولار، وهذا ما يُبت صحة الفرضية.

▪ وجود أدلة على التأثير المباشر للفساد على جودة التشريع.

الفرضية الخامسة: كُلما ارتفعت درجة الإنفتاح الاقتصادي بازدياد المعاملات المالية مع الخارج كلما ارتفع إجمالي حصيلة العوائد الضريبية.

▪ التغير الحاصل في مؤشر الانفتاح بالزيادة بمقدار وحده واحده يؤدي إلى زيادة العوائد الضريبية بمقدار 0.00089 مليون دولار، وهذا ما يُبت صحة الفرضية، والتي تعكس وجدود أثر ضعيف جداً للانفتاح يعود إلى انتشار الاقتصاد الخفي الذي ظهر من خلال الانفاق بين غزة ومصر.

▪ وجود أثر متبادل بين العوائد الضريبية والواردات والفساد.

الفصل الخامس مُلخص نتائج وتوصيات الدراسة

5.1. مقدمة

5.2. مُلخص النتائج

5.3. توصيات الدراسة

5.1. مقدمة

حاولت هذه الدراسة كشف العلاقة بين الحكم الرشيد وتنمية العوائد الضريبية في فلسطين، وقد تطرقت إلى تحليل خصائص ومؤشرات الحكم الرشيد وعلاقتها بمستوى تحصيل الضرائب على المدى القصير والقدرة على تحقيق تنمية العوائد الضريبية والقدرة من خلال ضبطها وإدارتها بما يكفل سلامتها واستدامتها على المدى الطويل، وقد تبين بأن تطبيق مبادئ الحاكمية الرشيدة بهدف تنمية الموارد الاقتصادية، وتحقيق التنمية المستدامة عملية كبيرة وتحدي شاق للسلطة، وذلك لأنها تتطلب تحويلاً للمجتمع وإعادة هيكلة للمؤسسات العامة، وهذا بالطبع لن يكون مجرد قرار، ولكنها عملية مستمرة ومتواصلة وبحاجة إلى خطة ذات نظرة طويلة الأجل، يشترك في وضعها وتبنيها الجميع، حتى يُضمن نجاحها كمنظومة عامة.

وقد أظهرت نتائج التحليل عدداً من الحقائق حول العلاقة بين مؤشرات الحكم الرشيد والعوائد الضريبية والتي أوضحت أن انخفاض حصيلة العوائد الضريبية مرتبطة طردياً بانخفاض مستوى مكافحة الفساد في البلد، بالإضافة إلى أن العلاقة ضعيفة جداً بين درجة الانفتاح والعوائد الضريبية وذلك بسبب ضعف قدرة السلطة على إدارة المعابر والحدود بسبب اتفاقية باريس إضافة إلى الحصار على القطاع وظهور الاقتصاد الخفي الذي أضاع الفرص الكثيرة لتنمية العوائد الضريبية.

كما تبين أنه ليس جميع مؤشرات الحكم الرشيد (منفردة) على نفس المستوى من الأهمية والتأثير في تنمية العوائد الضريبية فقد تبين أن مؤشرات مكافحة الفساد وجودة التشريع وفعالية الحكومة والمساءلة أثرت في تنمية العوائد الضريبية بنسب متفاوتة كما أن فعالية الحكومة لا ترتبط بجودة التشريع ويعزى ذلك للانقسام الداخلي وتفرد الرئيس بالقرارات، في حين يوجد أثر مباشر بين مكافحة الفساد وجودة التشريع وعلاقة تأثير وتأثر بينه وبين كل من فعالية الحكومة والمساءلة والمشاركة. وعلى أية حال، فالنموذج القياسي المستخدم يقيس التأثير

المباشر لمؤشرات الحكم الرشيد على تنمية العوائد الضريبية ولكن يمكن أن يكون هناك تأثير غير مباشر لهذه المؤشرات لم يتم قياسها، وهذا مدعاة للمزيد من البحث في دراسة العلاقة بين مؤشرات الحكم ومؤشرات التنمية، وخاصة في المجتمعات النامية التي تواجه العديد من التحديات التي تعيق سير عجلة التنمية فيها كحالة بلادنا التي عاصرت العديد من الحروب والنكبات وما زال الحصار يُخيم عليها.

وبعد تحليل البيانات وتفسير العلاقة بين متغيرات الدراسة، مؤشرات الحكم الرشيد والعوائد الضريبية سوف يختتم هذا الفصل الدراسة باستعراض أهم النتائج ومن ثم تقديم ملخص بأهم التوصيات.

5.2. مُلخص النتائج

1. حصيلة العوائد الضريبية مرتبطة ارتباط وثيق بمستوى الحكم الرشيد.
2. ضعف مستوى المشاركة والشفافية الضريبية زاد من وتيرة ظاهرة التهرب الضريبي.
3. وجود أثر مباشر وقوي لمكافحة الفساد على جودة التشريع ونوعية الأنظمة والإجراءات القانونية.
4. هناك علاقة تأثير وتأثر بين مؤشر مكافحة الفساد وكل من مستوى فعالية الحكومة والمساءلة والمشاركة وحجم حصيلة العوائد الضريبية.
5. توجد علاقة تأثير وتأثُر (منفردة) بين مؤشر الانفتاح وكل من مكافحة الفساد، جودة التشريع، فعالية الحكومة المساءلة والمشاركة وبين العوائد الضريبية.
6. مستوى المساءلة والمشاركة في الدولة يؤثر بالعلاقة الطردية على العوائد الضريبية وعلى كل من مكافحة الفساد وجودة التشريع وفعالية الحكومة.
7. لا يوجد ارتباط بين فعالية الحكومة ومستوى جودة التشريع ويعود ذلك لتفرد السلطة التنفيذية (الرئيس) في القرارات التشريعية.

8. ضعف مؤشرات الحكم الرشيد يدل على ضعف الهيكل السياسي للسلطة الفلسطينية وضعف الإرادة السياسية والوعي العام.

9. انخفاض حصيلة العوائد الضريبية خلال فترة الدراسة، وذلك بسبب الدور المُجحف لاتفاقية باريس الاقتصادية وتعبية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي والانقسام الحاصل بين ضفتي الوطن.

10. انتشار الفساد كان سبباً مباشراً لانخفاض معدلات الضريبة خلال فترة الدراسة.

11. ضعف مكافحة الفساد وتخلي الحكومة عن مسؤولياتها في تبني خطة وطنية فعَّالة لمُكافحة الفساد.

12. ضعف المساءلة والمشاركة أدى إلى فقدان جزء من العوائد الضريبية.

13. هناك دور ضعيف للحكومة في تحقيق تنمية العوائد الضريبية بسبب عدم سيطرتها على جزء كبير من أراضي الضفة.

14. ضعف دور المؤسسات الرقابية بسبب تعطل المجلس التشريعي وانتقال قرارات التشريع للسلطة التنفيذية.

15. انتشار الاقتصاد الخفي ممثلاً في تجارة الأنفاق في الفترة ما بين 2008 وأواخر عام 2013 الذي أدى إلى الفساد الاقتصادي وانخفاض العوائد الضريبية.

16. وجود أثر ضعيف جداً لمؤشر الانفتاح على العوائد الضريبية وذلك بسبب ظهور الاقتصاد الخفي عبر تجارة الأنفاق.

5.3. مُلخص التوصيات

بناءاً على التحليل ونتائج الاختبارات، فإن هذه الدراسة توصب بما يلي:

1. إعادة تفعيل المجلس التشريعي ليأخذ دوره التشريعي والرقابي.
2. اعتماد أنظمة الجودة الشاملة في كافة المؤسسات العامة والخاصة.
3. تطبيق مبادئ الحكم الرشيد ومتطلبات الحاكمية في كافة المؤسسات العامة.
4. تفعيل دور الأجهزة الرقابية المتخصصة بالمساءلة والمحاسبة ومنحها الصلاحيات القانونية.
5. تطوير وتعزيز البيئة التشريعية الناظمة للاقتصاد المحلي، بما يكفل اصلاح الاختلالات الهيكلية في النظام المالي وتحقيق تنمية الإيرادات المحلية.
6. تفعيل المصالحة السياسية والاجتماعية وتوفير أرضية مناسبة لإطلاق مؤشرات الحكم الرشيد.
7. تبني الحكومة لخطة وطنية لمكافحة الفساد.
8. تطوير وتبني مدونات حوكمة للمؤسسات المالية في الدولة وتأهيل طواقمها لتطبيق المدونات.
9. تفعيل قرارات الذمة المالية المكتوبة والمنشورة لكافة مأموري الضرائب.
10. إلزام المؤسسات العامة بتقديم تقارير سنوية لديوان الرقابة المالية والإدارية والمؤسسات الرقابية لضمان التزامها بمعايير الحكم لرشيد في تقديم الخدمات العامة.
11. تفعيل مسابقة مأمور الضرائب المثالي وتكريمه.
12. تطوير وتبني مدونات حوكمة من قبل المؤسسات المالية في الدولة وتأهيل طواقمها على تطبيق المدونات.
13. إعادة النظر في الاتفاقيات الاقتصادية الموقعة للتخلص من تبعية الاقتصاد الفلسطيني.

المراجع

اولاً: الكتب العربية.

ثانياً: الرسائل الجامعية والدراسات والتقارير.

ثالثاً: المراجع الأجنبية.

رابعاً: المواقع الإلكترونية "المؤسسات المتخصصة"

المراجع

أولا: الكتب العربية:

1. أمان، 2015، استطلاع الرأي العام للمواطنين حول واقع الفساد 2014.

2. صندوق النقد الدولي، 2014، السنوي.

3. الشفافية الدولية، 2014، التقرير السنوي.

4. المنظمة العربية لمكافحة الفساد، 2014، التقرير السنوي.

5. حمدان، محمد، 2013، التهرب الضريبي، القدس الاقتصادية، العدد الرابع.

6. البنك الدولي، 2013، التقرير السنوي.

7. الشمري، هاشم والفتلي، إيثار، 2011، الفساد الإداري والمالي، وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، عمان، دار اليازوري العلمية للنشر.

8. أبو كاش، إبراهيم، 2011، حياة وسوق، مُلحق اقتصادي أسبوعي، مصدر عن صحيفة الحياة الاقتصادية، السنة الأولى، العدد صفر.

9. مركز الميزان لحقوق الإنسان، 2011، الأبعاد الاجتماعية للضريبة، ورقة عمل منشورة.

10. أبومدللة، سمير، 2010، اقتصاد الأنفاق لقطاع غزة ضرورة وطنية أم كارثة اقتصادية واجتماعية، مجلة سياسات، عدد 12.

11. وزارة المالية، 2010، التقرير السنوي.

12. هلال، محمد عبد الغني، 2010، مقاومة ومواجهة الفساد: دور الشفافية والمحاسبة في محاربة الفساد، مركز تطوير الأداء والتنمية، القاهرة، مصر.

المراجع

13. خصاونة، جهاد سعيد، 2010، علم المالية العامة والتشريع الضريبي بين النظرية والتطبيق العلمي، عمان، دار وائل للنشر.

14. القيسي، أعاد حمود، 2010، المالية العامة والتشريع الضريبي، ط7، عمان، دار وائل للنشر.

15. الحاج، طارق، 2009، المالية العامة، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع.

16. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009، تقرير الحسابات القومية.

17. الصوراني، غازي، 2008، أنفاق غزة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسة، ورقة عمل، الحوار المتمدن، العدد 2495.

18. الشفافية الدولية، 2007، اتفاقيات مكافحة الفساد في الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

19. البشري، محمد الأمين، 2007، الفساد والجريمة المنظمة، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

20. عبد الحميد، عبد المطلب، 2005، اقتصاديات المالية العامة، الإسكندرية، الدار الجامعية.

21. عطية، عبد القادر، 2005، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الإسكندرية، الدار الجامعية.

22. الخطيب، خالد وشامية، أحمد، 2002، المالية العامة، عمان، دار زهران للنشر والتوزيع.

23. الجعبري، محمد وآخرون، 2002، واقع ومستقبل العلاقات الاقتصادية والاستراتيجية، معهد ماس.

24. النقاش، غازي عبد الرازق، 2001، تحليل أسس الاقتصاديات المالية، ط2، عمان، دار وائل للنشر.

25. عُكاشة، محمود، 1999، مبادئ الإحصاء، جمعية الاقتصاديين الفلسطينيين، غزة.

26. صبري، نضال 1998، السياسات الضريبية في فلسطين، معهد الإعلام والسياسات الصحية والتنمية.

27. وزارة المالية، 1995، التقرير السنوي.

28. البحيصي، خالد، 1994، قواعد المالية العامة، ط2.

29. عبد الرازق، عمر وهاني، سليمان، 1994، أبعاد الاتفاق الاقتصادي الفلسطيني والإسرائيلي، رام الله، مكتبة الرسالة.

30. صبري، نضال رشيد، السياسة الضريبية في فلسطين، رام الله، سلسلة أبحاث فلسطين، دراسة منشورة، معهد ماس.

31. العمر، حسين، 2002، مبادئ المالية العامة، ط1، مكتبة الفلاح.

32. السراج، عبود،1987، قانون العقوبات الاقتصادي، جامعة دمشق.

33. السكارنة، بلال، 2001، الفساد الإداري، ط1، دار وائل للنشر.

34. جرادة، عبد القادر، 2013، ملاحقة غسل الأموال في التشريع الفلسطيني دراسة مقارنة، ط1،مكتبة آفاق.

35. ائتلاف أمان، 2013، النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، ط 3.

36. طاقة، محمد والعزاوي، هدى، 2010، اقتصاديات المالية العامة، ط2، دار الميسرة.

37. ائتلاف أمان، 2013، نظام النزاهة الوطني، ط 2.

38. الخطيب، خالد وشامية، أحمد، 2007، أسس المالية العامة، ط3، دار وائل للنشر.

39. جرادة، عبد القادر،2007، مكافحة الكسب غير المشروع، ط1، مكتبة آفاق.

40. الوادي، محمود وعزام، زكريا، 2007، مبادئ المالية العامة، دار الميسرة، ط1.

41. ساموبلسون، 2006، ويليام ونوردهاوس، الاقتصاد، ط2.

42. البطريق، يونس وآخرون، 1987، النُظم الضريبية، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، مصر.

43. ائتلاف أمان، 2006، استراتيجية مكافحة الفساد.

44. النقاش، غازي، 2003، المالية العامة تحليل أسس الاقتصاديات المالية، ط3 عمان، دار وائل.

45. سوزان روز اكرمان، 2000، الاقتصاد السياسي للفساد في الاقتصاد العالمي، تحرير، كيمبرلي ان اليوت، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة/مصر، ط1.

46. روبرت كلينجارد، 1994، السيطرة على الفساد، ترجمة، علي حسين حجاج، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان/الأردن.

47. الخطيب، خالد، 2000، التهرب الضريبي، مجلة جامعة دمشق، العدد 16.

ثانياً: الرسائل الجامعية والدراسات والتقارير:

48. الأمم المتحدة، 2013، تقرير عن المساعدات النقدية المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني.

49. ائتلاف أمان، 2013، تقرير الفساد السنوي، ط10.

50. العجلوني، محمد، 2013، أثر الحكم الرشيد على التنمية المستدامة في الدول العربية.

51. منصور، 2012، العقوبات الضريبية ومدة فاعليتها في مكافحة التهرب من ضريبة الدخل في فلسطين.

52. ائتلاف أمان، 2012، تقرير الفساد السنوي، ط9.

53. حبو، 2011، التهرب الضريبي الدولي.

54. ائتلاف أمان، 2010، دليل مصطلحات الحكم الصالح.

55. المجرن، 2009، سياسات الإصلاح الضريبي في دولة الكويت.

56. عبد الحميد والكعبي، 2008، شفافية الضريبة وآفاق تطبيقها في الهيئة العامة للضرائب.

57. ميالة، 2006، علاقة النظام الضريبي بالنظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في فلسطين.

58. الخطيب، 2006، دور الضريبة في تمويل الموازنة العامة في فلسطين.

59. موسى، 2005، التنمية التهرب الجمركي وأثره في الإيرادات الجمركية الفلسطينية،

60. الجابري، عبد الله، 1976، الفساد الاقتصادي أنواعه. أسبابه. آثاره وعلاجه، دراسة مقدمة للمؤتمر العلمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى.

61. حماد، طارق عبدالعال، 2005، مشكلات ضريبية معاصرة: المشكلات الضريبية المتعلقة بالبنوك، التجارة الالكترونية، التهرب الضريبي، الاعفاءات الضريبية، التغييرات المحاسبية وتصحيح الأخطاء الجوهرية و آثارها الضريبية، المشكلات المحاسبية والضريبية للمخزون، حالات ومشكلات عملية، القاهرة، مصر.

62. الردايده، رمزي محمود، 2006، أثر الفساد على العولمة، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، اربد/الأردن.

63. كريم، حسن 2004، مفهوم الحكم الصالح، مجلة المستقبل العربي.

64. العبد، جورج، 2004، عوامل وأثار النمو الاقتصادي والتنمية في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

65. محمود، عبد الفضيل، الفساد وتداعياته في الوطن العربي، بيروت، مجلة المستقبل العربي والتطبيقات الدولية الضالة، بغداد، مجلة الحكمة، العدد 10، السنة 2.

ثالثاً: المراجع الأجنبية:

66. Bin Dong ،(2011) ، "THE CAUSES AND CONSEQUENCES of CORRUPTION".

67. Pieroni, L. and d'Agostino, G (2009) ، "Corruption and the effects of economic freedom".

68. Ajaz, Tahseen ،(2011) The Effect of Corruption and Governance on Tax Revenues

69. Transparency International ،2010 ،Global Corruption Report.

70. Transparency International ،2012،Global Corruption Report.

71. Johnston, M. , 1997, "What can be done about Entrenched Corruption?" Paper presented to the Ninth Annual Banl Conference on Development Economics, The World Bank, Washington DC., 30 April – 1 May.

72. Weiss, T. (2000), Governance, Good Governance and Global Governance: Conceptual and Actual Challenges, Third World Quarterly, Vol. 21, No. 5, pp. 795-814.

73. Kato, Toshiyasu; Kaplan, Jeffrey A.; Sophal, Chan and Sopheap, Real .38(2000), Cambodia: Enhancing Governance for Sustainable Development, Asian Development Bank (ADB), Cambodia Development Resource Institute, Working Paper 14, May.

74. Johanson, R.R, 1999, Using Econometrics, University of San Diego.

75. Gujarati, Mcgraw, 2004, Basic Econometrics, Damodar N

رابعاً: المواقع الإلكترونية "المؤسسات المتخصصة":

76. http://www.aman-palestine.org/

77. http://www.worldbank.org/

78. http://www.transparency.org/

79. http://www.imf.org/external/arabic/

80. http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/9043.htm

الملاحق

الملاحق

ملحق (1): يوضح نسب مؤشرات الحكم الرشيد لفلسطين منذ عام 1996 – 2013

السنة	التحكم بالفساد	فعالية الحكومة	المساءلة والمشاركة	جودة التشريع
1996	−0.93	−1.20	−1.10	−0.92
1997	−0.925	−1.195	−1.105	−0.93
1998	−0.92	−1.19	−1.11	−0.94
1999	−0.945	−1.225	−1.13	−0.955
2000	−0.97	−1.26	−1.15	−0.97
2001	−0.97	−1.165	−1.15	−1.005
2002	−0.97	−1.07	−1.15	−1.05
2003	−1.09	−1.30	−1.23	−1.06
2004	−0.42	−0.82	−0.82	−0.64
2005	−0.98	−1.09	−0.85	−1.04
2006	−1.10	−1.11	−0.55	−1.14
2007	−0.81	−1.22	−0.76	−1.40
2008	−1.15	−1.32	−0.78	−1.15
2009	−0.36	−0.71	−0.93	−0.17
2010	−0.34	−0.42	−0.76	0.29
2011	−0.80	−0.63	−0.96	0.29
2012	−0.78	−0.75	−0.88	0.11
2013	−0.71	−0.78	−0.87	0.15

المصدر: World Bank, Worldwide Good governance Indicator, Data Sourses,2013

الملاحق

ملحق (2): يوضح سلسلة بيانات الدراسة

السنة	نسبة العوائد الضريبية للناتج المحلي الاجمالي	مكافحة الفساد	فعالية الحكومة	المساءلة والمشاركة	جودة التشريع	الانفتاح
1996	0.06	-0.93	-1.20	-1.10	-0.92	603.66
1997	0.05	-0.925	-1.195	-1.105	-0.93	585.003
1998	0.14	-0.92	-1.19	-1.11	-0.94	542.39
1999	0.17	-0.945	-1.225	-1.13	-0.955	634.2
2000	0.199	-0.97	-1.26	-1.15	-0.97	549.56
2001	0.047	-0.97	-1.165	-1.15	-1.005	517.18
2002	0.06	-0.97	-1.07	-1.15	-1.05	440.44
2003	0.16	-1.09	-1.30	-1.23	-1.06	458.85
2004	0.22	-0.42	-0.82	-0.82	-0.64	548.2
2005	0.25	-0.98	-1.09	-0.85	-1.04	556.13
2006	0.13	-1.10	-1.11	-0.55	-1.14	598.47
2007	0.33	-0.81	-1.22	-0.76	-1.40	668.38
2008	0.27	-1.15	-1.32	-0.78	-1.15	665.02
2009	0.24	-0.36	-0.71	-0.93	-0.17	635.78
2010	0.29	-0.34	-0.42	-0.76	0.29	646.57
2011	0.31	-0.80	-0.63	-0.96	0.29	635.49
2012	0.3	-0.78	-0.75	-0.88	0.11	642.17
2013	0.29	-0.71	-0.78	-0.87	0.15	690.64

المصدر : قاعدة بيانات البنك الدولي وقاعدة بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

الملاحق

ملحق (3): يوضح المؤشرات الاقتصادية منذ العام 1996 وحتى العام 2013

بالمليون دولار

	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة	إيرادات المقاصة	العجز التجاري	الصادرات	الواردات	نسبة تغطية الصادرات للواردات	نصيب الفرد من الناتج المحلي
1996	3340.1	49.3	−1951.7	546.0	2497.7	22.0	1398.5
1997	3830.0	23.1	−2095.9	650.3	2746.2	24.0	1460.3
1998	4379.0	416.2	−2151.2	734.4	2885.6	25.0	1528.3
1999	4741.6	554.3	−2611.9	751.6	3363.5	22.0	1552.9
2000	4335.9	587	−2010.4	885.0	2895.4	31.0	1518.9
2001	3932.2	0	−2080.3	615.9	2696.2	23.0	1369.4
2002	3441.1	72	−1755.8	477.8	2233.6	21.0	1181.8
2003	3923.4	472	−2001.3	515.1	2516.4	22.0	1281.4
2004	4329.2	713	−2540.6	596.8	3137.4	19.0	1358.1
2005	4796.7	894	−2850.6	723.3	3573.9	20.0	1470.1
2006	4609.6	344	−2947.1	736.3	3683.4	20.0	1448.8
2007	4913.4	1318.00	−3217.8	1066.3	4284.1	25.0	1575.6
2008	5212.1	1137.00	−3480.3	1165.0	4645.3	25.0	1855.5
2009	5663.6	1090.00	−3809.9	1133.3	4943.2	23.0	1963.2
2010	6122.3	1259.20	−3897.0	1367.3	5264.3	26.0	2338.7
2011	6882.3	1487.40	−3923.8	1799.4	5723.2	31.0	2664.9
2012	7314.8	1574.40	−4428.8	1871.1	6299.9	30.0	2787.2
2013	7455.6	1690.50	−4846.6	2080.4	6927.0	30.0	3015.8

المصدر: المؤشرات الاقتصادية الرئيسة، سلطة النقد الفلسطينية.

الملاحق

ملحق (4): يوضح نسبة البطالة منذ العام 1996 وحتى العام 2013 نسبة مئوية%

السنة	الضفة الغربية	قطاع غزة	الأراضي الفلسطينية
1996	19.6	32.5	23.8
1997	17.3	26.8	20.3
1998	11.5	20.9	14.4
1999	9.5	16.9	11.8
2000	21.4	32.1	24.9
2001	30.4	47.9	36.0
2002	37.9	48.1	41.2
2003	31.8	36.4	33.3
2004	29.1	40.0	32.5
2005	26.1	35.2	29.0
2006	25.2	39.9	29.8
2007	24.7	35.2	28.1
2008	26.2	45.0	32.4
2009	23.4	43.8	30.1
2010	23.4	43.7	30.0
2011	22.3	33.1	25.8
2012	23.0	34.1	26.7
2013	22.4	35.7	27.0

المصدر: المؤشرات الاقتصادية الرئيسة، سلطة النقد الفلسطينية

الملاحق

ملحق رقم (5): مخرجات إختبار أثر مؤشر فعالية الحكومة على العوائد الضريبية

		Dependent Variable: TR		
		Method: Least Squares		
		Date: 05/14/15 Time: 15:15		
		Sample: 1996 2013		
		Included observations: 18		
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0301	2.380532	0.078048	0.185796	GOVE
0.0003	4.673870	0.082550	0.385826	C
0.195333	Mean dependent var		0.261548	R-squared
0.097111	S.D. dependent var		0.215394	Adjusted R-squared
-1.964067	Akaike info criterion		0.086019	S.E. of regression
-1.865137	Schwarz criterion		0.118387	Sum squared resid
-1.950426	Hannan-Quinn criter.		19.67660	Log likelihood
1.310480	Durbin-Watson stat		5.666934	F-statistic
			0.030060	Prob(F-statistic)

ملحق رقم (6): مخرجات إختبار مؤشر جودة التشريع على العوائد الضريبية

		Dependent Variable: TR		
		Method: Least Squares		
		Date: 05/14/15 Time: 15:18		
		Sample: 1996 2013		
		Included observations: 18		
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0312	2.361929	0.037559	0.088711	RQ
0.0000	7.764474	0.033111	0.257086	C
0.195333	Mean dependent var		0.258528	R-squared
0.097111	S.D. dependent var		0.212186	Adjusted R-squared
-1.959987	Akaike info criterion		0.086194	S.E. of regression
-1.861057	Schwarz criterion		0.118871	Sum squared resid
-1.946346	Hannan-Quinn criter.		19.63988	Log likelihood
1.301408	Durbin-Watson stat		5.578710	F-statistic
			0.031190	Prob(F-statistic)

ملحق رقم (7): مخرجات إختبار مؤشر المساءلة والمشاركة على العوائد الضريبية

		Dependent Variable: TR		
		Method: Least Squares		
		Date: 05/14/15 Time: 15:19		
		Sample: 1996 2013		
		Included observations: 18		
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0144	2.744460	0.106485	0.292243	VA
0.0003	4.572692	0.104089	0.475968	C
0.195333	Mean dependent var		0.320077	R-squared
0.097111	S.D. dependent var		0.277581	Adjusted R-squared
-2.046643	Akaike info criterion		0.082539	S.E. of regression
-1.947713	Schwarz criterion		0.109004	Sum squared resid
-2.033002	Hannan-Quinn criter.		20.41979	Log likelihood
1.619358	Durbin-Watson stat		7.532059	F-statistic
			0.014397	Prob(F-statistic)

الملاحق

ملحق رقم (8): مخرجات إختبار مؤشر الإنفتاح على العوائد الضريبية

		Dependent Variable: TR		
		Method: Least Squares		
		Date: 05/14/15 Time: 15:21		
		Sample: 1996 2013		
		Included observations: 18		
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0035	3.419038	0.000260	0.000888	IMG
0.0491	-2.129096	0.154202	-0.328310	C
0.195333	Mean dependent var		0.422170	R-squared
0.097111	S.D. dependent var		0.386056	Adjusted R-squared
-2.209345	Akaike info criterion		0.076091	S.E. of regression
-2.110414	Schwarz criterion		0.092636	Sum squared resid
-2.195704	Hannan-Quinn criter.		21.88410	Log likelihood
1.281923	Durbin-Watson stat		11.68982	F-statistic
			0.003516	Prob(F-statistic)

ملحق رقم (9): مخرجات إختبار مؤشر مكافحة الفساد على العوائد الضريبية

		Dependent Variable: TR		
		Method: Least Squares		
		Date: 01/29/15 Time: 10:58		
		Sample (adjusted): 1997 2013		
	Included observations: 17 after adjustments			
	Convergence achieved after 8 iterations			
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0024	3.698736	0.071966	0.266185	C
0.4437	0.788322	0.068249	0.053802	CORR
0.0134	2.827725	0.205603	0.581389	AR(1)
0.203294	Mean dependent var		0.427600	R-squared
0.093850	S.D. dependent var		0.345829	Adjusted R-squared
-2.159837	Akaike info criterion		0.075907	S.E. of regression
-2.012799	Schwarz criterion		0.080666	Sum squared resid
-2.145221	Hannan-Quinn criter.		21.35861	Log likelihood
2.248808	Durbin-Watson stat		5.229220	F-statistic
			0.020132	Prob(F-statistic)
		.58		Inverted AR Roots